



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت  
معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

( ٢٠٠٣ - ٢٠١٣ )

**Iran's Foreign Policy Toward The Gulf Cooperation Council  
states: (2003-2013)**

إعداد

شاكر عبد الكريم الزواهرة

الرقم الجامعي (١٢٢٠٦٠٠٢٨)

اشراف الدكتور

هاني عبد الكريم أخو أرشيدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم

السياسية

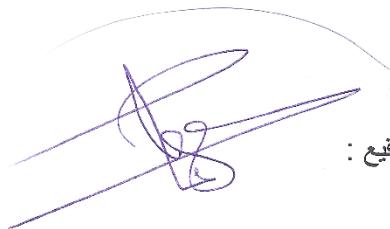
عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٥

## التفويض

أنا الطالب/ شاكر عبدالكريم الزواهرة ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي  
المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة



التوقيع :

التاريخ : 2015/7/30

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

. ٢٠١٥ / ٧ / ٣٠ ) وأجيزت بتاريخ ( ٢٠١٣ - ٢٠٠٣ )

### اعضاء لجنة المناقشة التوقيع

الدكتور هاني عبد الكريم أخوه ارشيداً

مشرفاً ورئيساً

عضوأ

الدكتور صايل فلاح السرحان

الدكتور عادل تركي القاضي

عضوأ

الأستاذ الدكتور محمد عبد الكريم محافظه - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في

الجامعة الهاشمية عضواً خارجياً

**قرار الالتزام**

الرقم الجامعي: ١٢٢٠٦٠٠٠٢٨

أنا الطالب: شاكر عبدالكريم الزواهرة

الكلية: معهد بيت الحكمة

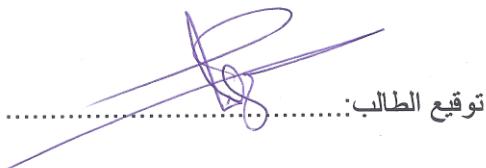
التخصص: العلوم السياسية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

**السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي  
( ٢٠٠٣ - ٢٠١٣ )**

**Iran's Foreign Policy Toward The Gulf Cooperation Council  
states: (2003-2013)**

التاريخ: ٢٠١٥/٧/٣٠

.....  
  
توقيع الطالب: .....

## الاهداء

إلى روحِي والديِّ اللذين ما زالتا تسكنان في نفسي  
وتحتلّطان بأشيائي ... رحمهما الله  
إلى ملاذِي وسندِي ومن كانوا ولا يزالون بجانبي  
يرقبون نجاحي وتقديمي.. أخوانِي وأخواتِي

إلى رفيقة دربي التي عاشت معِي الحياة بحلوها ومرها  
زوجتي الغالية  
إلى رياحين الجنة .. وورود الحياة .. وفلذات قلبي  
ابنائي وبناةِي

الباحث

# شكر وتقدير

## الحمد والشكر لله أولاً وأخيراً

وبعد أن وفقني الله بإتمام هذه الدراسة، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى من أعنوني على إنجاز وإتمام هذا العمل.

وأخص بالشكر أستاذي ومعلمي وأخي الكبير بقدره وعلمه الدكتور هاني أخو أرشيدة، الذي كانت آراؤه وتوجيهاته مناراً لي، وكانت كلماته وجهوده خير سند لإخراج هذا الجهد المتواضع بصيغته النهائية، كما انتقد بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام، الذين افتقضوا من وقتهم الثمين الشيء الكثير، لقراءة الدراسة، وتفضلهم بوضع الملاحظات الطيبة، والتي سيكون لها الأثر الابرز في تطويرها وتحسين جودتها ومضمونها، فجزاهم الله عنّي خير الجزاء.

ولا يفوتي أن أوجه شكري وتقديري لكل من قدم لي النصح والإرشاد والمساعدة لترى هذه الدراسة النور.

والله ولـي التوفيق

الباحث

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	قرار لجنة المناقشة
هـ	الاهداء
و	الشكر
ز	فهرس المحتويات
طـ	الملخص باللغة العربية
١٤-١	الفصل الأول : الاطار النظري للدراسة
٣-٢	المقدمة
٤-٣	اولاً : اهمية الدراسة
٤	ثانياً : اهداف الدراسة
٥	ثالثاً : مشكلة الدراسة وسائلتها
٦	رابعاً : فرضيات الدراسة
٧	خامساً: منهجية الدراسة
١٠	سادساً : حدود الدراسة
١٠	سابعاً : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة
١٢	ثامناً : الدراسات السابقة
١٥	الفصل الثاني : تطور العلاقات الإيرانية - الخليجية
١٦	المبحث الاول : رؤية وتوجهات ايران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي
١٦	المطلب الاول : الاطماع الإيرانية في الخليج العربي حتى عام ١٩٧٩
٢٥	المطلب الثاني : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي بعد الثورة الإسلامية
٣٢	المبحث الثاني : عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الإيرانية - الخليجية
٣٢	المطلب الاول : عوامل التقارب الإيراني - الخليجي
٤٠	المطلب الثاني : عوامل التباعد الإيراني - الخليجي

٤٨	<b>الفصل الثالث : العلاقات الإيرانية - الخليجية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق</b>
٤٩	<b>المبحث الأول : الرؤى والمواقف تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق</b>
٤٩	<b>المطلب الأول : الرؤى والمصالح الأمريكية في إحتلال العراق</b>
٥٥	<b>المطلب الثاني : رؤية إيران ودول مجلس التعاون لأمن الخليج</b>
٦١	<b>المبحث الثاني : تداعيات احتلال العراق على الأطراف الخليجية</b>
٦١	<b>المطلب الأول : تداعيات إحتلال العراق على إيران</b>
٦٥	<b>المطلب الثاني : تداعيات إحتلال العراق على دول مجلس التعاون الخليجي</b>
٧٠	<b>الفصل الرابع : أثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الإيرانية - الخليجية</b>
٧٠	<b>المبحث الأول : البرنامج النووي الإيراني</b>
٧١	<b>المطلب الأول : مراحل تطور الملف النووي الإيراني</b>
٧٨	<b>المطلب الثاني : أهداف البرنامج النووي الإيراني وأبعاده</b>
٨٤	<b>المبحث الثاني : آثار البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الإيرانية - الخليجية</b>
٨٤	<b>المطلب الأول : المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني</b>
٩٠	<b>المطلب الثاني : دول مجلس التعاون الخليجي والبرنامج النووي الإيراني</b>
٩٧	<b>الخاتمة</b>
١٠٠	<b>المراجع</b>
١٠٩	<b> الملخص باللغة الانجليزية</b>

## **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠١٣ - ٢٠٠٣)**

### **الملخص باللغة العربية**

بحثت الدراسة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠٠٣، حيث ركزت على التطورات والاحاديث الإقليمية والدولية، ممثلة بالاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والبرنامج النووي الإيراني، وما تركته هذه التطورات من أثار على السياسة الخارجية لإيران وتحديداً علاقاتها مع دول مجلس التعاون.

واستعرضت الدراسة تطور العلاقات الإيرانية - الخليجية، والتي ارتكزت في الأساس على أطماء توسيعية إيرانية باتجاه دول الخليج العربي، كما أنها كانت محكومة بمجموعة من عوامل التقارب والتبعـد، والتي فرضت نفسها على أي تفاعلات بين الجانبيـن.

كما ركزت الدراسة على طبيعة العلاقات بين الجانبيـن في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، المقتـرن بمجموعة من المصالح الأمريكية، وما تركه هذا الاحتلال من تداعيات على دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وبينـت الرؤى المطروحة من جانب الأطراف المعنية الإقليمية والدولية لـلحفاظ على أمن الخليج.

وتـأولـت الـدرـاسـة ايـضاً المـلـفـ النـوـويـ الإـيرـانـيـ وـتـطـورـاتـهـ المـخـلـفـةـ منـذـ نـشـائـتهـ،ـ بـالـتـركـيزـ عـلـىـ أـهـدـافـهـ وـبـاعـادـهـ المـخـلـفـةـ،ـ وـأـثـارـهـ القـائـمـةـ وـالـمـتـوقـعـةـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـينـ الـاقـلـيمـيـ وـالـدـولـيـ،ـ وـالـمـوـاـقـفـ الدـولـيـةـ وـالـاقـلـيمـيـةـ مـنـهـ،ـ وـتـحـديـداًـ مـوـاـقـفـ دـوـلـ مـجـلـسـ التـعـاوـنـ الـخـلـيـجـيـ.

واعتمـدتـ الـدرـاسـةـ فـيـ تـأـولـهـاـ لـهـاـ لـهـاـ مـوـضـوعـ عـلـىـ مـنهـجـ تـحلـيلـ النـظـامـ الدـولـيـ،ـ لـبـيـانـ طـبـيـعـةـ الـعـلـاقـاتـ إـلـإـرـانـيـةـ الـخـلـيـجـيـةـ،ـ وـلـدـرـاسـةـ الـاثـارـ الـتـيـ تـرـكـهـاـ الـاحـتـالـلـ الـأـمـرـيـكـيـ لـلـعـرـاقـ وـمـسـأـلـةـ الـمـلـفـ الـنـوـويـ إـلـإـرـانـيـ،ـ باـعـتـبارـ النـظـامـ الدـولـيـ مـنـ وـجـهـةـ نـظرـ الـبـاحـثـ يـعـدـ وـاحـدـاـ مـنـ الـمـتـغـيرـاتـ الـمـؤـثـرةـ فـيـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ إـلـإـرـانـيـةـ،ـ وـمـنـ ثـمـ حـاـولـتـ الـدـرـاسـةـ التـركـيزـ عـلـىـ الـمـصـالـحـ وـالـتـطـلـعـاتـ وـالـاهـدـافـ إـلـإـرـانـيـةـ وـالـخـلـيـجـيـةـ مـنـ عـلـاقـاتـهـمـاـ الـمـتـبـادـلـةـ،ـ

باستخدام منهج المصلحة القومية او الوطنية، لأن السياسة الخارجية لكلا الجانبين وعلاقتهما المتبادلة تتطرق من المصلحة الوطنية لهما.

وخرجت الدراسة بنتيجة رئيسية مفادها أن الاحتلال الأمريكي للعراق، والملف النووي الإيراني فرض تحديات كبيرة على أمن الخليج العربي، وخلقًا حالة من عدم الاستقرار في مسيرة العلاقات الإيرانية - الخليجية، وذلك بسبب الدور السلبي لإيران في زعزعة النظام الامني الخليجي، وطموحاتها بلعب دور إقليمي في المنطقة.

**الفصل الأول**

**الاطار النظري**

## المقدمة

يتسم العالم اليوم بالتغيير وتعقد المصالح وتشابكها، نظراً لكثرة قوى التغيير والاختلالات التي اسهمت بدورها وبشكل كبير في تشكيل هيكلة النظام الدولي، ففي ظل الاحتلال الحاصل في ميزان القوى العالمي. لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إنتقال التأثير إلى ميزان القوى الإقليمي، الذي بات يعاني من إحتلال واضح وتحديداً في منطقة الخليج لصالح دول الجوار على حساب دول مجلس التعاون الخليجي .

وفيمما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية، فقد مرت منذ عقود بعمليات تغيير جوهرية في مضمونها، والتي إنعكست بدورها على وضع إيران في النظام الدولي، وعلى علاقاتها بالدول الأخرى، حيث تركت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، أثاراً كبيرة في سياستها الخارجية، بسبب ما حققه هذه الثورة من تغيير في الداخل الإيراني، ورؤيتها للعالم الخارجي التي تغيرت فيها خريطة الحلفاء والخصوم الإقليميين والدوليين.

وقد إنعكس هذا التغيير على سياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، حيث عرفت العلاقات الإيرانية - الخليجية في ظل الواقع الجديد عدة تطورات واختلافات في نمطها، اضفت مزيداً من التعقيد والضبابية على تلك العلاقات، وزادت من حالات المد والجزر والتقارب والتناقض بين الجانبين، على الرغم من حالات التقارب التي شهدتها تلك العلاقات في فترات معينة، إلا أن ثمة خلافات حول الكثير من القضايا التي لا زالت عالقة، مثل الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وجزيرة أبو موسى )، وقضية الأمن الإقليمي، ومسألة البرنامج النووي الإيراني، وقضية تدخل إيران بالشؤون الداخلية للعراق .

ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، والذي تزامن مع تفجر أزمة البرنامج النووي الإيراني، شهد إقليم الخليج تحولات كبيرة، ربما

فاقت في حجمها وتأثيرها وتطوراتها مجمل ما شهده هذا الإقليم عبر تاريخه الطويل، فعلى الرغم من التحديات التي واجهت أمن الخليج العربي منذ الثورة الإيرانية، ومروراً بحربي الخليج الأولى والثانية، إلا أن تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، وأزمة البرنامج النووي الإيراني، وضعت أمن دول مجلس التعاون الخليجي أمام تحديات وتهديدات غير مسبوقة.

### **أولاً: أهمية الدراسة:**

إن دراسة موضوع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، تكتسب أهمية خاصة وتفرضه أسباب وجيهة ويستحق البحث على المستوى النظري ومستوى الممارسة العملية في ضوء ما شهدته المنطقة من تغيرات بنوية على الصعيد الداخلي، وما تلقىه على العلاقات الدولية، ففي ظل الحديث المتزايد في الأونة الأخيرة عن الدور الإقليمي الذي تسعى إيران إلى تبنيه في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وفي منطقة الخليج بشكل خاص، وتحديداً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣) وتبنيها لمشروع البرنامج النووي، برزت ضرورة دراسة وتحليل العلاقات بين إيران ودول الخليج، وبيان أثر المتغيرات التي طرأت على القضايا العالقة بين الجانبين في ظل الازمات الإقليمية القائمة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي تيرز أهميتها من ناحيتين علمية (نظيرية) وعملية .

#### **١ - الأهمية العلمية (النظيرية).**

تبعد أهمية الدراسة من كونها تقدم المعرفة والفهم الواضح لموضوع واقع العلاقات الإيرانية - الخليجية من خلال ما يلي:

أ - متابعة عملية التقارب والتبعاد في العلاقات الإيرانية - الخليجية في ظل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، ومدى تأثير تلك العوامل على العلاقات بين الجانبين.

ب - تسليط الضوء على مدى خطورة الاستراتيجية الإيرانية الموجهة إلى دول المنطقة وخاصة دول الخليج، باعتبار إيران من أهم دول الجوار الجغرافي

للوطن العربي، وتحتل موقعاً مهماً، وتشكل ثقلاً استراتيجياً في إطار علاقات التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، واعتمدت في توجهاتها مبدأ الاحتواء والتصدير تجسيداً لاحلام الامبراطورية الإيرانية التوسعية الرامية إلى الامتداد بنفوذها إلى دول الإقليم.

ج - ستكون الدراسة إضافة جديدة في سلسلة الأدبيات التي تتناول هذا الموضوع، من خلال معالجة جوانب مختلفة تقع ضمن السياسة الخارجية للأطراف ذات العلاقة بنظرة شمولية وعلمية، وفي فترة زمنية تخلتها احداث وازمات ومتغيرات كان لها تأثير كبير على صناع القرار في الجانبين.

## ٢ - الأهمية العملية.

تكمّن أهمية الدراسة العملية في كونها تتبع التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي أثرت على العلاقات الخليجية الإيرانية خلال عقد من الزمن في منطقة ملتهبة من العالم، ولكونها تتناول موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لدول بينها الكثير من الملفات والازمات والنزاعات المختلفة بين الحدودية والأيديولوجية، إضافة إلى ازمة البرنامج النووي الإيراني الذي يصطدم مع اعترافات دولية وإقليمية، وأيضاً مشكلة أمن نظام منطقة الخليج والتدخلات الدولية والتهديدات التي تعرضت لها إيران.

كما ترکز هذه الدراسة على كيفية ايجاد البيئة الملائمة لبناء العلاقات الإيرانية - الخليجية، على اساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، ومحاولة تسوية الصراعات المذهبية والطائفية بين دول الخليج وإيران، ووقف التدخلات الإيرانية في دول الخليج والاحترام المتبادل لسيادة الدول، وتشجيع الحوار العربي الإيراني لبناء علاقات سلمية صحيحة.

## ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحليل واقع العلاقات الإيرانية - الخليجية، بالتركيز على الأهداف التالية:

١ - توضيح عناصر التقارب والتباين في العلاقات الإيرانية - الخليجية منذ العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠١٣ .

٢ - تحليل البيئة الداخلية في كل من إيران ودول الخليج العربي، وإنعكاساتها على العلاقات بين الجانبيين.

٣ - استجلاء مدى تأثير المتغيرات والأحداث والازمات الإقليمية والدولية، لاسيما الاحتلال الأمريكي للعراق على العلاقات الإيرانية - الخليجية.

٤ - بيان أثر الملف النووي الإيراني كمتغير جديد في معادلة أمن الخليج، ورؤيه الدول الكبرى ودول المنطقة والرؤية الخليجية لهذا الملف.

### **ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها :**

شهدت الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٣ الكثير من الأحداث الدولية والمتغيرات المتتسارعة والتطورات والمستجدات في البيئة الداخلية لإيران ودول الخليج إضافة إلى البيئتين الإقليمية والدولية، فبرزت في هذه الفترة التهديدات الإيرانية لدول الخليج إثر تهديد الولايات المتحدة بضرب المنشآت النووية الإيرانية، وعودة إيران إلى الادعاء بان البحرين الولاية الإيرانية الرابعة عشر ، وظهور ازمة الجرف القاري بين الكويت وإيران، بالإضافة إلى تهديدات السياسة الخارجية الإيرانية الأيدولوجية، فضلاً عن الواقع الجديد الذي تركه الاحتلال الأمريكي للعراق .

وفيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية - الخليجية فقد كانت هذه العلاقات على الدوام محكومة بعوامل للتقرب والتباين، فرضت نفسها بقوة على صناع القرار لدى الجانبيين، وإنعكست بشكل مباشر على السياسة الخارجية لكل طرف.

وبالاستناد إلى مشكلة الدراسة أمكن صياغة السؤال المحوري التالي:

**ما أثر المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة؟**

وينتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية :

١ - ما طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟

٢ - ما عوامل التقارب والتبعاد في العلاقات الإيرانية - الخليجية؟

٣ - ما ابرز التصورات الإيرانية لأمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق؟

٤ - ما مدى تأثير الدور الأمريكي والتهديدات الغربية لإيران بشأن مفاعلها النووي على العلاقات الإيرانية بدول الخليج؟

٥ - ما إستراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة مشروع إيران النووي؟

**رابعاً : فرضية الدراسة :**

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية :

**إن البيئة الداخلية والإقليمية والدولية أثرت بشكل كبير في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي .**

وينتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

١ - إن التناقض بين الأيديولوجيا الثورية الشيعية الإيرانية، والمذهب السنوي الذي تعتنقه غالبية شعوب دول مجلس التعاون، زاد من توتر العلاقات بين الجانبيين .

٢ - الاحتلال الأمريكي للعراق زاد من توتر العلاقات بين الجانبيين الإيراني والخليجي .

٣ - توثر العلاقات الإيرانية - الغربية وتأزمها، يزيد من توثر العلاقات الإيرانية - الخليجية، بسبب زيادة التهديدات الإيرانية لدول مجلس التعاون.

٤ - إن تفجر أزمة البرنامج النووي الإيراني زادت من التناقض بين إيران ودول مجلس التعاون.

#### خامساً : منهجية الدراسة .

نظرًا إلى طبيعة موضوع الدراسة ومشكلتها البحثية التي تسعى للإجابة على تساؤلاتها والاهداف المتوقعة تحقيقها، فقد رأى الباحث أنه من الاسب استخدام منهجي، المصلحة القومية (الوطنية)، ومنهج تحليل النظام الدولي.

وفيما يلي عرض لهذين المنهجين من حيث :

- أصحاب كل منهج ومفهومه .

- مقومات المنهج وركائزه .

- كيفية توظيف المنهج في الدراسة .

#### ١ - منهج المصلحة القومية (الوطنية ) :

##### أ - أصحاب المنهج ومفهومه :

لقد تطور مفهوم المصلحة القومية من مفاهيم اقدم منه، فمنذ القرن السادس عشر في ايطاليا والقرن السابع عشر في انكلترا، نشأت مفاهيم (إرادة الأمير)، و(مصالح السلالة الحاكمة)، و(منطق الدولة)، وقد جاء مفهوم المصلحة القومية ليحل محلها مع قيام الدولة القومية وانتقال الولاء لها (حتى، ١٩٨٥، ص: ٢٨).

ويعتبر Machiavelli ( Niccolò Machiavelli) أول من اطلق مفهوم المصلحة الوطنية، أما أول من طبق هذا المفهوم فهم الفرنسيون عندما ساند رئيس الوزراء Richelieu (Richelieu) في حرب الثلاثين عاما البروتستانت على الرغم من خلفيته الكاثوليكية لمنع ازدياد قوة الامبراطورية الرومانية المقدسة (المصلحة الوطنية، Wikipedia ).

اما مفهوم المصلحة القومية (الوطنية)، فقد عرّفه HansJMorgenthau ( ) وهو من اشهر رواد هذا المنهج ، في اطار مدرسة الواقعية السياسية، واستعمل مورغنتو هذا المفهوم باشكال مختلفة وبالتالي بمعانٍ مختلفة ومنها صالح شرعية، جوهريّة، متطابقة، متكاملة، أولية، ثانية، محددة، وحيوية، ويعتبر مورغنتو أن المصلحة : هي المقياس الدائم الذي يمكن على اساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي ( حتى ، ١٩٨٥ ، ص: ٢٨ ) .

### ب - مقومات المنهج وركائزه:

يعتبر هذا المنهج أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياساتها الخارجية، بمعنى ان المصلحة القومية هي محور الارتكاز او القوة الرئيسية المحركة لسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، وينسب إلى هذا المنهج انه يجرد اهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المفعضة او غير الواقعية التي تحاول ان تتسبّبها إلى هذه السياسات وذلك كوسيلة للتغيير او التمويه للرأي العام الخارجي او الداخلي. كما ينسب اليه ان فكرة المصالح القومية توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية (مقدّ، ٢٠١٠ ، ص: ٢٢).

### ج - كيفية توظيف المنهج في الدراسة :

وفقاً لطبيعة الدراسة ومشكلاتها فإن هذا المنهج يساعد في دراسة السياسة الخارجية لكل من إيران ودول الخليج العربي وعلاقتها المتبادلة انطلاقاً من المصلحة الوطنية لكلا الجانبين ، كما يساعد هذا المنهج في القاء الضوء على اهم المصالح الإيرانية في منطقة الخليج من خلال علاقتها بالدول في هذه المنطقة بالإضافة إلى بيان حاجة دول الخليج من علاقتها بإيران .

## ٢ - منهج تحليل النظام الدولي .

### أ - أصحاب المنهج ومفهومه :

ساهم كل من ( McClelland و George Modelski ) و ( Parsons ) في تطوير هذا المنهج، ولكن أشهر رواده هو ( Morton Kaplan )، الذي ساهم في وضع قواعد التفاعل في النظام الدولي، ويرى ( Kaplan ) أن منهج النظام الدولي يقوم على مفهوم النظام وتطبيقه على العلاقات بين الدول، ويسعى للكشف عن القواعد النظامية للتحرك وكيفية تأثير تلك القواعد على سياسات الدول الخارجية ( ٣: ١٩٥٧ ، Kapla ، 1957 ) .

### ب - مقومات المنهج وركائزه :

يعتبر هذا المنهج أن سلوك صانع القرار الخارجي يصبح نشاطاً ذا إتجاهين، يتمثل بتأثيره بالبيئتين الداخلية والخارجية، من خلال العلاقات التفاعلية بين الدول، لأنها من أهم سمات النظام بنائه، والعمليات التي تتميز بها التفاعلات بين أطراف النظام ( حتى ، ١٩٨٥ ، ص: ٤٦ - ٤٧ ) .

ويرتكز المنهج على التحليل وليس مجرد الوصف، وينطلق من التصور النظري للظاهرة موضوع البحث التي يسعى لتحليلها على أساس إفتراضات معينة، وعلاقات إرتباطية بين متغيرات الظاهرة، بالإضافة إلى أنه يقوم على مفهوم حيادي، أكثر من المفاهيم الأخرى في تحليل العلاقات الدولية، مثل مفاهيم المجتمع الدولي، والاسرة الدولية، والجماعة الدولية ( الرمضاني ، ١٩٩٤ ، ص: ١١٨ ) .

### ج - كيفية توظيف المنهج في الدراسة :

وفقاً لطبيعة الدراسة ومشكلاتها البحثية فإن هذا المنهج يساعد في تحليل السياسة الخارجية الإيرانية وعلاقاتها التفاعلية مع دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى أنه يتيح إمكانية دراسة المستويات المتعددة من

العلاقات التفاعلية بين البيئة الإيرانية الداخلية والبيئة الخارجية المحيطة بها، والمتمثلة بدول مجلس التعاون .

### **سادساً : حدود الدراسة :**

لقد روعي أن تكون الفترة الزمنية للدراسة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٢، أما مبررات اختيار العام ٢٠٠٣ كبداية للفترة الزمنية للدراسة، لأن هذا العام شهد إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وإنهيار نظام البعث في هذا البلد. الامر الذي أدى إلى تغييرات عالمية وأقليمية ألتقط بظلالها على العلاقات الدولية بشكل عام وال العلاقات الإيرانية - الخليجية على وجه الخصوص .

أما اختيار العام ٢٠١٣ كنهاية للفترة الزمنية للدراسة، لأن هذا التاريخ هو الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعطيات والبيانات والمعلومات التي تمكّن من إنجاز الدراسة وتحليلها ، وبالتالي الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية .

### **سابعاً : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة :**

يبرز في هذه الدراسة المتغيران الأساسيان التاليان :

١ - المتغير المستقل : السياسة الخارجية الإيرانية .

٢ - المتغير التابع : دول مجلس التعاون الخليجي .

و سنشرع بتعريف مفهوم هذين المتغيرين إسمياً وإجرائياً :

١ - السياسة الخارجية الإيرانية .

أ - التعريف الاسمي (الاصطلاحي ) :

تعرف السياسة الخارجية بأنها ( برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من مجموعة البدائل المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي ( دقامسة، ٢٠٠٠، ص: ٨ ) .

**ب - التعريف الإجرائي لغايات الدراسة:**

يمكن تحديد المؤشرات التالية لهذا المفهوم :

- العلاقات السياسية: وتمثل في تبادل السفراء والزيارات الرسمية .

- العلاقات الاقتصادية : وتمثل في حجم التبادل التجاري والاتفاقيات الاقتصادية .

- البيئة الخارجية : وتمثل في البيئتين الإقليمية والدولية ومدى تأثيرهما في عمل السياسة الخارجية .

**٢ - المتغير التابع : دول مجلس التعاون الخليجي .**

**أ - التعريف الاسمي (الاصطلاحي ) :**

هي تلك الدول الخليجية الموجودة داخل نطاق تجمع في منطقة الخليج العربي، وتشمل كل من السعودية، الكويت، عُمان، الإمارات العربية، قطر، البحرين، وتأسس هذا المجلس في عام ١٩٨١ ، مقره العاصمة السعودية الرياض ( دمامسة، ٢٠٠٠ ، ص: ٧ - ٨ ) .

**ب - التعريف الإجرائي لغايات الدراسة:**

-جغرافياً : ويتمثل في الحدود البرية والبحرية .

-ديموغرافيًّا : ويتمثل في الارتباط بين شعوب هذه الدول وانتماءاتها ومشاعرها القومية .

-سياسيًّا : ويتمثل في سياسة المجلس داخليًّا وخارجياً .

**ثامناً : الدراسات السابقة .**

لقد امكن الاطلاع على عددٍ من الدراسات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات :

١ - دراسة صباح الموسوي وأخرون ، بعنوان "المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية ٢٠١٣ " ( الموسوي، ٢٠١٣ ) .

وخلصت هذه الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية والاسلامية كانت محكومة بنوايا ومصالح إيرانية عليها. الامر الذي دفعها إلى إنشاء تحالفات مع الدول الغربية، كما أكدت الدراسة ان المشروع التوسعي الإيراني تصادم مع كل من تركيا وإسرائيل، نتيجة علاقات الصراع والتناقض بين إيران وهذه الدول للسيطرة والهيمنة على المنطقة، بالإضافة إلى أنها خلصت إلى نتيجة رئيسية مفادها أن لإيران مشروع كبير في ظل الثورات العربية في ليبيا ومصر وسوريا واليمن، ناهيك عن التدخل في شؤون البحرين.

٢ - دراسة وضحة المطيري ، بعنوان "دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج ٢٠١١ - ٢٠٠٣" (المطيري، ٢٠١٢) .

وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك دوراً لدول مجلس التعاون الخليجي في حفظ منطقة الخليج، كما أن هناك معوقات سياسية تؤثر على فاعلية دور المجلس في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، في ظل التناقض الدولي على منطقة الخليج وعلى مواردها، نظراً إلى أهمية هذه المنطقة الاستراتيجية المستمرة من حقائق جغرافية وامكانات اقتصادية، واكتد على ضعف البنية الهيكلية لدول مجلس التعاون الخليجي ونظمها الأمني، مما تطلب اللجوء إلى القوى الدولية للحماية وضمان الاستقرار ومواجهة كافة التحديات .

٣ - دراسة هديل القتببي ، بعنوان "أثر التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي من العام ٢٠١٠ إلى ٢٠٠٣" (القطببي، ٢٠١١) .

وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك أثراً كبيراً للتفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٠، وكانت هذه الدراسة محاولة لفهم وتفسير المنظور الإقليمي والدولي في التعامل مع الملف النووي الإيراني، كما قدمت الدراسة رؤية تحليلية لاثر ذلك المنظور على الأمن في منطقة الخليج،

والتتحقق من أهمية العلاقات الارتباطية بين تلك التفاعلات وبين استجابة دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن الإقليمي لديها .

٤ - دراسة منصور العتيبي، بعنوان "السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٧٩ - ٢٠٠٠" (العتبي، ٢٠٠٨) .

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الإيرانية في فترة الدراسة تأثرت بشكل كبير بالآيديولوجيا الثورية والقيادة السياسية والمصلحة الوطنية، والتي فرضت نفسها على صانع القرار الإيراني في الشأن الخارجي .

٥ دراسة "The ArabGulf بعنوان Legrenzi.M)،(El-Hokayem.E . " States in the Shadow Of the Iranian Nuclear Challenge

وخلصت هذه الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت تعتقد أن إزالة نظام الرئيس الأسبق (صدام حسين) من شأنه أن يحسن الأمان الخليجي بشكل كبير، غير أن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث سمح القضاء على النظام العراقي ببروز إيران كتهديد جديد على استقرار المنطقة، بسبب إرتفاع الإسلام الشيعي. الأمر الذي يعني عدم إمكانية إنشاء نظام أمني مستقر في منطقة الخليج العربي .

٦ - دراسة عبدالله دقامة ، بعنوان "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٨٨ - ١٩٩٧" (دقامة، ٢٠٠٠) .

وخلصت هذه الدراسة إلى بيان أثر الازمات الإقليمية الخليجية على السلوكي السياسي الخارجي الإيراني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة أزمة الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران (جزيرة أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)، وأزمة الخليج الثانية " الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠"، حيث عملت الدراسة على بيان طبيعة الازمات وأسبابها ، والموقف الإيراني منها .

٧ - دراسة (Jamal Al-Suwaidi) بعنوان **Iran and the Gulf**:  
.( 1996 ، Al-Suwaidi "Asearch for Stability

وخلصت هذه الدراسة إلى أن مجموعة من العوامل المحيّرة في السياسة الخارجية الإيرانية وتحديداً تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن ضعف العلاقات الإيرانية - الخليجية قبل تسعينيات القرن الماضي، زاد آنذاك من المخاوف حول استقرار المنطقة، مما أدى إلى طرح تساؤلات كثيرة حول ماهية الإجراءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي يتحمل أن تساهم في استمرار السلام والرفاه في الخليج .

وبعد الاطلاع على هذه الدراسات وبيانها لموضوع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وتبعها وتطوراتها، والعوامل والمحددات التي أعادتها، فإن هذه الدراسة (السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٣ - ٢٠٠٣ ) جاءت لتسد النقص الذي اعترى تلك الدراسات وفي فترة زمنية لم تغطيها الدراسات السابقة، من خلال تسليط الضوء على عناصر التقارب والتباين بين الجانبين الإيراني والخليجي. وبيان التطورات التي طرأت على قضية احتلال إيران للجزر الاماراتية الثلاث، وأثر الاحتلال الأمريكي للعراق والبرنامج النووي الإيراني على تلك السياسة .

## **الفصل الثاني :**

### **تطور العلاقات الإيرانية - الخليجية**

تعتبر إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي، ونظراً لموقعها الجيوسياسي المتميز، ودورها الإقليمي، فقد كانت عبر التاريخ محطة انتظار واهتمام العالم، وهو ما جعلها تتبوء مركزاً متميزاً، ومكّنها من تأدية دور مهم في النظام الإقليمي، الامر الذي إنعكس بشكل كبير على سياساتها الخارجية في علاقاتها الدولية، وخصوصاً مع جاراتها من دول مجلس التعاون الخليجي، وفي هذا الصدد وصفت العلاقات الإيرانية - الخليجية بالصداقة والتشابك والتعقيد حتى وصلت إلى حد التناقض أحياناً، فالرغم من حالات التقارب بين الجانبين في بعض القضايا، والتي فرضتها عوامل الجوار والحضارة والثقافة والتجارة، إلا ان هناك ثمة اختلافات بينهما لم تزل قائمة وعالة، لا سيما مسألة الأمن القومي، والجزر الاماراتية الثلاث.

ومن هنا جاء هذا الفصل لتناول تطور العلاقات الإيرانية - الخليجية من خلال المباحثين

التاليين :

المبحث الأول : رؤية وتوجهات إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي .

المبحث الثاني : عوامل التقارب والتبعاد في العلاقات الإيرانية - الخليجية .

## **المبحث الأول :**

### **رؤيه و توجهات إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي**

تُعد العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي قديمة وممتدة عبر التاريخ، ولعقود خلت كانت هذه العلاقات محط انتظار دولية، واستحوذت على إهتمام كبير من قبل صناع القرار والمختصين في العلاقات الدولية، ومن هنا فقد كانت ولا زالت منطقة الخليج العربي محل تنافس وصراع للدول العظمى والدول الإقليمية، بغية السيطرة والهيمنة عليها، فبرزت إيران كواحدة من تلك الدول الراغبة في بسط نفوذها وهيمنتها على المنطقة، الامر الذي ترك أثراً كبيرة في سياستها الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي .

وعليه سيتم دراسة توجهات إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مطلبين هما :

**المطلب الأول : الاطماع الإيرانية في الخليج العربي حتى عام ١٩٧٩**

**المطلب الثاني : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي بعد الثورة الإسلامية .**

## **المطلب الأول :**

### **الاطماع الإيرانية في الخليج العربي حتى عام ١٩٧٩**

اعطى موقع إيران الجغرافي الاستراتيجي لها مكانة بارزة في تفاعالاتها الدولية منذ القدم، فهي تمثل ولقرون خلت حلقة الوصل بين الشرق والغرب<sup>١</sup> ، وتُعد ممراً طبيعياً للتجارة العالمية. الامر الذي اتاح لها فرصة الاتصال بمختلف الدول والشعوب، كطريق حيوي في الاستيراد والتصدير بين دول العالم المختلفة، ومن هنا فقد ارتبط تاريخ إيران السياسي والاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بموقعها الجغرافي، وتستند أهمية موقع إيران إلى اشرافها على مضيق هرمز الذي يعتبر من اهم المعابر المائية على المستوى الدولي، بسبب تحكمه بحركة الملاحة، وبوسائل النقل البحري من وإلى الخليج العربي، غير ان هذه الاهمية تضاءلت بعد افتتاح قناة السويس عام ( ١٨٦٩ ) ،

---

<sup>١</sup> انظر خريطة إيران السياسية على الصفحة التالية .

ما زاد من أهمية دول الخليج العربي في سلم الأولويات والمصالح الدولية، وهو ما ادى إلى بروز مصالح إيرانية في منطقة الخليج بشكل واضح (المهتي، ١٩٧٨، ص: ٣٣) .

لقد رافقت إيران دول الخليج العربي في مراحل التاريخ المختلفة، وذلك بحكم الجوار الجغرافي بين الجانبين، فضلاً عن التشابك الديمغرافي بينهما، ويبين هذا التشابك على محوري العرب والشيعة، فالعرب يقطنون محافظة خوزستان ( عريستان )، الواقعة في الجنوب الغربي لإيران، ونظراً لنزوحهم الدائم من مناطقهم فقد كان من الصعوبة تحديد عددهم بدقة، بسبب صعوبة معرفة حجم التغيرات التي تطرأ على تركيبة الجنوب السكانية بفعل تلك الهجرات، وفي مطلع القرن العشرين تمنت ( عريستان ) بحكم ذاتي في ظل شيوخها القبليين، والذين عملوا على الحفاظ على علاقات جيدة مع كل من ( طهران ) وبريطانيا ( مسعد، ٢٠٠٢، ص: ٢٢) .

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى احكمت بريطانيا سيطرتها على إيران، وعلى الرغم من ابرام الأولى لمعاهدة مع ( طهران ) في آب عام ١٩١٩، تعرف بموجبها باستقلال إيران وسيادتها على اراضيها، إلا انها قيدتها في مواد أخرى، وجعلت من نفسها مراقباً على الشؤون الحكومية والعسكرية والاقتصادية الإيرانية، وبعد رعاية بريطانيا لعدة إنقلابات داخل إيران نجحت في عام ١٩٢٥ بإيصال ( رضا خان بهلوى ) إلى الحكم، والذي بدوره اعلن نفسه ملكاً على إيران، وفي سبيل إرضاء الانجليز، إنتهج ( رضا خان ) سياسة أطلق عليها التغريب وإحكام السيطرة، فعمل على محاربة كل ما هو عربي وأسلامي، وبدأ بإلغاء تداول اللغة العربية في المعاملات الرسمية، ولغاء الحجاب الشرعي، ومن ثم الغي أحكام الشريعة الإسلامية، كما قلّص

### الشكل رقم (١) الخريطة السياسية لایران



المصدر : (الاطلس)

مواد الدين في المدارس الحكومية، ولم يكتفى بذلك بل عمل على الحد من نفوذ الشيوخ القبليين لمنطقة (عرستان)، ونجح للمرة الأولى منذ زمن بعيد في بسط سيطرة الدولة الإيرانية على جميع أراضيها (الغريب، ٢٠٠٥، ص: ١٠٩-١١٠).

نتيجة لبداية إكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي مطلع ثلثينيات القرن الماضي، بدأت الدول الكبرى تتطلع لإحكام سيطرتها على هذه المنطقة، وعلى الجانب الشرقي للخليج برزت المطامع الإيرانية في هذه المنطقة أيضاً، وبدأت تتوالى الادعاءات الإيرانية بأحقيتها في الخليج العربي كونه من وجهة نظرها بحيرة إيرانية، كما أخذت هذه الادعاءات طابع الالاح خاصية ما يتعلق بمملكة البحرين، ومن هنا أصبحت الاطماع الإيرانية في الخليج العربي تشكل العقبة الرئيسية والدائمة أمام العلاقات العربية - الإيرانية، حيث ادى صراع البترول في المنطقة إلى نشوب خلافات ومنازعات بين إيران ودول الخليج العربي، حول حدود المياه الإقليمية والامتداد القاري لكل منها، لذا فقد عملت إيران على فرض نفسها في المنطقة، من خلال زيادة اعداد المهاجرين الإيرانيين إليها، على أمل ان تكون إيران هي الوراث الوحيدة لبريطانيا، وقد تركت حركة الهجرة هذه اثاراً كبيرة

على منطقة الخليج العربي، تمثلت في توسيع الإيرانيين في النشاطات الاقتصادية والتجارية، ونشرهم اللغة الفارسية بين السكان العرب (رجب، ١٩٨٩، ص: ١٤) .

بسبب مواقف الشاه (رضا خان) المؤيدة لألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، قام كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا باجتياح إيران في آب من عام ١٩٤١، فأحتلت القوات السوفيتية المناطق الشمالية من إيران، في حين إحتلت القوات البريطانية المناطق الجنوبية، وتم إثر ذلك خلع الشاه (رضا خان)، ومن ثم نفيه إلى جنوب أفريقيا، وتم استبداله بأبنه (محمد رضا)، كما طلبت الحكومتان السوفيتية والبريطانية من السلطات الإيرانية الجديدة طرد دبلوماسي المانيا وحلفائها من الاراضي الإيرانية. بالإضافة إلى قطع العلاقات مع هذه الدول (حوات، ٢٠٠٤، ص: ٢١٤) .

لقد نجح الشاه (رضا خان) قبل رحيله في إفراج الساحل الشرقي للخليج العربي من الوجود البشري والسياسي العربي، وقبل وفاته ترك وصيه لنجله (محمد) حدد فيها مهام النظام الإيراني الجديد وجاء فيها "لقد حررت الشاطئ الشرقي للخليج الفارسي من العرب وعليك ان تحرر الشاطئ الغربي" (الدمري، ١٩٩٩، ص: ٢٠٦)، ومن هنا وتنفيذاً لهذه الوصية فقد إتخذ الشاه (محمد رضا بهلوبي) سياسة ترمي إلى فرض النفوذ الإيراني على منطقة الخليج العربي، وبرزت تلك السياسة بصورة واضحة في خطاباته المتعددة ولقاءاته السياسية و مقابلاته الصحفية، حيث لوح أكثر من مرة باستخدام قوة إيران الضاربة، وقدرتها على مواجهة التهديدات، لفرض دورها المُرتقب على المنطقة (لبلافين، ٢٠٠٦، ص: ٩٦-٩٧) .

وتركت استراتيجية الشاه (محمد رضا) الجديدة باتجاهين رئيسين هما :

الأول : العمل على إعادة الامجاد والنفوذ الفارسي، من خلال توسيع نفوذ إيران وفرض سيطرتها على المنطقة، وتعتبر هذه السياسة إمتداداً لسياسة الدولة الصفوية<sup>٢</sup>، الرامية إلى توسيع النفوذ باتجاه السواحل الغربية من الخليج العربي، فعمل الشاه (محمد رضا) على تشجيع الهجرات الجماعية إلى دول الخليج، وفق خطط مدروسة بغية تحقيق مشروعه التوسيعى، ومن ثم إستغلال

<sup>٢</sup> الصفويون : هم سادة موسويون ينتنون في أصولهم إلى الإمام موسى بن جعفر (الإمام السابع لدى الشيعة)، وكان لبروزهم وسيطرتهم على الحكم في إيران منذ مطلع القرن السادس عشر (١٥٠٧) دور مهم في عملية الدور الحضاري لأيران الحديثة. خصوصاً بعد أن تزامن ذلك مع تبني الصفويين للمذهب الشيعي، في الوقت الذي ملت فيه الدولة العثمانية المذهب السني، وبداءت التناقض بين المذهبين في ظل وجود العتبات المقدسة، والمرافق الدينية الشيعية في الاراضي التابعة للدولة العثمانية .

تواجد الإيرانيين المهاجرين في العبث بالوضع الداخلي للدول المضيفة، من خلال بث الفتن الداخلية بين المذهبين السنّي والشيعي (لبلافين، ٢٠٠٦، ص: ٨٩) .

الثاني : إنشاء البرنامج النووي الإيراني، وبدأ الشاه (محمد رضا) في هذا المشروع منذ خمسينيات القرن الماضي، وذلك لتعزيز دور بلاده الإقليمي في الشرق الأوسط، فوجد بان إمتلاك الطاقة النووية قد يساعد في تحقيق الأهداف الأساسية لطهران، والمتمثلة من وجهة نظره في تطوير قوتها الاقتصادية من خلال انتاج احتياجاتها من الطاقة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال الحيوي، ودعم هدف توظيف وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في التنمية القومية للبلاد خاصة في ميادين الطب والزراعة والصناعة، ولذلك فقد عمدت القيادات الإيرانية المتعاقبة سواء قبل عام ١٩٧٩ او بعدها، على اعتبار ان خيار بناء برنامج نووي للأغراض السلمية، من الأهداف والخيارات الأستراتيجية لها، وذلك لغرض تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية في ظل وجودها في منطقة تتسم بعدم الاستقرار السياسي (محمود، ٢٠٠٥، ص: ٢٥) .

وعلى الجانب العربي فقد شهدت الفترة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، حركات احتجاجية لسكان (عرستان) جددوا فيها مطالباتهم بالحصول على الحكم الذاتي، وقدموا طلبات ومناشدات للعراق وجامعة الدول العربية، للحصول على الجنسية العربية، غير ان السلطات الإيرانية قمعت تلك الحركات (ابي عادوجريسون، ١٩٩٩، ص: ١٢٦) .

لقد اكتسبت العلاقات الإيرانية - الأمريكية في عهد الشاه (محمد رضا) اهمية كبيرة في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث فرضت هذه المرحلة خصوصية على العلاقات بين الجانبين، فبرزت التفاعلات السياسية والتحالفات الأمنية والتعاون النووي بينهما. الامر الذي جعل من نظام الشاه حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية في حربها الباردة مع الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الشيوعية، وهو ما تجلى بوضوح في انضمام إيران إلى حلف بغداد<sup>٣</sup> عام ١٩٥٥ (محمود، ٢٠٠٥، ص: ٢٥-٢٧) .

عملت إيران على ايجاد موضع قدم لها في منطقة الخليج العربي، وسعت جاهدة إلى إدخال مشروع الهيمنة إلى دول الخليج، مستندة في ذلك إلى الدعم الأمريكي الذي جعل منها دولة

<sup>٣</sup> حلف بغداد هو احد الالاحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، وكان يهدف الى الوقوف في وجه المد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، وجاء في بدايته على هيئة اتفاق عسكري بين العراق وتركيا، ثم انضمته اليه بريطانيا وباكستان وإيران. اما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت هي صاحبة فكرة إنشاءه ووعد بت تقديم العون الاقتصادي والعسكري للأعضاء، ولكنها لم تشارك فيه بشكل مباشر وإنما وكلت بريطانيا بالقيام به، انظر (Wikipedia) .

فاعلة في منطقة الخليج العربي، كما جنحت في استراتيجيةها نحو تعديل ميزان القوى مع العراق وال سعودية، اللتين كانتا تشكلان القوى المنافسة لها في المنطقة، فبدأ التوسيع الإيراني نحو الدول الخليجية الأخرى وهي عُمان والبحرين وقطر والكويت، كما ركزت ( طهران ) انظارها باتجاه مياه الخليج العربي، فطورت عدة منشآت بحرية خلال السنتين ( سلامة، ١٩٨١، ص: ٧٧ ).

تعتبر هزيمة العرب في الحرب مع إسرائيل عام ١٩٦٧ نقطة تحول في تاريخ منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ودول الخليج العربي على وجه الخصوص، فالظروف التي ظهرت بعد هذه الهزيمة كانت الأسوأ على منطقة الخليج العربي، والتي كانت تعاني من الأساس ضعفاً نسبياً قياساً مع إيران، ومن هنا فقد بدأت إيران مرحلة جديدة من علاقاتها مع دول الخليج العربي، إمتازت بالرغبة الشديدة في الاستحواذ والهيمنة ( العيسى، ١٩٩٦، ص: ٥٢ ).

ترك الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في ١٩٧١/١١/٣١<sup>٤</sup> أثراً كبيراً على أمن المنطقة، وتمثلت في زيادة التوتر في العلاقات العربية - الإيرانية. بالإضافة إلى تدخل الدول الكبرى في شؤون المنطقة لحماية مصالحها، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى انتهاء استراتيجية جديدة تجاه إيران نظراً لمصالحها الاقتصادية الضخمة في الخليج العربي، ووفق هذه الاستراتيجية أصبحت إيران وكيلًا للمصالح الأمريكية في المنطقة، وبدأت الولايات المتحدة برنامجاً لتسلیح إيران، واعطتها الدور العسكري الأساسي للحفاظ على الأمن، واعتبرتها ( شرطي الخليج )، وأثر ذلك سلمت بريطانيا الجزر الإماراتية الثلاث ( طنب الكبرى، طنب الصغرى، وابو موسى ) إلى إيران، بهدف حماية الأخيرة لمضيق هرمز، وتعتبر هذه الخطوة من أهم أسباب تعزيز صفو العلاقات الإيرانية - الخليجية، وبقي الاحتلال الإيراني لهذه الجزر على الدوام يتتصدر عنوان أي تقارب أو تصارع بين الجانبين، بإعتباره عملاً عدائياً من وجهة نظر الدول العربية ودول أجنبية، ودليلًا واضحًا على الاطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربي ( العيدروس، ٢٠٠٢، ص: ٥٨٠ ).

وامام هذه المشاريع الإيرانية ونفوذها المُقلق، برز فشل دول الخليج العربي في بلورة موقف موحد وتحالف عربي للحد من تلك المشاريع، وذلك بسبب المنافسة الشديدة بين العراق وال سعودية، حيث اصطدمت المعايير القومية التي كان يتبناها العراق، مع الایديولوجية الدينية ( الوهابية ) التي كانت تؤمن بها السعودية، وفي تلك الائتماء برزت تخوفات دول الخليج من اتساع الفجوة في

<sup>٤</sup> تشير الوثائق البريطانية إلى أن حاكم الخليج الإنجليزي قد أرسل برقية إلى شاه إيران، دعاها إلى احتلال الجزر الإماراتية الثلاث والبحرين، وذلك قبل يوم واحد فقط من انسحاب بريطانيا من الخليج، للمزيد انظر: الاعظمي، وليد ( ١٩٩٣ )، النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث في الوثائق البريطانية ١٩٧١-١٩٦٤، لندن: دار الحكمة .

ميزان القوى لمصلحة إيران. خاصة وان النظام الدولي القائم آنذاك لم يردع طموحات الأخيرة في الهيمنة، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت قليلة الانتقاد لطموحات الشاه، كما تدعمه حرارة الدول الكبرى الأخرى، وتدلل التخوفات الخليجية هنا على فشل السياسة الإيرانية بالتقرب من الدول الصغيرة في منطقة الخليج، والتي كانت تسعى من خلالها إلى اختراق المنطقة التي تحكم فيها دولتان على مستوى من القوة وهما السعودية والعراق، ويبين الفشل الإيراني بأن تلك الدول الصغيرة لم تخرج عن نطاق السياسة السعودية التي بدأت تتوجه لإنشاء مجلس يجمع دول الخليج العربي (سلامة، ١٩٨١، ص: ٧٨).

سيطرت على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي في عقد السبعينيات من القرن الماضي، الرغبة الشديدة بالهيمنة والاستحواذ، وشجعت على هذه الاستراتيجية الظروف التي مرت بها المنطقة العربية، والتي بدأت منذ هزيمة الدول العربية في حربها مع إسرائيل، ومن أبرز هذه الظروف (سلامة، ١٩٨١، ص: ٨١)

١- إن النظام الإقليمي العربي أخذ يتجه بعد هزيمة ١٩٦٧، إلى المزيد من التفكك والانهيار، فبرزت إثر ذلك النظم الفرعية والتي يعتبر مجلس التعاون الخليجي أحدها.

٢- لقد كانت مصر بمثابة القائد للنظام الإقليمي العربي، وتشكل الرادع الأساسي لإيران وطموحاتها في المنطقة، غير أن هزيمتها في الحرب سمحت لإيران بممارسة المزيد من الضغوطات على دول الخليج العربي .

٣- وجدت دول الخليج العربي نفسها في هذه المرحلة في وضع إقليمي صعب بالنسبة لدول صغيرة، حيث أصبحت هذه الدول في موقف معادٍ لقوتين إقليميتين هما إيران وإسرائيل.

بالإضافة إلى هذه الظروف كان الدعم الأمريكي لإيران يشكل أحد أسباب استقواء الأخيرة في المنطقة، وفي المقابل قدم نظام الشاه الذي يعد من أهم حلفاء (واشنطن) في المنطقة لعدة عقود، الكثير من الخدمات للسياسة الأمريكية، فلم يخف هذا النظام تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل ظهر دعمه الكبير لها من خلال تقديمها النفط لواشنطن بأسعار متدنية مقارنة بالأسعار العالمية، فكان الشاه يوفر ما نسبته (٢٠٪) من الاحتياجات النفطية للولايات المتحدة، كما عمل على ثبات أسعار النفط مقابل تزويده بالطائرات المقاتلة المتقدمة، وفي هذا الصدد يمكن إيراد بعض تطبيقات السياسة الإيرانية الإقليمية وهي (أبو مغلي، ١٩٨٢، ص: ٣٧ - ٣٩) :

- ١- إرسال القوات الإيرانية إلى سلطنة عُمان لقمع الثورة المسلحة فيها، وبعد انتهاء الثورة رفض الشاه (محمد رضا) سحب قواته، إلا بعد أوامر من الولايات المتحدة وبريطانيا.
- ٢- دعم العمالء الصهاينة في إقليم كردستان العراق، بهدف إشغال القوات العراقية .
- ٣- سيطرة إيران على طرق المواصلات المؤدية للعراق، وبناء قواعد عسكرية على طول الحدود مع العراق .
- ٤- معارضة إيران لأية جهود تسعى لتحقيق الوحدة بين دول الخليج العربي .
- ٥- إستمرار إطلاق التهديدات الإيرانية إلى دول الخليج العربي بعدم المساس بأمن مضيق هرمز .
- ٦- ربط جهاز المخابرات الإيراني (السافاك<sup>٦</sup>) بأجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية.

عانت إيران وعلى مدى عقدي السبعينيات والستينيات من القرن الماضي، من صراع كبير بين الجماعات الدينية والليبراليين واليساريين من جهة، والشاه واتباعه من جهة أخرى، تخلله موجات من الانتفاضات والاضطرابات بسبب سياسات حكومة الشاه، وانتهى هذا الصراع في ١١ شباط من العام ١٩٧٩، بعد نجاح الثورة الإسلامية في الإطاحة بحكم الشاه، وتعتبر هذه الثورة النقطة الفاصلة بين مرحلتين من مراحل التاريخ الإيراني المعاصر، حيث أدىت هذه الثورة إلى الإطاحة بالنظام السياسي الامبراطوري الذي كان قائماً آنذاك، واستبدلته بنظام جمهوري إسلامي (النعماني)، ٢٠١٢، ص: ٥٢-٥٣).

لقد استمدت الثورة جذورها من الشعب الذي استنهم الروح التعددية، وهو ما شكل أيديولوجية الثورة الإسلامية، واكتسبها نفوذاً عميقاً بين أفراد الشعب الإيراني. فضلاً عن استفادة قادة هذه الثورة من أخطاء (الشاه) المتمثلة بالاتي :

(كلام، ٢٠٠٤، ص: ١٥) :

- ١- انتهاج الشاه ما يسمى بسياسة التغريب القوية التي تتعارض مع الثقافة الخمينية للشيعة، وإقامته لعلاقات وثيقة مع إسرائيل، واعتماده الكبير على القوى الغربية وخاصة الولايات

<sup>٥</sup> هي ثورة امتدت بين عامي ١٩٦٥-١٩٧٥ في إقليم ظفار الجنوبي، وكانت هذه الثورة تحمل أيديولوجية اشتراكية شيوعية يدعمها الاتحاد السوفيتي وعبد الناصر عن طريق اليمن الجنوبي، للمزيد انظر ( Wikipedia .. )

<sup>٦</sup> السافاك: هذا الاسم اختصار لجهاز المخابرات والأمن القومي، أسس جهاز السافاك في إيران بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية في عام ١٩٥٧ وكانت مهمته قمع المعارضين لشاه إيران ووضعهم تحت المراقبة، للمزيد انظر ( Wikipedia ) .

المتحدة. فضلا عن الفساد والاسراف والنخبوية التي اتبعها (الشاه) وحاشيته، وفشله في استقطاب المتعاطفين والقيادات الدينية لمواجهة الحملة الخمينية ضده .

٢- استخدام جهاز الأمن (السافاك) لقمع المعارضة، الامر الذي أعتبر انتهاك لدستور البلاد الصادر عام ١٩٠٦ .

٣- ضعف فعالية الحكومة وتدني مستوى الانتاج بسبب سياستها القائمة على الحد من بروز اي منافس ذو كفاءة يمكن ان يقود تلك الحكومة .

٤- تركيز حكومة الشاه على مراقبة وقمع (حركة مجاهدي خلق المعارضة<sup>٧</sup> )، والحركات اليسارية المعارضة الاخرى، في وقت انتظمت فيه المعارضة الدينية واكتسبت شعبية كبيرة مكنتها من تقويض حكم (الشاه) تدريجياً .

٥- فشل البرنامج الاقتصادي الذي وضعته حكومة (الشاه) عام ١٩٧٤ ، في مواكبة الطموحات التي عززتها ودعمتها الوفرة المالية المتأنية من عائدات النفط ، فضلا عن زيادة مستوى التضخم، وانتشار السوق السوداء .

من خلال ما تقدم يرى الباحث بأن الاطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربي موجودة منذ القدم، فالاستراتيجية الإيرانية قائمة على الاطماع التوسعية في تلك المنطقة، بغية السيطرة على مقدراتها من جهة، ومن جهة اخرى تصدير الايديولوجية الشيعية، وفي سبيل تحقيق هذه المصالح توجهت ايران الى الغرب وتحديداً أمريكا وبريطانيا، للحصول على الدعم السياسي والعسكري والتكنولوجية النووية لتصبح دولة قوى اقليمية ذات نفوذ على مستوى المنطقة، إن لم يكن على المستوى الدولي .

---

<sup>٧</sup> حركة مجاهدي خلق : هي أكبر وأنشط حركة معارضة إيرانية تأسست عام 1965 على أيدي متدينين إيرانيين أكاديميين بهدف إسقاط نظام الشاه، وبعود استخدام هذه التسمية (المجاهدين) في إيران إلى سنة 1906 في "الثورة الدستورية" حيث كان يطلق هذا الاسم على المناضلين من أجل تحقيق الحرية، للمزيد أنظر . (Wikipedia )

## المطلب الثاني :

### السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي بعد الثورة الإسلامية .

ادت الثورة الاسلامية إلى إسقاط حكم الشاه ( محمد رضا ) ، ووصول ( آية الله الخميني ) إلى السلطة، حيث قُوبل هذا الوصول بالترحيب والارتياح من انصار الثورة، وعندما وصل ( الخميني ) إلى الاراضي الإيرانية في شباط ١٩٧٩ قادماً من فرنسا، بعد غياب دام اربعة عشر عاماً بسبب نفيه إلى هناك، قيل بأن عدد مستقبليه تجاوز الستة ملايين شخص، ومنذ وصوله إلى السلطة سار ( الخميني ) في طريق واستراتيجية جديدة مختلفة عن سلفه، حيث استغل معاناة الشعب الإيراني من سياسة الشاه التي وصفت بانها مرحلة ظلم واستبداد، وفي هذا الصدد أُجري اول استفتاء شعبي حر عام تم خلاله اختيار نظام الجمهورية الإسلامية كنظام رسمي للبلاد بنسبة ( ٩٨ % ) من المقربين، وأعلن إثر ذلك تطبيق الشريعة الإسلامية لأول مرة في إيران. كما عمل ( الخميني ) أيضاً على تأميم المصارف وشركات التأمين والشركات الصناعية، والغى الكثير من الاتفاقيات والعقود المبرمة مع الشركات الاجنبية لا سيما في مجال النفط والطاقة الذرية ( الموسوي، ٢٠٠٧، ص: ١٠-٩ ) .

واسفرت الثورة الاسلامية عن تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية الإيرانية. لاسيما في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اظهر نجاح الثورة فشل أمريكا في المحافظة على اهم حليف لها في منطقة الخليج العربي، فتراجعنا نتيجة هذا الثورة الاممية الخاصة التي حظيت بها إيران من قبل الادارات الأمريكية المتعاقبة على مدى عقود، ولم تمنع هذه الاممية ( واشنطن ) من التخلص من ( الشاه ) في حربه ضد الثورة، وفي هذا الاطار يمكن القول بان السياسة الأمريكية لم تتغير إلا انها كانت السبب الداعم لسقوطه، وعلى الرغم من لعب الرئيس الأمريكي الاسبق ( جيمي كارتر ) دور الناصح للشاه، بهدف التخفيف من حالة العنف والغليان والرفض الشعبي، إلا ان ( كارتر ) كان قد وعد بان سياسة حكومته هي الوقوف إلى جانب الشعوب التي وصفها بالمضطهدة والتي تعاني من طغيان حكامها المستبدین، وانها لن تناصر حاكماً ظالماً مهما كانت الصداقة التي تربطه بالولايات المتحدة، ومن هنا لن تكون صداقته ( الشاه ) لواشنطن اهم من مصالح الاخيرة ( نزار، ١٩٧٩، ص: ١٥١ ) .

إنطلاقاً من حالة العداء المشترك للشيوعية والسوفيت، من قبل الأmerican والإيرانيين، اعتقدت الولايات المتحدة بان الثورة قد تؤدي إلى ايجاد حكومة إسلامية تستمر في التعاون معها

في هذا الاتجاه، غير ان نظام الحكم الجديد في إيران بقيادة (الخميني) خالف التوقعات الأمريكية، وأنهت سياسة نشطة ضد المصالح الأمريكية في المنطقة. الأمر الذي ادى إلى خسارة الولايات المتحدة لام قاعدة متقدمة لها في خط المواجهة مع الشيوعية في منطقة لها أهميتها الاستراتيجية. كما ان قبول (واشنطن) لجوء (الشاه) إليها للمعالجة زاد من الفجوة بين الجانبين، حيث دفع هذا التصرف الأمريكي قوى طلابية إسلامية متشددة إلى إقتحام السفارة الأمريكية في طهران في تشرين الثاني عام ١٩٧٩، وتم احتجاز ستين رهينة أمريكية، واشترطت هذه القوى تسلیم (ال Shah) لمحاكمته مقابل الإفراج عن الرهائن. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لقطع علاقاتها مع إيران عام ١٩٨٠ (ساليمان، ١٩٩٨، ص: ٢٢٣).

اما على الجانب العربي فقد أزعجت الثورة الإسلامية في إيران دول الخليج العربي، بسبب ما اسفرت عنه تلك الثورة من إسقاط النظام الملكي وإستبداله بجمهورية إسلامية شيعية، حيث كان هذا التحول اشبه بكابوس بالنسبة لدول الخليج السنوية المجاورة للجمهورية الشيعية، فضلاً عن وجود اقليات شيعية في تلك الدول، ومن هنا فقد برزت المخاوف الخليجية من الاستراتيجية الإيرانية الجديدة القائمة على تصدير الثورة إلى دول الجوار. الأمر الذي ادى إلى المزيد من حالات التوتر في العلاقات الإيرانية - الخليجية، والتي بدأت تأخذ طابع العدائية (مسعد، ٢٠٠٢، ص: ٢٥).

ويمكن القول هنا بأن من ابرز الآثار التي تركتها الثورة الإسلامية الإيرانية على العلاقات الإيرانية - الخليجية ما يلي :

١ - **الحرب العراقية - الإيرانية** : نشب هذه الحرب بين إيران والعراق في آيلول عام ١٩٨٠، واستمرت حتى آب من عام ١٩٨٨، وعرفت عالمياً باسم حرب الخليج الأولى، بينما أطلق عليها الحكومة العراقية اسم (قادسية صدام)، في حين عُرفت في إيران بأسم (الدفاع المقدس)، واسفرت تلك الحرب عن سقوط ما يزيد على مليون قتيل من الجانبين، وخسائر مالية تجاوزت الاربعة مليارات دولار، وتركت ايضاً أثراً كبيراً على المعادلات السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط، والتي أدت بدورها إلى حالات عدم الاستقرار التي إجتاحت المنطقة في الفترة اللاحقة، وتعود جذور النزاع العراقي - الإيراني إلى الخلافات على ترسيم الحدود بين البلدين، واستمرت هذه الخلافات قائمة بين الجانبين طيلة عقود من الزمن، وادت إلى اول صدام عسكري بينهما في عام ١٩٧٢، كما شهدت الفترة التي تلت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ تدهوراً كبيراً في العلاقات بين البلدين، حيث

اتهم العراقيون الجيش الإيراني بقصف بلدات عراقية حدودية، فأعتبر العراق ذلك بداية للحرب وهاجم في ٢٢ ايلول من ذلك العام موقع في العمق الإيراني، في حين ردت إيران بقصف اهداف عسكرية واقتصادية عراقية ( Mayer، 2004، p: 5-7 ).

٢ - استغلال المواسم الدينية : شهدت الفترة التي تلت وصول الثورة الإيرانية إلى السلطة توتركاً كبيراً في العلاقات بين ( طهران ) و ( الرياض )، وذلك بسبب الحملة الإعلامية القوية التي قادتها الأولى على النظام السعودي، بغية نزع اشرافه على الأماكن المقدسة، ولم تكتف ( طهران ) بذلك بل استخدمت أفواج الحجاج الإيرانيين كوسيلة لتحقيق اهدافها، من خلال إشاعة الفوضى في صفوف الحجاج، وتوجيه الانتقادات للانظمة العربية بشكل عام والانظمة الخليجية خصوصاً، واصفة ايها بالعملاء مع الولايات المتحدة وإسرائيل. الامر الذي دفع العاهل السعودي السابق ( الملك خالد بن عبدالعزيز ) إلى بعث رسالة للمرشد الإيراني السابق ( الخميني )، يطالبه بضرورة التزام الحجاج الإيرانيين بتقالييد الحج وفقاً لانظمة السعودية، في حين جاء رد ( الخميني ) بأن مواسم الحج هي اوقات لتداول شؤون المسلمين ورسم خطط الفتح، وما تقوم به السعودية هو حسب قوله تغيير هذه المواسم عن وجهتها الصحيحة، ونتيجة لتعتمد أفواج الحجاج الإيرانيين باشاعة الفوضى حسب وجهة نظر السعودية، حدثت في عام ١٩٨٧ مواجهة بين تلك الأفواج وقوات الأمن السعودية، اسفرت عن مقتل واصابة نحو ( ٤٠ ) حاج إيراني، ما ادى إلى طرح إيران خلال انعقاد مؤتمر الوحدة الإسلامية في ذلك العام فكرة تدوير الأماكن المقدسة ( مسعد، ٢٠٠٢ ، ص: ٥٧-٥٨ ) .

٣ - قيام مجلس التعاون الخليجي : لقد جاء تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ ايار من عام ١٩٨١ بعد عامين من نجاح الثورة الإسلامية بالوصول إلى السلطة في إيران، وكان هذا المجلس نتاج الاصداث التي شهدتها تلك الفترة، وكان من اسباب قيامه الجوار الذي يربط الدول الاعضاء بإيران، حيث برزت خشية دول المجلس من النظام الإيراني الجديد، الذي يعتبر إيران دولة ثورية، ونموذجًا يحتذى في المنطقة، والذي بدأ أيضاً باتهاج سياسة تسعى إلى تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة، وعمل على تكريس مفاهيم عدائية في أذهان الشعب الإيراني تستهدف دول الجوار، في حين نظرت إيران إلى هذا المجلس على انه حجر عثرة امام فرض هيمنتها على المنطقة العربية، وسداً منيعاً في وجه محاولات مد الثورة إلى دول الخليج ( مسعد، ٢٠٠٢ ، ص: ٥٧ ) .

ونظراً للظروف التي رافق نشأة مجلس التعاون الخليجي، فإنه يمكن القول بأن أهداف هذا المجلس لا تخرج عن مقصود اساسي وهو تحقيق الأمن الجماعي لدول المجلس، وفي هذا الصدد تبرز المبادئ الاساسية للمجلس فيما يلي (الأسطل، ١٩٩٩، ص: ٤٨-٥٠):

- أ- يعتبر الخليج العربي، والبحر الاحمر، وخليج عمان بحيرات عربية .
- ب- في ظل الظروف والاواعض التي تعيشها المنطقة فإن هناك ضرورة حتمية للتكافل والتعاون بين دول المجلس .
- ج- يجب على دول المجلس حماية حدودها، وضمان عدم المساس بسيادتها الإقليمية .
- د- رفض اي تدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول .
- ه- الخروج بموقف واحد يتضمن نبذ استخدام القوة .
- و- يعتبرالأمن الجماعي لدول المجلس جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي .

لقد أخذت العلاقات الإيرانية - الخليجية منحى جديداً بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي. خاصة ما يتعلق بأمن دول المجلس والذي هو جزء من الأمن الإقليمي، وفي هذا الاطار يمكن القول بأن إيران لم تتوقف عن متابعة مسألة أمن الخليج، منذ بداية مساعيها للعب دور رئيسي في هذه المنطقة، حيث تطلق الجمهورية الاسلامية في ذلك من موقعها الجغرافي الاستراتيجي ضمن هذه المنطقة الحيوية من العالم، ومن ايمانها بضرورة لعب دور أمني إقليمي بارز، وقد طرحت إيران اكثر من مرة فكرة إقامة نظام دفاعي بصورة حلف يضم في عضويته الدول الرئيسية في منطقة الخليج العربي، وذلك إنطلاقاً من نظرتها إلى أن أمن الخليج هو أمن إقليمي للدول المجاورة في هذه المنطقة، وفي هذا السياق إحتلت مسألة أمن الخليج مكانة بارزة في سلم أولويات سياسات الدول المعنية في هذه المنطقة. خصوصاً بعد حرب الخليج الأولى والثانية، وال الحرب الأمريكية في افغانستان عام ٢٠٠١، والاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وال الحرب الأمريكية على ما أسمته بالإرهاب. الامر الذي جعل موضوع أمن الخليج يطرح نفسه على انه قضية مهمة تواجه دول المنطقة (كوخ، ٢٠٠٦، ص: ٤٥) .

كما ان من موجبات قيام مجلس التعاون من وجهة النظر الخليجية الحرب العراقية - الإيرانية، حيث استشعرت دول المجلس بخطر إيران على اعتبارها دولة تمتاز بالطابع العسكري، وهو الامر الذي انعكس بشكل مباشر على العلاقات الإيرانية - الخليجية وترك أثاراً مباشرة عليها.

إضافة إلى ذلك فقد كان للشروط التي قدمها الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) لانهاء الحرب، كان لها صداً واسعاً وترحيباً كبيراً من قبل دول المجلس، حيث كان أحد تلك الشروط هو إنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، وخلال تلك الحرب قدمت كل من السعودية والكويت دعماً اقتصادياً كبيراً للعراق يقدر بنحو أربعة عشر مليار دولار، وكان العراق آنذاك يأمل في دفع هذه الديون من خلال رفع اسعار البترول وتقليل إنتاج منظمة ( اوپک ) للنفط، غير ان العراق إتهم الكويت والإمارات العربية المتحدة بزيادة انتاجهما بدلاً من خفضه. الامر الذي بات يُنذر ببداية أزمة بين الجانبين، وبالفعل أخذ العراق يصعد من لهجته ضد الكويت، واتهامها بالقيام بأعمال تغيب غير مرخصة عن النفط في الجانب العراقي من ( حقل صفوان ) الحدودي المشترك بينهما، وترامت هذه الأزمة بين العراق والكويت مع تصريحات اطلقها الرئيس السابق ( صدام حسين )، والتي أكد فيها ان حربه مع إيران كانت دفاعاً عن البوابة الشرقية للوطن العربي، وأن على الكويت والسعودية التفاوض بشأن ديونهما أو الغائبتين، وبالرغم من الجهد الدبلوماسي الكبيرة التي بذلت لتخفييف حدة التوتر بين الجانبين إلا أنها لم تثمر ( المشاط ، ٢٠٠٨ ، ص: ٧٧-٧٨ ) .

توالت الاتهامات العراقية للكويت وانهارت جميع جهود التسوية بينهما، مما أدى إلى إقدام العراق على احتلال الكويت في ٢ آب ١٩٩٠، وهو ما دفع قوات التحالف الدولي المكونة من ( ٣٠ ) دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى شن حرب على العراق سميت حرب الخليج الثانية، واستمرت حتى ٢٨ شباط ١٩٩١، وفي هذه الحرب تمثل موقف دول الخليج العربي بمساندة قوات التحالف ضد العراق، وعلى الجانب الآخر التقت الرغبة الإيرانية مع الخليجية، وظهر التأييد المشترك للحرب على العراق، فكانت هذه الحرب عاملاً مهماً من عوامل تقوية العلاقات الإيرانية - الخليجية، كون العراق عدواً لدول إيران من قبل، وأصبح بعد احتلاله للكويت عدواً لدول الخليج العربي ( المشاط ، ٢٠٠٨ ، ص: ٨٢ ) .

لقد ساعد الواقع الجديد الرئيس الإيراني آنذاك ( هاشمي رفسنجاني ) في المضي قدماً بسياساته التي انتهجهها والقائمة على الانفتاح على دول الجوار. خاصة في ظل النتائج التي اسفرت عنها حرب الخليج الثانية والمتمثلة في تدمير قوات التحالف الدولي للقدرات العراقية، وتهبيط دور الأخير في مسألة أمن الخليج. كما أدى ذلك إلى تمركز القوات الغربية وتحديداً الأمريكية منها في منطقة الخليج العربي، وارتباطها مع دول مجلس التعاون الخليجي باتفاقيات ومعاهدات أمنية، وفي هذا الصدد ازدادت وتيرة التفاعلات الإيرانية - الخليجية في تلك الفترة، وزادت معها الزيارات

الرسمية بين إيران ودول الكويت والبحرين والإمارات، فشهدت (طهران) زيارات لوزراء خارجية هذه الدول، كما فتح الواقع الجديد المجال أمام تحرك إيراني باتجاه السعودية، فقام وزير خارجيته (علي أكبر ولايتي ) في نيسان ١٩٩١ بزيارة إلى الرياض، وتأتي هذه الخطوة تجسidaً لقناعة الإيرانية القائلة بأن تحسين العلاقات مع دول الخليج العربي يتطلب تطبيع العلاقات مع السعودية خطوة أولى، وتسوية المشاكل العالقة بينهما. خاصة ما يتعلق بأزمة الحج والحملات الإعلامية التي كانت تنتهجها إيران، ومن هنا شكلت هذه الفترة التي تلت حرب الخليج الثانية حقبة جديدة في العلاقات الإيرانية - الخليجية (الموسوي، ٢٠٠٧، ص: ١٧).

هذه التحركات الإيرانية قابلها تحرك سعودي مماثل، حيث قام وفد سعودي رفيع المستوى بزيارة إلى (طهران ) في حزيران ١٩٩١ ، اجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين الإيرانيين وصفت بالإيجابية، وابدى خلالها الوفد السعودي استعداد بلادهم لاستقبال الحجاج الإيرانيين وفق النسب المخصصة، على ان يلتزم الحجاج بآداب الحج كما فرضها الله، كما تم الاتفاق على تعاون الجانبين والتنسيق بينهما في الشؤون الإسلامية، ومن هنا ظهرت قناعة سعودية بأن إيران شريك اساسي لدول مجلس التعاون الخليجي في مسألة امن الخليج، ومما زاد العلاقات دفأً تصريحات الرئيس الإيراني السابق ( رفسنجاني ) مطلع العام ١٩٩٢ ، والتي أكد فيها بأنه ليس بلاده اية اطماع تجاه جيرانها في الخليج، وان سياستها التسلية هي فقط لتأمين احتياجاتها الدفاعية (عثمان، ٢٠٠٢ ، ص: ٤) .

ولم تكتفي إيران بتطبيع العلاقات مع السعودية، بل توجهت إلى دول الخليج الأخرى، فأطلقت رسائل طمأنة إلى تلك الدول أكدت فيها أنها ليست ضد أي علاقات تقيمها دول الخليج فيما بينها، وجاءت زيارة وزير الدفاع الإيراني لقطر كانون الأول عام ١٩٩١ ، كأول زيارة لمسؤول إيراني للدوحة، لتتأكد على السياسة الإيرانية الجديدة الهدافة إلى إعادة الدفء إلى علاقاتها مع دول الخليج، وتلتتها ايضاً زيارة قام بها وزير الخارجية الإيراني (علي أكبر ولايتي) إلى الكويت في نيسان عام ١٩٩٢ ، تخللها تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الثنائي .

(عثمان، ٢٠٠٢ ، ص: ٥).

إذاً يمكن القول بإن على الرغم من حالات التوتر والتصعيد التي شابت العلاقات الإيرانية - الخليجية بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ، إلا ان حرب الخليج الثانية كانت نقطة تحول في تلك العلاقات، وبرزت كأحد عوامل التقارب الإيراني - الخليجي في تسعينيات القرن

الماضي، لاسيما وانها ادت إلى التقاء الرغبة والتأييد الإيراني والخليجي، للحرب على العراق ذلك العدو المشترك للجانبين، كما تزامنت هذه التطورات مع سياسة خارجية جديدة للرئيس الإيراني (رسنغانی )، قائمة على الانفتاح وتنشيط تفاعلات (طهران) مع دول المنطقة .

## **المبحث الثاني :**

### **عوامل التقارب والتبعاد في العلاقات الإيرانية - الخليجية**

العلاقات الإيرانية - الخليجية كغيرها من العلاقات الدولية تشهد حالات من التقارب والتبعاد، تفرضها عوامل مختلفة قد ترتبط بالسياسة الخارجية للدول الاطراف، او تكون نتاج تفاعلات واحادث تسود المنطقة وتلقي بظلالها بشكل مباشر على الدول المحيطة، ومن هنا فقد شهدت العلاقات الإيرانية - الخليجية في تسعينيات القرن الماضي حالات من التقارب الواضح، فبرزت كثافة التفاعلات وتحديداً في العلاقات الإيرانية - السعودية، لا سيما بعد انتخاب الرئيس الإيراني الاسبق ( محمد خاتمي )، حيث مثل هذا التطور مرحلة جديدة ومتقدمة في العلاقات بين صفتى الخليج .

ومن هنا يأتي هذا المبحث لتسليط الضوء على عوامل التقارب والتبعاد في العلاقات الإيرانية - الخليجية وذلك في مطلبين رئيسين هما :

**المطلب الأول : عوامل التقارب الإيراني - الخليجي .**

**المطلب الثاني : عوامل التباعد الإيراني - الخليجي .**

#### **المطلب الأول :**

##### **عوامل التقارب الإيراني - الخليجي**

على الرغم من حالات الدفء التي عاشتها العلاقات الإيرانية - الخليجية بشكل عام، والعلاقات الإيرانية - السعودية على وجه الخصوص، في أعقاب حرب الخليج الثانية، إلا ان هذا الواقع لم يدم طويلاً بسبب سياسات إيران تجاه الجزر الإماراتية الثلاث وتحديداً جزيرة (ابو موسى). الامر الذي أدى إلى حالات جديدة من التوتر بين الجانبين، غير ان وصول الرئيس الإيراني الاسبق ( محمد خاتمي ) إلى السلطة عام ١٩٩٧ ، ادى إلى إنفراجاً ملحوظاً في العلاقات الإيرانية - السعودية. لاسيما وان التقارب يُعد مصلحة عليا لكلا الجانبين، ومن هنا فقد حظيت هذه العلاقات بأهمية خاصة من البلدين إنطلاقاً من وجود مصالح مشتركة بينهما، فإيران تسعى إلى كسب الدولة الخليجية العربية الأقوى، لتدعم مكانتها ونفوذها في المنطقة، وبهدف كسر حالة الجمود على مستوى سياستها الخارجية التي سادت بعد الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ ، في حين ترى السعودية أن الجانب الإيراني شريك أساسي في منطقة الخليج، وهي تدرك أهمية مشاركته في

المنظومة الأمنية للمنطقة على المدى البعيد. خاصة فيما يتعلق بتسوية القضايا العالقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، وفي هذا الإطار يمكن القول إنه وعلى الرغم من تطور العلاقات الإيرانية - السعودية آنذاك، والذي تمثل في تعزيز التبادل التجاري بينهما، من خلال منح تسهيلات لرجال الأعمال من الجانبين وتبسيط خطوات التبادل التجاري المباشر دون وسيط لصادراتهما، وهو ما كان يتسبب في ارتفاع أسعار الصادرات بصورة غير طبيعية، إلا أن تلك التطورات ومدى فاعليتها لم تؤثر سلباً على الموقف السعودي الذي كان يطالب بإنهاء قضية الجزر الإماراتية الثلاث

(جريدة البيان، ٢٠٠١) .

حرص الرئيس ( محمد خاتمي ) على إنتهاج سياسة التصالح مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديداً المملكة العربية السعودية، فإنتهاج في هذا الإطار إسلوب المبادأة، حيث قدّم العديد من المبادرات، مثل حوار الحضارات والانفتاح على دول العالم عامة ودول الجوار الجغرافي خاصة، وإنطلق ( خاتمي ) في هذه الاستراتيجية من حرصه على التقارب مع هذه الدول، وما مسألة أمن الخليج والمبادرات التي طرحتها ( طهران )، إلا دليل واضح على السياسة الخارجية الإيرانية الجديدة، فقد وضعت إيران نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى في تلك المنطقة، وذلك إنطلاقاً من مبرراتها التاريخية والجغرافية والبشرية والسياسية والعقائدية، وتقوم هذه النظرية على التضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها، من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، وتتطلب ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمني، من أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، وعدم التعارض مع الأمن العالمي، والنظر إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ( عبد المؤمن، ٢٠٠٠ ) .

لقد إزدادت وتيرة الاهتمام المشترك بين الجانبين الإيراني والخليجي في تطوير العلاقات بينهما منذ عام ١٩٩٧ ، فتوالت المبادرات والزيارات والاتفاقيات منذ ذلك العام، وتجلى التقارب بين الجانبين في المظاهر التالية :

#### ١ - الزيارات المتبادلة .

منذ العام ١٩٩٧ توالت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الإيرانيين ومسؤولي بعض دول مجلس التعاون الخليجي وتحديداً السعودية. حيث زار ( طهران ) عدد من كبار المسؤولين

الخليجيين، ففي كانون الأول من ذلك العام قام الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي آنذاك، بزيارة طهران لحضور مؤتمر قمة المؤتمر الإسلامي، وتعد هذه أول زيارة رفيعة المستوى بين البلدين منذ قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩م. كما زار طهران العديد من المسؤولين السعوديين وبعض مسؤولي دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الجانب الآخر قام المسؤولون الإيرانيون بزيارات مماثلة، فقد قام رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الرئيس الأسبق

( رفسنجاني )، بزيارة إلى الرياض في إذار عام ١٩٩٨ ، على رأس وفد كبير ضم عدداً من الوزراء والمسؤولين، كما قام الرئيس الأسبق ( محمد خاتمي ) في أيار من عام، بجولة عربية شملت كلاً من السعودية وقطر، وتعكس هذه الزيارات المتبادلة جدية وتحركاً دبلوماسياً من نوع جديد بغية التقارب بين الجانبين ( المبيضين ، ٢٠٠٨ ، ص: ٣٦٤ ) .

وبعد خمسة أشهر من وصوله إلى الحكم في آب من عام ٢٠٠٥ ، قام الرئيس الإيراني السابق ( محمود أحمد نجاد ) بزيارة إلى السعودية، للمشاركة في اجتماع القمة الطارئة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والذي عقد في مكة المكرمة، حيث وصف ( نجاد ) هذه القمة بأنها مهمة وجاءت في وقتها المناسب بدعوة من خادم الحرمين الشريفين لمناقشة المستجدات والتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية. وأكد خلال الزيارة بأن العلاقات الإيرانية السعودية متنامية، كما توالت زيارات ( نجاد ) لدول الخليج؛ حيث قام في شباط من عام ٢٠٠٦ بزيارة إلى الكويت، وهي الأولى من نوعها لرئيس إيراني منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩م، وصرح بالقول إن قوة بلاده تعد قوة لدول المنطقة. مقللاً في الوقت ذاته من الخلافات الموجودة بين البلدين منذ أكثر من ثلاثة عقود ( المبيضين ، ٢٠٠٨ ، ص: ٣٦٦ ) .

## ٢ - الاتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران .

لقد إكتسبت العلاقات السعودية الإيرانية أهمية كبيرة وخاصة في تشكيل منظومة العلاقات الخليجية الإيرانية، نظراً للنقل الكبير الذي تمثله الدولتان سياسياً وتاريخياً ودينياً وإقتصادياً، وفي هذا الصدد تبهت إيران منذ عهد الرئيس ( رفسنجاني ) إلى أهمية إقامة علاقات متوازنة مع السعودية باعتبارها الدولة الكبرى في منظومة مجلس التعاون الخليجي، ولكنها مفتاحاً لأي علاقات عربية متوازنة. ومن هنا فقد شهدت العلاقات الإيرانية - السعودية في العقد الأخير درجة عالية من التنسيق في مختلف المجالات، توجت بتوقيع الاتفاقية الأمنية بين البلدين في طهران في نيسان من عام ٢٠٠١ ، والتي تضمنت بنوداً لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال ومراقبة الحدود البحرية

وال المياه الإقليمية بين البلدين، وقد لاقت تلك الاتفاقية ترحيباً من مختلف الأوساط الخليجية الرسمية والشعبية، بإعتبارها خطوة مهمة في دعم العلاقات الخليجية الإيرانية، وُوصفت هذه الاتفاقية بأنها تمثل مرحلة مفصلية في تاريخ منطقة الخليج للإعتبارات التالية: ( عويس ، ٢٠٠١ )

أ- أهمية البلدين في بناء وتمتين السياسات الأمنية في منطقة الخليج، كما أكدت الخطابات الرسمية والاعلامية أن هذه الاتفاقية نتاج قناعة الجانبين بأن علاقاتهما قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من العقلانية والنضج غير المسبوقين .

ب-لاتفاقية دلالاتها السياسية التي قد تشير إلى بداية مرحلة للتنسيق السياسي بين البلدين، وذلك على الرغم من طابعها الأمني القائم على الحد من التهريب والجريمة المنظمة وغسل الأموال.

ج -لاتفاقية أهمية كبيرة في تعزيز الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، والذي قد يقود في المستقبل إلى حل بعض المسائل العالقة، مثل قضية الجزر الاماراتية الثلاث.

د- تعتبر الاتفاقية خطوة بإتجاه تنسيق جهود البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والاعلامية والثقافية، وذلك على أساس التعاون المشترك وإحترام خصوصية الطرف الآخر.

## ٣ - العلاقات الاقتصادية.

ادى الاهتمام المشترك بين الدول الخليجية وإيران إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، حيث شهد عهد الرئيس ( خاتمي ) توقيع العديد من الاتفاقيات المشتركة في المجالات الاقتصادية والتجارية، بهدف تنشيط التبادلات التجارية البينية، وتفعيل الاستثمارات المشتركة. فضلاً عن تبادل الخبرات الفنية وتوظيف العمالة، وتجلّى ذلك في تشكيل ثمان لجان مشتركة بين الجانبين، كما إزداد حجم التبادل التجاري في تلك الفترة ليصل إلى نحو ( ٤،٢ ) مليار دولار عام ٢٠٠١، وفي خطوة غير مسبوقة تم إعفاء مواطني دول مجلس التعاون من الحصول على تأشيرات دخول إلى إيران، وفي إطار العلاقات الاقتصادية بين إيران وال السعودية فقد كان هناك تقارب بين الجانبين في مشاريع اقتصادية مهمة دون وسيط كما كان سابقاً، ووصل التبادل التجاري بين البلدين إلى ( ١٥٠ ) مليون دولار عام ١٩٩٩، في حين بلغ عدد المشاريع المشتركة ( ١٢ ) مشروعًا استثمارياً، وبالرغم من حالات المد والجزر التي تسود العلاقات الإيرانية - الاماراتية، إلا أن العلاقات الاقتصادية بينهما شهدت نمواً كبيراً، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما آنذاك حوالي ( ٢،١ ) مليار دولار سنويًا، أما الكويت فقد أقامت علاقات إقتصادية جيدة مع إيران، وتمثل ذلك في إنشاء مشروعين

لتصدير الغاز والمياه من ايران الى الكويت، وفي المقابل وصلت العمالة الإيرانية في الكويت إلى نحو (٥٧) ألف إيراني يعملون في قطاعات مختلفة مثل تجارة التجزئة والفندقة (عويس، ٢٠٠١).

ويبيّن الجدولان التاليان قيمة الصادرات والواردات الإيرانية من وإلى دول مجلس التعاون الخليجي للأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، و ٢٠١١ :

**الجدول رقم (١) يبيّن حجم الصادرات الإيرانية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بالمليون دولار:**

الاعوام	البرتغال	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين
٢٠٠١	-	٣٤٨	١١٩	٢٥	٤٦	١٣٠	-
٢٠٠٥	-	٥٨٢	٤٨٧	٥٢	٥٣	٢٠٩	-
٢٠٠٦	-	٦٩٧	٥٨٣	٥٣	١١٢	٢٥٠	-
٢٠١١	-	١٠١٢	٧١٢	٥٣	١٧١	٢٥٢	-

\* المصدر: تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة بـ (المقداد، ٢٠١٣، ص: ٤٦٦) .

**الجدول رقم (٢) يبيّن حجم الواردات الإيرانية من دول مجلس التعاون الخليجي بالمليون دولار:**

الاعوام	البرتغال	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين
٢٠٠١	٦٥	١٠٥٠٢	١٦٣	٥	٤	١٠	-
٢٠٠٥	٥٠	٧،٢٨٥	٤٤٤	٢٧	٣	٦٤	-
٢٠٠٦	١٠١	٨،٩٨٠	٤٦٩	٣١	٢٢	١٠٧	-
٢٠١١	٢٨	١١،٣٤٤	٤٠٨	٤٥	٢٣١	١٤٣	-

\* المصدر: تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة بـ (المقداد، ٢٠١٣، ص: ٤٦٦) .

ويتبّع من هذين الجدولين أن العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري، بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي، بدأ في النمو منذ العام ٢٠٠١، مقارنة بالاعوام السابقة التي شهدت علاقات اقتصادية محدودة بين الجانبين، بسبب العلاقات السياسية المتوتّرة. كما يلاحظ من الجدولين ان التبادل التجاري قفز بشكل كبير وواضح في العام ٢٠٠٦ الذي شهد تطبيقاً للعقوبات الاقتصادية الصادرة من قبل مجلس الامن الدولي بحق ایران. بالإضافة الى ذلك يلاحظ بأنه وعلى

الرغم من ازمة الجزر الاماراتية الثلاث التي ألت بظلالها على العلاقات الإيرانية - الاماراتية، إلا ان التبادل التجاري بين الجانبين كان الاكبر مقارنة بدول المجلس الاخرى .

#### ٤ - السياسة النفطية.

إنعكس التقارب الإيراني - الخليجي بشكل كبير على مسألة النفط واسعاره، حيث عمل هذا التقارب على استقرار أسعار النفط ضمن منظمة الأوبك ( opic ) ، منهاً بذلك حالات من الصدام في إطار المنظمة بين الجانبين الإيراني والخليجي وتحديداً السعودية، بسبب توثر العلاقات السياسية بين الجانبين، وبالتالي عمل التقارب على مشاركة إيران إلى جانب السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، على الحفاظ على استقرار الأسواق النفطية، والحلولة دون إنهيار اسعار هذه المادة إلى مستويات تتعكس سلباً على الأداء الاقتصادي لتلك الدول

(المبيضين، ٢٠٠٨، ص: ٣٥٨) .

التقارب الإيراني - الخليجي في عهد الرئيس ( خاتمي )، كان نتاج عدة عوامل ساهمت في دفعه بشكل كبير. لاسيما وان سياسته تُعد امتداداً لأستراتيجية سلفه ( رفسنجاني ) والرامية إلى تطبيع العلاقات مع دول الجوار، ومن أبرز هذه العوامل:

#### اولاً - طروحات الرئيس ( خاتمي ) .

دعا ( خاتمي ) منذ وصوله إلى السلطة إلى حوار الحضارات، والافتتاح على دول العالم بشكل عام، ودول الخليج على وجه الخصوص، وشدد على ضرورة بلورة فكر حضاري اسلامي جديد يكون من وجهة نظره نداءً للغرب وحضارته، وفي نفس الوقت التأكيد على قيم الاحترام المتبادل في السياسة الخارجية والعلاقات بين الدول وتوفير الأمن الجماعي، ويمكن القول هنا إلى ان تلك الطرحوات تعتبر بمثابة لغة جديدة في الخطاب الإيراني، ورسائل موجهة إلى دول الخليج العربي التي لم تعهد مثل هذه السلمية في التوجهات من قبل إيران التي طالما ركزت على مبدأ تصدير الثورة ( عويس، ٢٠٠١ ) .

#### ثانياً - التحولات الايديولوجية في إيران .

وصف المختصون بالشأن الإيراني بأن السياسة الخارجية الإيرانية الجديدة ما هي لا تحول من الثورة إلى الدولة، حيث أنهت استراتيجية ( خاتمي ) آنذاك فترة الالتزام المطلق بمفاهيم وقيم ومبادئ الثورة الإسلامية، وتخلى بذلك عن هدف نشرها، الامر الذي إنعكس ايجاباً في تبديد الفرق

الخليجي، فساهم ذلك في تقارب المواقف الخليجية والإيرانية، لا سيما في ظل المنهج الاصلاحي الذي انتهجه القيادة الإيرانية في إدارة علاقاتها الدولية والإقليمية (جريدة البيان، ٢٠٠١).

### ثالثاً - السياسة الأمريكية الجديدة.

أُلقت السياسة الأمريكية بعد أحداث ٩ ايلول ٢٠٠١، بظلالها على المنطقة بشكل عام، وعلى كل من إيران وال السعودية بشكل خاص، وفي هذا الصدد مرت علاقة هاتين الدولتين مع الولايات المتحدة الأمريكية بحالة من عدم الاستقرار، بسبب استراتيجية (واشنطن) القائمة على محاربة ما اسمته بالارهاب، الامر الذي ادى إلى مزيد من التقارب بين (طهران) و(الرياض)، وهو ما ظهر واضحًا بتصریحات البلدين الرافضة للحملة الاعلامية الأمريكية ضد الاسلام والمسلمين، كما ان سياسة الاحتواء المزدوج التي انتهجهتها الولايات المتحدة تجاه العراق وإيران، دفعت الاخرية إلى العمل على تحسين علاقاتها مع دول الجوار وذلك لتحقيق الاستقرار من جهة، ومن جهة اخرى ارسال رسالة إلى (واشنطن) تفيد بأن سياسة الاحتواء التي تمارسها الولايات المتحدة ضد إيران قد فشلت. لا سيما بعد حالة التقارب بينها وبين السعودية (إدريس، ٢٠٠٠، ص: ٣٧٦-٣٧٧).

### رابعاً - الانفاق العسكري.

لقد أثبتت عملية التقارب بين إيران ودول الخليج، الفرضية القائلة بأن عملية تطبيع العلاقات بين الجانبين، وتجاوز الازمات السياسية بينهما، ستؤدي إلى تقليل نسبة الانفاق العسكري، وانخفاض الضغط على ميزانية الطرفين، وإذا ما رجعنا إلى حجم الانفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي وإيران سنجد أنها قد وصلت إلى نحو (٣٦) مليار دولار عام ١٩٩٩، كما وصلت نسبة الانفاق العسكري من العائدات النفطية في ذلك العام إلى (٥٠٪)، غير ان تطور العلاقات الإيرانية - السعودية، بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١ ادى إلى تخفيض نفقات التسلح بشكل واضح وكبير في البلدين، الامر الذي إنعكس بدوره على دول مجلس التعاون الأخرى (جريدة البيان، ٢٠٠١).

### خامساً - تغير النظرة الخليجية تجاه السياسة الإيرانية.

كانت القمة الثامنة لمجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٧، علامة بارزة في تاريخ مسيرة العلاقات الإيرانية - الخليجية، فقد وضعت تلك القمة المبادئ العامة للعلاقات بين الجانبين، إستناداً إلى حسن الجوار واحترام سيادة الدول الاطراف، وركزت على عدم التدخل في الشؤون

الداخلية، والاعتراف بالصالح المشترك التي تربطها، وقد إزدادت بوادر حسن النية بين الجانبين في ظل حكم الرئيس الإيراني الأسبق (رفسنجاني)، ومن ثم جاءت زيارة خلفه (خاتمي) للسعودية عام ١٩٩٩، كمؤشر على المزيد من التقارب بين البلدين (المبيضين، ٢٠٠٨، ص: ٣٦١).

#### سادساً – الصراع العربي – الإسرائيلي.

كانت إيران من أوائل الدول التي اعترفت بقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، كما أقام (الشاه) مع اليهود علاقات قوية خلال الفترة ١٩٤٨ – ١٩٧٩، وتجلت تلك العلاقات بقيام اجهزة الأمن الإسرائيلية في تدريب جهاز المخابرات الإيراني (السافاك)، ومن هنا فقد كانت القضية الفلسطينية من ابرز نقاط الخلاف والتوتر في العلاقات الإيرانية – العربية في تلك الفترة، حيث برزت نوايا النظام الإيراني المعادية للعرب في حرب تشرين ١٩٧٣، وفي الوقت الذي قررت فيه الدول العربية المنتجة للنفط وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وقف تصدير البترول إلى الدول التي دعمت إسرائيل، قام (الشاه) بتزويد تلك الدول بهذه المادة، كما قرر ان يسد العجز النفطي الإسرائيلي الناجم عن ذلك القرار العربي (بشاره وآخرون، ٢٠١٢، ص: ٦٥-٦٦).

غير ان سقوط (الشاه) بعد الثورة ادى إلى فقدان إسرائيل شريك مهم في المنطقة، لأن النظام السياسي الإيراني الجديد معاد لاسرائيل ايديولوجياً، كما اضحت القضية الفلسطينية من الأدوات الشرعية للنظام الإيراني، وفي هذا الاطار عملت (طهران) على استبدال سفارتها بإسرائيل بأخرى في فلسطين، كما استقبلت رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات) وأعترفت به وبمنظمته، وبعد تدمير القوة العراقية وتتمامي دور الأمريكي، برزت المخاوف الإيرانية من إنفراد إسرائيل بالمنطقة إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وإزدادت معها قناعة (طهران) بدور النفط في توجيه السياسة الإيرانية والخليجية، الامر الذي دفع نحو مزيد من التعاون بين صفتى الخليج، وبرز الدور الإيراني الكبير في الصراع العربي – الإسرائيلي، بعد دعم (طهران) لسوريا وحزب الله في حربهما مع إسرائيل، فكان نتاج ذلك الانتصار الذي تحقق في جنوب لبنان في أيار من عام ٢٠٠٠، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من هناك دون شرط . بالإضافة إلى ذلك فقد كانت إيران من الدول الداعمة لإنقاضة الفلسطينية الثانية أو ما يسمى بإنقاضة الاقصى التي إنطلقت في ٢٨ ايلول ٢٠٠٠ (بشاره وآخرون، ٢٠١٢، ص: ٦٧).

إذاً خلاصة القول أن سياسة الانفتاح التي إنتهجتها الادارات الإيرانية منذ العام ١٩٨٩، وما رافقها من تطورات إقليمية دولية، بدءاً بحرب الخليج الثانية، ومن ثم الإنقاضة الفلسطينية،

وأحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، وأخيراً الاحتلال الأمريكي للعراق، كل هذه الاحاديث وما افرزته من نتائج كان لها أثار كبيرة على العلاقات الإيرانية - الخليجية، وإنعكست إيجاباً في حالات التقارب الواضح بين الجانبين.

### المطلب الثاني:

#### عوامل التباعد الإيراني - الخليجي .

لقد انهى وصول هاشمي رفسنجاني إلى الحكم عقوداً من النزاع والصراع والتوتر في العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية، حيث أدى وصول تيار المعتدلين برئاسته إلى السلطة عام ١٩٨٩، إلى تخفيف الحدة الثورية في الخطاب الإيراني، ومن ثم إنحسارها في عهد (محمد خاتمي) الذي عمل جاهداً على إزالة التوتر في علاقات بلاده الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد لعبت عوامل عدة دوراً كبيراً في استبدال حالة الشك بين الجانبين الإيراني والخليجي بثقة متبادلة بينهما، ومن ابرزها إنهيار الاتحاد السوفيتي، وخروج العراق من منظومة القوى الإقليمية، والتحالف التركي الإسرائيلي، وحالة العداء بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، أما على الجانب الآخر فقد ادركت السعودية أهمية إيران في المنطقة، ودورها الكبير في أمن الخليج الذي يعتمد في الأساس على دولة، نظراً لقوة (طهران) العسكرية والاقتصادية والنفطية والسكانية والجغرافية، كما أخذت بالاعتبار مواقف إيران المنيدة بالتهديدات العراقية لبعض دول الخليج، والمواقف الأخرى المؤيدة لمطالب الشعب الفلسطيني (اللbad، ٣٠٢).

من هنا جاءت هذه العوامل المختلفة لتسرع من إمكانية التقارب الإيراني - السعودي، ورفع وتيرته نحو المزيد من التعاون بين الجانبين، وفي هذا الإطار يمكن القول إن بوادر التقارب كانت من خلال المحادثات السرية بين الجانبين والتي عُقدت في مدينة جنيف السويسرية في شباط من عام ١٩٨٩، وبعد ذلك بشهر من مشاركة إيران في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة، والتي اسفرت عن إنهاء مقاطعة (طهران) لمواسم الحج، ومن ثم زادت وتيرة العلاقات بين الجانبين، وفي سبيل مواجهة التحديات التي فرضها الوجود الأمريكي في المنطقة وجد الساسة الإيرانيون أن إقامة علاقات جيدة مع السعودية سيؤدي إلى الشعور بالاطمئنان إزاء مخاوف (طهران) من الوجود الأمريكي المُقلق، مستغلة حالة التباين في المصالح بين السعودية والولايات المتحدة، والتي أدركت (الرياض) على إثرها أن التقارب مع إيران من مصالحها الوطنية العليا، وان الاحتفاظ

بالورقة الإيرانية من شأنه خدمة تلك المصلحة. لا سيما في ضل التحديات والمتغيرات التي فرضتها حرب تحرير الكويت (الحمد، ٢٠٠١، ص: ٣) .

إلا ان هذا التقارب الإيراني - السعودي خلق شيئاً من الحساسيات لبعض دول مجلس التعاون الخليجي. لا سيما تلك الدول التي لديها مشاكل مع إيران، وفي هذا الصدد عبرت دولة الإمارات العربية المتحدة عن موقفها المعارض لهذا التقارب، ووصفته بأنه تحدٍ لها، لأنها من وجهة نظرها له تأثير سلبي على قضية جزرها التي تحتلها إيران، ورداً على ذلك التقارب أُشيع في تلك الفترة أن الإمارات قد هددت بالانسحاب من مجلس التعاون الخليجي، الامر الذي دفع السعودية إلى نفي الربط بين توقيعها للاتفاقية الأمنية مع إيران وقضية الجزر الإمارتية.

( العيسى، ١٩٩٦، ص: ٥٢) .

جاء بعد الرئيس ( خاتمي ) إلى السلطة الرئيس الأسبق ( محمود احمدی نجاد )، الذي تولى الحكم لفترتين رئاسيتين الأولى منذ العام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠٠٩، أما الثانية فكانت من عام ٢٠٠٩ وحتى العام ٢٠١٣، ومنذ تسلمه للسلطة عكست تصريحات ( نجاد ) سعيه لإنتهاج سياسة خارجية متشددة، الامر الذي زاد من المخاوف الدولية بشكل عام ومخاوف دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، من بروز إيران كقوة إقليمية. خاصة في ظل تنامي دورها الإقليمي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فضلاً عن تركيزها على قوتها العسكرية وتطوير برنامجها النووي ( بشاره وآخرون، ٢٠١٢، ص: ١٧) .

غير ان ( نجاد ) من وجهة نظر البعض إستطاع الموازنة بين مصالح بلاده العليا وسياسته الخارجية، حيث إنتهج اسلوب المبادأة في السياسة الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، بغية التقارب مع تلك الدول، وفي الوقت ذاته سعى جاهداً إلى المحافظة على طموحات بلاده، وفي هذا الاطار كان يعمل على عدم الاندفاع وراء الاهداف الايديولوجية بمستوى قد يهدد في إنهيار النظام وتراجع القوة الإيرانية، وفيما يتعلق بدول الخليج بدت سياسة ( نجاد ) الرامية إلى التقارب معها واضحة، من خلال زياراته المتكررة إليها وتحديداً حضوره لقمة الخليجية الثامنة والعشرين التي عقدت في قطر ، ولقاءه على هامش القمة مع الرئيس الاماراتي ( خليفة بن زايد آل نهيان )، وفي هذا الصدد أكد ( نجاد ) أن هناك علاقات إقتصادية جيدة تربط البلدين، مشيراً إلى ان التبادل التجاري بينهما تجاوز ( ١١ ) مليار دولار سنوياً، في حين يرى البعض الآخر أن

راديكالية ( نجاد ) أدت إلى إنهيار النهج التصالحي الذي إنتهجه ( خاتمي ) مع دول الخليج العربي، واعاد التوترات بين الجانبين ( السعيد، ٢٠١١، ص: ٥٢-٥٣ ) .

أما الرئيس الإيراني الحالي ( حسن روحاني ) فقد أكد منذ توليه الرئاسة أن من أولويات حكومته في سياستها الخارجية تعزيز علاقات الصداقة مع دول الجوار وتحديداً دول الخليج العربي، ومن ثم جاءت التحركات الدبلوماسية لروحاني لتأكيد هذه الوعود، حيث سعى في خطاباته وجولاته الخليجية في بعض العواصم الخليجية إلى توطيد الاجواء مع تلك الدول، الامر الذي أكدته وزير خارجيته ( محمد جواد ظريف ) عندما قال " مشتركاتنا مع دول المنطقة أكثر من خلافاتنا " (النعمي، ٢٠١٣) .

ويمكن القول هنا إنه وعلى الرغم من التقارب الإيراني - السعودي، وحالات التقارب النسبي مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، إلا ان هناك عوامل للتباعد بين دول الخليج وإيران فرضت نفسها على العلاقات بين الجانبين، ومن أبرزها:

اولاًً - الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث.

أقدمت إيران على إحتلال الجزر الإماراتية ( طنب الكبri، طنب الصغرى، وابو موسى ) عشية الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١ ، وذلك إنطلاقاً من الاممية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتجمسياً للنظرية القائلة بأن الذي يستولي على تلك الجزر يستطيع التحكم في امن الخليج، وبالتالي يمكنه السيطرة على الشريان المائي والملاحي الذي يربط القارات الثلاث (آسيا، أفريقيا، وأوروبا) ببعضها ( الزهيري، ٢٠١١، ص: ٦٣) .

ومنذ ذلك التاريخ توالت المبادرات الإماراتية لإجراء المباحثات مع إيران بهذا الشأن، ومن ثم تعددت الدعوات من قبل مجلس التعاون الخليجي في قممه المختلفة إلى الجلوس على طاولة الحوار، وإعادة السيادة الإماراتية إلى الجزر الثلاث، كما اقترح المجلس إحالة النزاع الإيراني - الإماراتي إلى محكمة العدل الدولية، غير أن جميع المحاولات باعدت بالفشل، بسبب الرفض الإيراني لتلك المبادرات ( الكفروي، ٢٠٠٩، ص: ١٠٣ ) .

وعلى الرغم من سياسة الانفتاح على دول الجوار التي إنتهجهها الرئيس الإيراني الاسبق ( رفسنجاني ) مطلع تسعينيات القرن الماضي، إلا ان مسألة الجزر الإماراتية كانت عقبة كبيرة أمام تحقيق طموحاته في هذا الشأن، حيث أن الدفء في علاقات بلاده مع دول الخليج العربي تراجع في نيسان من عام ١٩٩٢ ، عندما قامت إيران بخطوة تعكس سياستها تجاه الجزر الإماراتية

المحتلة، حين طردت السكان العرب من جزيرة (أبو موسى)، ومنعت السلطات الاماراتية من القيام بعملها في تلك الجزيرة، وتقديم الخدمات للمواطنين العرب المقيمين فيها، كما منعت إنشاء أي مرافق جديدة في الجزيرة مثل المدارس والمراكم الطبية ومبانٍ للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك فقد مارست السلطات الإيرانية سياسة التضييق على سكان الجزيرة، ومنعهم من ممارستهم عملهم الرئيسي وهو صيد السمك، حيث اشترطت على الصيادين الحصول على تصريح مسبق، ومنعهم من بيع صيدهم في إمارة الشارقة، بل الزتمهم ببيعها إلى السلطات الإيرانية في الجزيرة وبأسعار متدنية، وفي المقابل تناول مجلس التعاون الخليجي هذه الانتهاكات الإيرانية، حيث أكد وقوفه الكامل إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في تمكّنها بسيادتها على جزيرة (أبو موسى) (عثمان، ٢٠٠٢، ص: ٦٥).

ومن هنا يعتبر الخلاف الاماراتي - الإيراني على الجزر الثلاث أحد أبرز أسباب التوتر في منطقة الخليج العربي، وإحدى عقبات تطبيع العلاقات الإيرانية - الخليجية خاصة في المجال الأمني، فعلى الرغم من حالات الانفتاح الإيراني على دول مجلس التعاون الخليجي وتحديداً السعودية، إلا أن الخطاب الرسمي لدول المجلس يعكس حالي عدم الرضا والشك إزاء السياسة والاستراتيجية الإيرانية وطموحاتها في المنطقة، كما أن موقف إيران من الجزر المحتلة وانتقاداتها المتكررة لبيانات القمم الخليجية التي تدين ذلك، كانت على الدوام سبباً من أسباب التناقض بين الجانبيين (العيسي، ١٩٩٦، ص: ٥٣).

وعندما بدأ التقارب السعودي - الإيراني شعرت دولة الإمارات أن ذلك سيكون على حساب قضيتها الأساسية. خاصة في ظل التصعيد الإيراني في هذه المسالة، ورفض (طهران) إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، وتمثل الرفض الاماراتي للنقارب بين السعودية وإيران في مقاطعة الرئيس الاماراتي (زيyd آل نهيان) ولأول مرة القمة التشاورية لدول مجلس التعاون التي عُقدت في جدة في أيار من عام ١٩٩٩، وهنا رأت الامارت بأن إستمرار السعودية في علاقاتها مع إيران وإغفالها لقضية الجزر المحتلة سيضر بالعلاقات الأخوية بينهما، علماً بأن السعودية كانت تؤكد دائماً أن علاقاتها مع إيران ليست ضد أحد أو على حساب آخر، بل هي من متطلبات المرحلة المستندة إلى حاجة المنطقة والعالمين العربي والاسلامي لمثل هذه العلاقات، وعلى الرغم من أن العلاقات الاماراتية - الإيرانية على مستوى جيد. خاصة في المجالات الاقتصادية والتبادل التجاري الكبير والتمثيل الدبلوماسي رفيع المستوى، إلا ان الهواجس الاماراتية تتبع من خشيتها من تراجع

قضية الجزر الثلاث في سلم اولويات وبرامج مجلس التعاون الخليجي، وعلى الجانب الآخر لم تخفف التصريحات الإيرانية ورسائل حسن النية منها، من الفرق والرفض الاماراتي لاحتلال تلك الجزر، فبقيت هذه المسألة بحاجة إلى حل يرضي الجانبين (الزهيري، ٢٠١١، ص: ٦٦).

### ثانياً - النزاع الإيراني - الكويتي على حقل غاز الدرة.

يرجع النزاع بين الكويت وإيران على حقل غاز الدرة إلى مطلع ستينيات القرن الماضي، وتحديداً عندما منحت الحكومة الإيرانية شركة بترول فيها حق التنقيب عن الغاز في الحقول البحرية الواقعة ضمن حدودها الإقليمية، وفي الفترة نفسها منحت الكويت حق التنقيب لشركة هولندية، الأمر الذي أدى إلى إيقاف العمل من قبل الشركتين بسبب تعارض عملهما في الحقل الواقع في الجرف القاري<sup>٨</sup>، في منطقة حدودية بين إيران والكويت والسعودية، ومن هنا بدأ النزاع بين الكويت وإيران على هذا الحقل، وارتبطة تطورات تلك القضية إرتباطاً مباشراً بالتطورات السياسية في منطقة الخليج العربي، وفي ٧ تموز من عام ١٩٦٥ وقعت السعودية والكويت إتفاقية لترسيم الحدود، وتم على إثرها تقاسم المنطقة التي يقع فيها حقل الدرة بين البلدين، فانضم الجزء الشمالي من هذه المنطقة والذي يقع الحقل ضمه إلى الكويت، بينما كان الجزء الجنوبي من نصيب السعودية، واتفقت الدولتان على أن تكون الثروات الطبيعية في كامل المنطقة ملكية مشتركة بينهما، وفي ٢ حزيران من عام ٢٠٠٠ وقع الجانبان إتفاقية جديدة لتحديد الحدين الشمالي والجنوبي للمنطقة المغمورة المحاذدة المقسومة، فبدأت إثر ذلك قضية حقل الدرة بشكل خاص والجرف القاري بشكل عام بين الكويت وإيران بالظهور من جديد وتصاعد بعد ذلك التوتر بين الجانبين (عثمان، ٢٠١٢).

ومع مطلع الألفية الجديدة توالت الاتهامات المتبادلة بين الجانبين الكويتي والإيراني، وتراجفت بإدعاء كل طرف بأحقيته في التنقيب، وتصاعدت حدة الخلافات بينهما في عام ٢٠٠٣، بعد تصريحات وكيل وزارة النفط والطاقة الكويتي (عيسى العون)، والتي أكد فيها بأن حقل الدرة هو حقل كويتي يقع داخل حدود الكويت وليس حقلًا مشتركاً، وفي الوقت الذي قالت فيه إيران بإ أنها عرضت على الجانب الكويتي الاشتراك في تطويره والاستفادة منه، أوضح الأخير بأنه لم يتلق أي

<sup>٨</sup> عرفت إتفاقية جنيف عام ١٩٥٨ الجرف القاري بأنه : مناطق قاع البحار وما تحتها من طبقات متصلة بالشاطئ، تمتد خارج البحر الإقليمي إلى عمق متري متراً،

أو ما ينبعلي هذا الحد إلى حيث يسمح عمق المياه باستغلال الموارد الطبيعية لهذه المنطقة .

عرض إيراني، وفي مطلع العام ٢٠١١ دعا مسؤول نفطي إيراني الحكومة الكويتية إلى التوصل لاستراتيجية شراكة بدلاً من المنافسة، وفي الوقت ذاته أعلن أنه في حال لم تستجب الكويت لهذا العرض فإن طهران ستعمل منفردة على تنفيذ مشاريع التحقيق في الجرف القاري، وتزامن ذلك مع تهديدات أطلقها إيران بإغلاق مضيق هرمز أمام ناقلات النفط في حال فرضت الدول الغربية حظراً على شراء النفط الإيراني، الأمر الذي اعتبرته السعودية والكويت إنهاكاً لحقوقهما السيادية (عبدالرzaq، ٢٠١٢)، وعلى الجانب العربي من الخليج العربي كان هناك خلافات سعودية كويتية بشأن حقل غاز الدرة، وبالرغم من أن مسؤولي البلدين قللا من شأن تلك الخلافات وارجعواها إلى اسباب فنية، إلا ان المراقبين أكدوا بأن الخلافات في العام ٢٠١٤، اتسعت بين الجانبين بشأن حقول النفط والغاز لتمتد إلى حقل الدرة، وذلك بعد أيام على ظهور خلاف بشأن حقل الخجي، ومن هنا بقيت عملية تطوير حقل الدرة في المنطقة الواقعة بين إيران والكويت والسعودية من المسائل الشائكة، والتي تمس الحقوق السيادية لها على الحقل (جريدة العرب، ٢٠١، ص: ١١).

### ثالثاً - الخلاف الطائفي .

ويقصد به الخلاف بين المذهب السنوي الذي تعتنقه غالبية شعوب دول مجلس التعاون الخليجي والمذهب الشيعي الذي تتبعه إيران، فنتيجة للمتغيرات الدولية بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وما تلاها من حرب الخليج الأولى والثانية وإحتلال العراق، برز المذهب الشيعي كورقة تلعب فيها إيران في كثير من الدول التي يتواجد فيها أتباع هذا المذهب، ونتيجة لذلك أصبحت تلك الدول توجه أصابع الاتهام لإيران بأنها تلعب دوراً كبيراً في هذا الشأن، وتحدثت هذه الدول عن علاقة إيران ودعمها للحوثيين في اليمن، والشيعة في العراق والبحرين، والعلويين في سوريا (محافظة، ١٩٩٦، ص: ١٢) .

وفي إطار الخلاف الطائفي بين السنة والشيعة يقف التاريخ شاهداً على إضطهاد الحكومات الإيرانية منذ القدم لأتباع المذهب السنوي، وترجم هذه الحرب المعلنة عليهم تعاون الزعماء الإيرانيين مع الدول الغربية ضدهم، بهدف إقامة دولة شيعية كبرى في المنطقة، أما على الجانب الآخر فقد أخذت دول الخليج العربي منذ تسعينيات القرن الماضي بالاهتمام بالشيعة وحقوقهم، فبدأت السعودية بعد حالة التقارب التي سادت علاقاتها مع إيران، بالعمل على إعطاء الطائفة الشيعية حقها في التعبير عن رأيها، واعتبرتهم جزءاً لا يتجزأ من الوطن، وأصبحت هذه الفئة لا تجد اي ترقية من قبل الحكومة السعودية، وفي الوقت الذي كان الشيعة في السعودية ينالون حقوقهم المدنية والسياسية

ويقولون المناصب القيادية، لم يكن في مؤسسات الحكم في إيران أي مسلم سني، بل كانت السلطات الإيرانية تقتل علماءهم وتهدم مساجدهم (المبيضين، ٢٠٠٨، ص: ٣٧٢) .

يعتبر الدعم الإيراني للشيعة في دول الخليج العربي حجر عثرة أمام تطور العلاقات بين الجانبيين، وظهر ذلك جلياً خلال الأزمة اليمنية، حيث وصلت العلاقات الإيرانية - الخليجية إلى أدنى مستوياتها في ظل هذه الأزمة، فبعد سيطرة الحركة الحوثية التي تعود جذورها إلى ثمانينات القرن الماضي على العاصمة اليمنية صنعاء في أيلول من العام ٢٠١٤، إزدادت المخاوف الخليجية بشكل عام وال سعودية على وجه الخصوص من تمدد هذه الحركة إلى أراضيها، كون هذه الحركة من وجهة نظر البعض إمتداداً لسياسة تصدير الثورة التي كانت تنتهجها إيران، في حين يرى البعض الآخر أن التطورات الأخيرة في اليمن تجعل إيران قادرة على ضرب أي تجارة نفطية في الخليج العربي دون أن يلحق بها أي ضرر، ومن هنا قادت

(الرياض) حملة عسكرية تحت اسم (عاصفة الحزم) بتاريخ ٢٦ اذار ٢٠١٥، بهدف دعم الرئيس اليمني (عبدربه منصور هادي) في حربه ضد الحوثيين، وعندما توجهت السعودية إلى مجلس الأمن وقدمت مشروع قرارين يهدفان إلى وضع اليمن تحت البند السابع، والخاص بأستعمال القوة لإعادة الأمور إلى مسارها الصحيح، كان هناك تعاون وتنسيق روسي إيراني بشأن قضايا المنطقة وعلى رأسها الأزمة اليمنية، فاصطدمت هنا المطالب السعودية بالفيتو الروسي، وفي الوقت الذي تتفى فيه إيران تقديمها أي مساعدات للحوثيين أكدت أكثر من جهة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بأن هناك دعماً عسكرياً كبيراً قدمته إيران للمسلحين الحوثيين، لتصبح هذه الأزمة حرباً بالوكالة بين السعودية وإيران (دياب، ٢٠١٥) .

#### رابعاً – البرنامج النووي الإيراني .

ظهرت حقيقة برنامج إيران النووي في أواخر عام (٢٠٠٢)، وذلك بعد أن تم اكتشاف بناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي (آراك) و (ونتاز) لتخصيب اليورانيوم، بهدف صنع الأسلحة النووية، بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية التي وجهت اتهاماتها لإيران بانتهاك التزاماتها المفروضة بموجب الضمانات النووية، ومن هنا إزدادت مخاوف دول الخليج العربي من هذا البرنامج، الذي ترك آثاراً كبيرة على العلاقات الخليجية - الإيرانية، كونه يهدد دول منطقة الخليج العربي التي هي بالنسبة لإيران كدائرة نفوذ، خاصة وإن سياسة الدفاع الإيرانية قد تأثرت كثيراً بالمتغيرات التي حدثت على الساحة الإقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١)،

والتي أدت إلى زيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، فعمل هذا الوجود على تفعيل سياسة العزل الأمريكية ضد إيران، الأمر الذي استوجب إدخال تعديلات مماثلة على سياسة الدفاع الإيرانية، والتي سعت إيران من خلالها إلى تأكيد وظيفتها الإقليمية، والادعاء بوجود حقوق تاريخية لها في مياه الخليج العربي، وفي هذا الصدد تتفق دول مجلس التعاون الخليجي على وجود مصلحة عليها في دعم السياسة الغربية الرامية إلى منع إيران من امتلاك قدرات نووية عسكرية، وضمان إجهاض أي محاولة إيرانية لصنع الأسلحة النووية، وذلك لأن هذه الدول تدرك بأن تطوير إيران لقدراتها النووية يعتبر من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، لذا بدا موقف هذه الدول رافضاً للمشروع النووي الإيراني لما يشكله من تهديد عليها، حيث إن امتلاك إيران للأسلحة النووية يجعل منها القوة الأولى في المنطقة، مما يعني تهديد مصالح هذه الدول ( مظلوم وعطية، ٢٠١٠ ، ص: ٢٨٢ - ٢٨٣ ) .

خلاصة القول إنه وعلى الرغم من حالة التقارب في العلاقات الإيرانية - الخليجية، والتي بدأت بوادرها في عهد الرئيس الإيراني الأسبق ( رفسنجاني )، وتطورت في عهد خلفه ( خاتمي )، وإنعكست بشكل مباشر في المجالات الاقتصادية والتفاعلات السياسية، إلا أنه في المقابل تبرز هناك عوامل للتباعد والتنافر فرضت نفسها بقوة على طاولات صناع القرار لدى الجانبيين، والتي يأتي على رأسها النزاع الإيراني - الإماراتي على الجزر الإماراتية المحتلة، والنزاع الإيراني الكويتي على حقل غاز الدرة، بالإضافة إلى الاختلاف المذهبي، فضلاً عن تطورات البرنامج النووي الإيراني .

### **الفصل الثالث :**

#### **العلاقات الإيرانية - الخليجية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق**

ترك الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، أثراً كبيراً على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي على وجه الخصوص، حيث شهدت منطقة الخليج العربي منذ ذلك الاحتلال تحولات كبيرة فاقت في حجمها وتطوراتها وأثارها وخطورتها، جميع التحديات التي واجهت الأمن الإقليمي الخليجي منذ عقود من الزمن، فالاحتلال الأمريكي للعراق وما نجم عنه من تحديات وضع الأمن الخليجي أمام تحديات غير مسبوقة، إنعكست بقوة على الوضع الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى علاقات تلك الدول مع إيران. لا سيما في ظل الواقع الجديد الذي فرض نفسه على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المجلس، بسبب بروز إيران كقوة إقليمية جديدة بعد استغلالها للتطورات الأخيرة في تعزيز رصيدها من القوة والمكانة.

ومن هنا يأتي هذا الفصل لتناول الاحتلال الأمريكي للعراق وأثاره في العلاقات الإيرانية - الخليجية وذلك في مبحثين هما :

المبحث الأول : الرؤى والمواقف تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق .

المبحث الثاني : تداعيات احتلال العراق على الأطراف الخليجية .

## **المبحث الأول:**

### **الرؤى والمواقف تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق**

على الرغم من أن الأمان ينصرف في مفهومه العام إلى الحفاظ على البقاء والتحصن ضد أي خطر خارجي، إلا أن مفهوم أمن الخليج اختلف وفقاً لرؤية القوى المهيمنة أو المسيطرة على المنطقة عبر التاريخ، فوصفته بريطانيا خلال وجودها في المنطقة بأنه تحقيق السلام البريطاني وضمان سيطرتها على منطقة الخليج، في حين ظهرت في الاستراتيجية الأمريكية الكثير من المبادئ التي تركز على سياسة التدخل غير المباشر في منطقة الخليج، فضلاً عن مبدأ الاحتواء المزدوج، أما على الجانب الآخر فقد إنعكست المتغيرات الإقليمية والدولية بشكل كبير على رؤية كل من إيران ودول مجلس التعاون لأمن الخليج، وفي هذا الصدد كان للاحتلال الأمريكي للعراق آثار على رؤية إيران لأمن الخليج، والتي برزت بشكل واضح في سياستها تجاه دول مجلس التعاون الخليجي .

وعليه سيتم دراسة المواقف تجاه الاحتلال العراقي في المطلبين التاليين:

**المطلب الأول: الرؤى والمصالح الأمريكية في إحتلال العراق .**

**المطلب الثاني: رؤية إيران ودول مجلس التعاون لأمن الخليج .**

## **المطلب الأول :**

### **الرؤى والمصالح الأمريكية في إحتلال العراق**

يعود الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي عملياً إلى العام ١٩٧١ ، بعد إنسحاب بريطانيا تماماً من المنطقة، وذلك لملي الفراغ السياسي الذي تركه الانسحاب البريطاني، ومنذ ذلك الوقت أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار هناك، وفي هذا الاطار ظهرت الكثير من المبادئ والاستراتيجيات التي إرتبطت بأسماء الرؤساء الأمريكيين، والتي تدرج في سياق ضمان أمن النخب الحاكمة والادارات الأمريكية المتعاقبة القائمة في سياستها على مقايضة الأمان بالمصالح، أي أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي لم يوجد في الأساس لضمان أمن الشعوب فيها، وفي المقابل كان الحكم الخليجيين يدركون تصاعد الحركات المناهضة والمعارضة السياسية لهم، الامر الذي يؤدي إلى تهديد أنظمتهم السياسية بالزوال، نتيجة

الاستياء الداخلي لعدم قدرة تلك الانظمة على ضمان الأمن الداخلي ( سليم، ١٩٩٨ ، ص: ٢٠١ - ٢٠٢ ) .

إنتهت الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي سياسة التدخل غير المباشر في منطقة الخليج العربي بالاعتماد على إيران وال السعودية، وذلك من خلال دعم قدرات هاتين الدولتين العسكرية والتسلحية، غير أن وصول الثورة الإسلامية إلى الحكم في إيران عام ١٩٧٩، أدى إلى تغيير الولايات المتحدة لسياساتها نحو التدخل المباشر، فبدأ التكثير الأمريكي بتشكيل قوة للتدخل السريع، والسعى للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد بحرية في الدول الخليجية العربية، وخلال الحرب العراقية - الإيرانية استمرت الولايات المتحدة بسياسة التدخل المباشر في الشؤون الخليجية، وفي سبيل إنهاك قوة طرفي النزاع ( العراق وإيران ) كانت ( واشنطن ) تعمل على دعم أحد الاطراف إذا مال ميزان القوى للأخر، إلا انه هذه السياسة أدت إلى تزايد قوة العراق عسكرياً وسياسياً، وهو ما شجع الرئيس العراقي الأسبق ( صدام حسين ) إلى غزو عام ١٩٩٠، فاضطررت الولايات المتحدة آنذاك إلى التدخل العسكري المباشر ضد العراق من خلال تحالف دولي لتحرير الكويت ( سليم، ١٩٩٨ ، ص: ٢١٣ ) .

وقد أحدثت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ تغيرات جوهرية على هيكلة النظام الإقليمي الخليجي، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية إثر دورها القيادي في تلك الحرب قوة عالمية وأقليمية في منطقة الخليج العربي، كما أصبحت قوة مهيمنة داخل النظام الإقليمي الخليجي، فخرج بذلك النظام الإقليمي من نطاق عامل الجوار الجغرافي إلى عوامل التفاعلات ( Alsuwaidi )  
، 1996 p; 101 .

كما ان الظروف التي أعقبت حرب الخليج الثانية حتى العام ٢٠٠٣ ، افرزت تحولات جديدة في منطقة الخليج، أدت بدورها إلى إحداث تغيرات جوهرية في خريطة التفاعلات الإقليمية الخليجية، فأصبحت تلك الخريطة قبل الاحتلال الأمريكي للعراق مختلفة كثيرة مما كانت عليه سابقاً ويتمثل ذلك فيما يلي ( إدريس، ٢٠٠٣ ، ص: ٥٣-٥٤ ) :

١ - ادى التقارب الملحوظ بين معظم دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، إلى تخفيف حدة التوتر بين الجانبين، حيث شهدت القمة العربية التي عُقدت في بيروت في أذار ٢٠٠٢ ، عناقاً بين ولی العهد السعودي آنذاك (الأمير عبد الله بن عبد العزيز)، ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي في ذلك الوقت (عزت ابراهيم)، وشهدت القمة ايضاً تطوراً ايجابياً في الحالة العراقية - الكويتية،

بعد المصادقة الشهيرة بين (عزت أبراهيم) والنائب الأول لمجلس الوزراء الكويتي (الشيخ صباح الأحمد).

٢ - تحول العلاقات الصراعية بين إيران من جهة، والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، إلى علاقات غير صراعية، حتى وصلت إلى مستوى علاقات التعاون. لا سيما بين إيران وال العراق والتي تمثلت بالزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين، بالإضافة إلى العلاقات الإيرانية - السعودية والتي توجت باتفاقية الأمنية المشتركة، فضلاً عن تطور العلاقات بين إيران والكويت وعمان والامارات.

٣ -أخذت العلاقات الأمريكية - الخليجية منحى جديد. خاصة بعد الرفض الخليجي الرسمي والشعبي لسياسة الولايات المتحدة المنحازة إلى إسرائيل في سياستها العدوانية ضد الفلسطينيين واجتياحها لراضي الحكم الذاتي، بالإضافة إلى المناهضة الخليجية للسياسة الأمريكية تجاه العراق قبل الغزو.

٤ - السياسة الأمريكية الجديدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتي صنفت فيها العراق وإيران ضمن محور الشر، وفرضت فيها ضغوطاً على صانع القرار الإيراني لضمان عدم قيام أي حوار إيراني - عراقي.

جاء الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ليؤكد سياسة (واشنطن) التي إنفتحت لها في أعقاب إنهيار الاتحاد السوفيتي، والرامية إلى بسط النفوذ الأمريكي في مختلف مناطق العالم، وتحديداً تلك المناطق ذات الموضع الاستراتيجية المميزة والغنية بالثروات الطبيعية، ومن هنا يمكن القول فإن إنزلاق الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً في منطقة الخليج العربي يرجع لأسباب كثيرة لعل من أهمها:

#### ١ - الثروات النفطية.

أكّدت الكثير من الدراسات أن العراق يقوم فوق بحيرة نفطية تقدر بنحو (١١٢ ) مليار برميل، ويمتاز هذا النفط بجودة عالية لإحتوائه على مستويات منخفضة من الكبريت، ومن هنا لم يتراجع اهتمام الدول الغربية بالثروة النفطية العراقية، منذ خروج شركاتها بعد إعلان تأميم المحروقات عام ١٩٧٣ ، كما أن هذا الاهتمام إزداد بعد إكتشاف العراق لحقن نفطي كبير في صحرائه الغربية، قيل آنذاك بأن سعته تتجاوز ما تحويه السعودية من نفط، وأشار الاقتصاديون في هذا الصدد إلى أن تكلفة إستخراجه لا تتجاوز الدولار الواحد للبرميل، مؤكدين أن هذا الحقل يوفر أرباحاً تصل إلى

( ٩٧ % ) ، ومن هنا وفي إطار الصراع الكبير على النفط وجدت الولايات المتحدة في إحتلالها للعراق خير وسيلة للسيطرة على ما يحويه من ثروة نفطية، ويقطع الطريق بذلك على الدول الأخرى المنافسة ( الهزيمة ، ٢٠١ ، ٢٠٢-٢٠٣ ) .

## ٢ - نزع أسلحة الدمار الشامل.

كانت أسلحة الدمار الشامل التي روجت الولايات المتحدة بأن العراق يمتلكها أحد الاسباب الأمريكية الاعلامية لإحتلال العراق، وبالرغم من نفي بغداد لهذه الاتهامات إلا ان ذلك لم يمنع واشنطن وحلفاءها من إثارة هذه القضية منذ العام ١٩٩٠ ، وفي هذا الصدد يمكن القول ان اسلحة الدمار الشامل كانت ذريعة سوّقت لضرب العراق، ففي العام ٢٠٠٢ وفي سبيل تعليل إرادة الحرب وإحتلال العراق، صرّحت واشنطن أن الرئيس العراقي السابق ( صدام حسين ) يمتلك أسلحة الدمار الشامل، فتوجهت إثر ذلك إلى الأمم المتحدة واستصدرت القرار ( ١٤٤١ ) القاضي بارسال لجنة تفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق ( لوران ، ٢٠٠٣ ، ص: ٤٣-٤٤ ) .

## ٣ - الحفاظ على أمن إسرائيل.

سعت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى بسط سيطرتهما على منطقة الشرق الأوسط، وهذا السعي دفعهما إلى طرح مجموعة من الترتيبات الإقليمية المستقبلية، لضمان أحکام السيطرة على هذه المنطقة، وفي رأس تلك الترتيبات التي تستهدف النظام الإقليمي العربي ما يسمى بمشروع ( الشرق أوسطي ) ، والرامي إلى إقامة نظام جديد في المنطقة يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، ومن هنا وفي سبيل الحفاظ على ميزان القوى في المنطقة لصالح إسرائيل قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق، كون القوات العسكرية العراقية كانت تشكل مصدر تهديد مستمر للكيان الإسرائيلي، وأسفرت العمليات العسكرية الأمريكية في العراق عن فقدان العرب لمصدر قوتهم الرئيسية في تلك الفترة وهي القوة العراقية، في حين أصبح تعاظم القوات العسكرية الإسرائيلية بعد احتلال العراق، يشكل تهديداً كبيراً لأمن الدول العربية. لا سيما في ظل الإحتلال الحاصل في ميزان القوى العسكرية لصالح إسرائيل وتفاقم النزاعات العربية- العربية ( عبد الله ، ٢٠٠٤ ، ص: ٢٣-٢٤ ) .

أما فيما يتعلق بمسألة أمن الخليج فقد إرتكزت الولايات المتحدة الأمريكية على عدة أسس في رؤيتها لهذه المسألة شديدة الأهمية، ومن أبرزها:

أ - أعطت الولايات المتحدة الأولوية لاستخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر، لمواجهة أي تهديد لنفوذها ومصالحها في منطقة الخليج العربي، وشملت هذه السياسة على ثلاثة محاور تحدث عنها وزارة الدفاع الأمريكية وهي ( بدران، ١٩٩٤، ص: ٣٨٦-٢٨٨ ) :

- تحسين القدرات الدفاعية لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تستطيع كل واحدة منها تحمل مسؤولية الدفاع عن أنها.
- تشجيع مبادرات التعاون الجماعي بين دول المجلس لبناء دفاعات إقليمية جماعية .
- تعزيز قدرات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي .

ب - سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران، وتهدف الولايات المتحدة من هذه السياسة إلى منع ظهور أي قوة تحمل نزعة سيطرة إقليمية في أي بقعة من العالم، ومن هنا كان إنتهاج الولايات المتحدة لتلك السياسة تعبيراً عن تقييم أمريكي مفاده أن نظامي الحكم في العراق وإيران يعاديان المصالح الأمريكية في المنطقة، وبالتالي فإن ( واشنطن ) لم تعد تؤمن بعد حرب الخليج الثانية بسياسة توازن القوى التقليدية، بل وجدت أن سياسة الاحتواء المزدوج هي أفضل وسيلة لزع القدرات العراقية والإيرانية ومنعهما من تهديد المصالح الأمريكية ونظم الحكم الصديقة لها في المنطقة ( لوران، ٢٠٠٣، ص: ٧٥ ) .

ج - سياسة الاعتماد المتبادل بين دول الخليج والمشرق العربي. خاصة فيما يتصل بالصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك من خلال الربط بين نظام الأمن الإقليمي الجديد في منطقة الخليج، ومساعي إنجاح عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، عن طريق تحفيز دول مجلس التعاون الخليجي لتكون اطرافاً فاعلة في مشروع التسوية وتطبيع العلاقات مع إسرائيل ( عبدالله، ٢٠٠٤، ص: ٢٧ ) .

وقد أعطت الولايات المتحدة العديد من التصورات التي من شأنها إيجاد نظام امني فعال في منطقة الخليج العربي، ويتمثل ذلك فيما يلي ( دباب، ٢٠٠٣، ص: ٣٦ - ٣٨ ) :

## **١ - التصور الأول : التحول الديمقراطي .**

وتسعى الولايات المتحدة من خلال هذا التصور إلى تركيز جهودها نحو تحويل النظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى نظم ذات نمط ديمقراطي غربي، والعمل على الحد من الحركات الداخلية المناهضة للنموذج الغربي في تلك الدول .

## **٢ - التصور الثاني: إقامة ناتو شرق أوسطي .**

ويتضمن هذا التصور إقامة حلف دفاعي إقليمي في منطقة الخليج العربي على غرار الحلف الذي كان ناجحاً في أوروبا خلال فترة الحرب الباردة، أي العودة إلى تجربة سياسة الالحالف التي أقامتها الولايات المتحدة وبريطانيا من قبل في منطقة الشرق الأوسط، وإذا كانت سياسة الالحالف في القرن الماضي تعد جزءاً من سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي، فإن الحلف الجديد سيكون بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي وسيعمل على عزل إيران .

## **٣ - التصور الثالث: سيادة أمنية مشتركة في الخليج العربي .**

ويعني هذا التصور أن تقوم الولايات المتحدة بتبني سيادة أمنية مشتركة في منطقة الخليج على غرار تجارب السيطرة على سباق التسلح في أوروبا في أعقاب الحرب الباردة، فمنذ سبعينيات القرن الماضي دخل حلف الأطلسي وحلف واورسو في منتديات حوار أمنية واتفاقيات تسلح، وذلك بهدف التعامل مع كل القضايا الأمنية التي قد تواجه قارة أوروبا بأسرها، أما تصور السيادة الأمنية في الخليج فينطوي على مجموعة من الانشطة المماثلة التي تجمع الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وفي هذا الصدد يمكن إقامة منتدى أمن إقليمي لمناقشة قضايا الأمن وتبادل المعلومات وإبرام الاتفاقيات، ويرى المختصون أن هذا التصور هو أكثر التصورات إيجابية لأنه لا يتضمن سياسة الإقصاء التي اتبعتها الولايات المتحدة ضد إيران، وفي المقابل فإن هذا التصور قد لا يخدم إيران نظراً لارتباط الأمن الوطني الإيراني بأكثر من نظام أمن إقليمي، فهو لا يقتصر على الجبهة الخليجية فقط .

ويرى الباحث أنه على الرغم من تعدد التصورات والرؤى الأمريكية تجاه الخليج العربي إلا أنها لم تستقر بعد على تصور محدد للنظام الأمني الخليجي، وهو ما يؤكّد أن الفرصة لا زالت مفتوحة أمام دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، لفتح باب الحوار للحلولة دون إفراد الولايات المتحدة في النظام الأمني الخليجي، والذي تسعى (واشنطن) من خلاله إلى خدمة مصالحها، ولعل

أنسب المداخل لهذا الاتفاق الخليجي - الإيرلندي هو العراق، وذلك عبر جهود إعادة بناء دولة العراق وقطع الطريق على أي أدوار ومبادرات أمريكية في هذا الشأن.

### المطلب الثاني :

#### رؤية إيران ودول مجلس التعاون لأمن الخليج

منذ الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي عام ١٩٧١ ، تعددت المشاريع والبرامج والسياسات الرامية لضمان الأمن في هذه المنطقة، ويعود ذلك إلى ارتباطها بمصير العالم الصناعي المعتمد على مواردها النفطية، ولم تخرج الرؤية الإيرانية عن هذا الاطار ، واستندت إلى عدة وسائل استخدمتها من أجل السيطرة على أمن هذه المنطقة، حيث شرعت إيران ببناء قوة عسكرية كبيرة، وذلك بهدف عدم السماح للأوضاع الأمنية في المنطقة بتهديد منها القومي، وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية تبلورت لدى القيادات الإيرانية المتعاقبة فكرة إنشاء منظمة إقليمية تعنى بحفظ الأمن في منطقة الخليج العربي ، وذلك بسبب التواجد المُلْقَى للقوات الأمريكية والغربية في المنطقة ، وقد تمثلت التصورات الإيرانية في مسألة بناء المنظمة الأمنية الخليجية بالنقاط الرئيسية التالية (الراوي، ٢٠٠٦، ص: ٧٥) :

١- إن ترتيبات الأمن الإقليمية يجب أن تستند إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية والجغرافية المشتركة، وبالتالي فلا بد من العمل على إنشاء وتبني مشروع للأمن الجماعي بمشاركة دول مجلس التعاون الخليجي بفضل عن العراق وإيران، وذلك على أساسين هما الاستقلال، والاعتماد على الذات من أجل الحفاظ على استقرار المنطقة وامنها وتطورها .

٢- رفض التدخل الاجنبي في ترتيبات أمن الخليج، مهما كان مصدره في هذه المسألة وتحت أي شكل من الأشكال، إضافة إلى إبعاد القوات الأجنبية الموجودة في المنطقة والتي تتخذ من أراضيها وموانئها قواعد عسكرية لادمة سيطرتها على مقدراتها الاقتصادية والأمنية والسياسية .

٣- التوقيع على إتفاقية عدم اعتداء بين إيران ودول الخليج العربي، فضلاً عن التعاون الشامل على كافة الصعد لتحقيق الأمن الشامل، بما يشمل إخلاء منطقة الخليج من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية .

٤- توسيع باب الزيارات من القادة والمسؤولين ، وتكثيف الاتصالات بين الجانبين الإيراني والخليجي لبحث تلك التصورات من أجل بناء جسور ومشتركات للتفاهم بين الجانبين.

ومن هنا فقد وضع إيران عدة بدائل لتحقيق هذه التصورات وهي ( عبدالسلام، ٢٠٠٨ )

أ- إقامة ما يسمى بمشروع ( ٢+٦ + ١ + ١ ) وهو مشروع أمني يضم دول مجلس التعاون الخليجي السنتين، وإيران والعراق، ومصر وسوريا .

ب - إنشاء تحالف بين دول مجلس التعاون وإيران يكون الهدف منه مواجهة الخطر الإسرائيلي، وهو ما كان قد دعا إليه الرئيس الإيراني الأسبق ( هاشمي رفسنجاني )، وأكد عليه الرئيس السابق ( احمدي نجاد ) عندما شارك في الدورة ( ٢٦ ) لقمة مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٧ .

ج - العمل على إقامة تحالف إقليمي يضم إيران ودول مجلس التعاون الخليجي السنتين، ودول آسيا الوسطى الإسلامية، وهو الأمر الذي أكدت عليه إيران مراتاً بأن أنها القومي يتحقق من خلال تحقيق الأمن والسلام في منطقة الخليج العربي ووسط آسيا .

وعلى الرغم من تعدد التصورات الإيرانية وبدائل تحقيقها، إلا أن ابرز ما يميز الاستراتيجية الإيرانية تجاه النظام الأمني الخليجي هو الآتي : ( الاسطل، ١٩٩٩، ص: ٨٦ )

١- إن إيران لا تزال تؤمن بضرورة تصدير الثورة. وخصوصاً في المنطقة المجاورة لها والمتمثلة بمنطقة الخليج العربي، وعلى الرغم من أن هذا الإيمان لم يعد بالوتيرة التي كان عليها في سنوات ما بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ ، إلا ان الطموح الإيراني في رفع شعار تلك الثورة لازال قائماً، وبدأ يتفعل في الفترة الأخيرة، وما الأحداث التي تجري حالياً في العراق وسوريا واليمن إلا شاهد على ذلك .

٢- على الرغم من المحاولات الكثيرة والجهود الحثيثة من قبل دول الخليج العربي وتحديداً دولة الإمارات العربية، والمساعية إلى تسوية مسألة الجزر الثلاث، إلا ان إيران لا تزال تحتل تلك الجزر، ضاربة عرض الحائط جميع مبادرات التسوية، سواء بالجلوس إلى طاولة الحوار، او إحالة تلك القضية إلى محكمة العدل الدولية، او هيئات تحكيم دولية، وذلك بالرغم من العلاقات الاقتصادية القائمة والتبادل التجاري بين الإمارات وإيران والذي يكاد يكون الأعلى في المنطقة .

٣- سعي إيران إلى الحصول على عناصر القوة التي تخدم ميزان القوى لصالحها، وتميزها عن دول الخليج العربي، وذلك بمستوى يهيء لها فرض سيطرتها على نظم الأمن في

المنطقة. الامر الذي دفعها إلى تبني استراتيجية إقليمية تتعارض مع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والمتمثلة في رفض أي وجود عسكري غربي فيها، والتأكيد على رؤيتها بأن إسرائيل تعتبر الخطر الأكبر على أمن إيران القومي .

٤- سعت إيران إلى تطوير قوتها العسكرية تقنياً وبشرياً بعد احساسها بتتامي الخطر، نتيجة الوجود العسكري الغربي في أراضي ومياه منطقة الخليج العربي .

لقد فرض الاحتلال الأمريكي للعراق واقعاً جديداً في منطقة الشرق الأوسط، ظهرت فيه إيران كرقم صعب في معظم الملفات الإقليمية المطروحة في المنطقة، وما الدور الكبير الذي لعبته إيران خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦، إلا دليل على ذلك، حيث وصل الامر بالقيادة الإسرائيليين إلى وصف حزب الله بأنه وحدة مغاوير إيرانية، الامر الذي يؤكد الحضور القوي لإيران في المنطقة بعد إحتلال العراق، فضلاً عن حضورها الكبير في المرحلة الراهنة داخل سوريا والمليء، ومن هنا كانت إيران المستفيد الأكبر من هذه الحرب الأمريكية، ناسفة بذلك الاعتقادات والتوقعات التي كانت تتحدث عن ان إيران هي الدولة التالية التي ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يمكن القول إن تلك الحرب ساهمت في خلاص إيران من أكبر اعدائها في المنطقة، وهو الرئيس العراقي الاسبق ( صدام حسين ) الذي كلفها حرباً استمرت ثمان سنوات. بالإضافة إلى ذلك فقد أتاح نظام الطائفية الذي تبنّته الولايات المتحدة في العراق، والعملية السياسية القائمة على نظام المحاصصة، جميعها عوامل أتاحت الفرصة إلى صعود القوى الشيعية على حساب تلك القوى السنوية، وهو ما يصب في النهاية في صالح إيران ( النعيمي، ٢٠١٣ ) .

بعد العام ٢٠٠٣ إتسمت المشروعات الإيرانية للتجمعات الإقليمية بأنها تقوم في الأساس على السياسة الأمنية، وفي هذا الصدد أكد وزير الخارجية الإيراني السابق ( علي أمير ولايتي )، أن بلاده لديها إعتقداد راسخ في مبدأ التعاون الإقليمي، كونه دليل على الجدية والريادة في تنمية وتنمية وترسيخ العلاقات متعددة الأطراف، لتحقيق الهدف الأساسي وهو ضمان السلام والاستقرار والأمن في المنطقة، مشيراً إلى أن جهود ( طهران ) في تحقيق الأمن في الخليج العربي ومناطق آسيا الوسطى ودول الجوار الأخرى، تأتي في إطار هذه الاستراتيجية ( عبدالمؤمن، ٢٠٠٤ ، ص:

. ( ٢٨ )

في نيسان من العام ٢٠٠٦ وخلال منتدى الاقتصاد العالمي الذي عقد في الدوحة، قدّم ممثل المرشد الاعلى للثورة الاسلامية آنذاك ( حسن روحاني ) مجموعة من المقترفات لوضع ترتيبات جديدة في الخليج، بهدف تحقيق التعاون والأمن والتنمية في المنطقة، وقال (روحاني) في هذه المقترفات إن الامنية الاستراتيجية الكبيرة التي تتميز بها منطقة الخليج، وغياب الأمن والاستقرار والثقة والتعاون بمعناه الشامل من جهة، وتتوفر إمكانيات التعاون الثقافية والدينية والتاريخية من جهة اخرى، جميعها تتطلب البحث عن صيغة التقاء موحدة من قبل دول المنطقة، كما دعا إلى وضع ترتيبات أمنية مشتركة في إطار نظام للأمن الجماعي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف والطائفية، فضلاً عن تأسيس مشاريع للتحصيـب المشترك بين دول المنطقة لتوفير الوقود وبقية المسائل النووية السلمية ( هويدن ، ٢٠٠٧ ، ص: ٥٦ ) .

ومن خلال المقترفات الإيرانية المتـوالـية، والتصورات التي قدمتها خلال العقود الاخـيرة والتي تستهدف أمن الخليج، يمكن القول إن إيران تسعى وفي أي مشروع للأمن في المنطقة إلى إستبعـاد أي قوة أجنبـية منها، كما تعمل على إرسـال رسـائل تـطمـين إلى الدول العربية بشـكل عام، ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، ظـهر حـسن النـية الإـيرـانـية وـتدـعـو إلى بنـاء الثـقة بـین دولـةـنـةـ، وـتـؤـكـدـ إـیرـانـ ايـضاـ من خـالـلـ مـبـارـاتـهاـ المـتـعـدـدةـ عـلـىـ ضـرـورةـ الشـراـكـةـ معـ العربـ فيـ أيـ نـظـامـ لـأـمـنـ الـخـلـيجـ، فـإـنـعـكـسـتـ هـذـهـ اـسـتـرـاتـيـجـيـةـ بشـكـلـ مـباـشـرـ عـلـىـ السـلـوكـ الإـيرـانـيـ الذيـ رـكـزـ عـلـىـ التـروـيجـ لـفـكـرـةـ إـنشـاءـ حـلـفـ أـمـنـيـ دـفـاعـيـ عـرـبـيـ - إـيرـانـيـ ( هويدن ، ٢٠٠٧ ، ص: ٦٢ ) .

من جانبـهاـ وـاجـهـتـ دولـةـ مـجـلسـ التـعـاوـنـ الـخـلـيجـ طـيـلةـ الفـتـرةـ المـمـتدـةـ منـ عـامـ ١٩٨١ـ وـحتـىـ عـامـ ٢٠٠٣ـ، تحـديـاتـ أـمـنـيـةـ كـبـيرـةـ تـرـكـتـ لـدـيـهاـ إـنـطـبـاعـاـ وـقـنـاعـةـ حـقـيقـيـةـ بـضـرـورةـ الـاعـتمـادـ عـلـىـ الذـاتـ فـيـ تـحـقـيقـ الـأـمـنـ، وـبـاعـادـ الـمـنـطـقـةـ عـنـ الـخـلـافـاتـ وـالـصـرـاعـاتـ الدـولـيـةـ، وـمـنـ هـنـاـ بدـأـتـ هـذـهـ الدـوـلـ بـفـكـرـةـ تـشـكـيلـ مـجـلسـ لـلـتـعـاوـنـ فـيـ اـيـارـ ١٩٨١ـ. كـماـ صـاغـتـ مـبـداـ اـمـنـيـاـ اـسـاسـيـاـ يـؤـكـدـ عـلـىـ انـ أـمـنـ بـفـكـرـةـ تـشـكـيلـ مـجـلسـ لـلـتـعـاوـنـ فـيـ اـيـارـ ١٩٨١ـ. كـماـ صـاغـتـ مـبـداـ اـمـنـيـاـ اـسـاسـيـاـ يـؤـكـدـ عـلـىـ انـ أـمـنـ الـخـلـيجـ وـاسـتـقـارـهـ هـمـاـ مـنـ مـسـؤـولـيـتهاـ، وـهـوـ مـاـ تـضـمـنـتـ الـبـيـانـاتـ الـخـاتـمـيـةـ لـقـمـ مـجـلسـ الـخـلـيجـ وـاسـتـقـارـهـ هـمـاـ مـنـ مـسـؤـولـيـتهاـ، وـهـوـ مـاـ تـضـمـنـتـ الـبـيـانـاتـ الـخـاتـمـيـةـ لـقـمـ مـجـلسـ الـخـلـيجـ، وـبـعـدـ الـاحـتـالـلـ الـعـرـاقـيـ لـلـكـوـيـتـ فـيـ آـبـ ١٩٩٠ـ، فـقـدـ طـرـأتـ بـعـضـ التـغـيـرـاتـ عـلـىـ نـظـرةـ دـوـلـ مـجـلسـ التـعـاوـنـ الـخـلـيجـ لـمـسـأـلـةـ الـحـفـاظـ عـلـىـ اـمـنـهاـ، وـاسـتـمـرـتـ هـذـهـ النـظـرـةـ حـتـىـ اـحـدـاثـ ١١ـ اـيـولـ ٢٠٠١ـ، فـلـمـ تـعـدـ هـذـهـ الدـوـلـ تـتـظـرـ إـلـىـ اـمـنـهاـ عـلـىـ اـمـنـ خـلـيجـيـ فقطـ، بلـ اـصـبـحـ يـرـتـبـطـ بـالـأـمـنـ الدـولـيـ، كـماـ اـنـ الـقـوـىـ الـخـارـجـيـةـ خـاصـةـ الدـوـلـ الـكـبـرـىـ مـنـهـاـ، وـالـتـيـ كـانـتـ تـُـعـدـ الـخـطـرـ

الاكبر على منطقة الخليج العربي، أضحت من وجهة النظر الخليجية هي مصدر الامن والاستقرار في المنطقة، في حين تركت احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ اثاراً كبيرة على أمن الخليج. الامر الذي ادى إلى عودة الاعتبارات الأمنية الداخلية لتصدر قائمة الأولويات الخليجية، حيث سلطت تلك الاحداث الضوء على اخطار البيئة الداخلية التي تهدد امن تلك الدول، والمتمثلة بالعنف والتطرف الذي تؤمن به بعض الجماعات المتطرفة المتصلة بتنظيم القاعدة (كشك، ٢٠٠٥، ص: ٥٢-٥٣).

بعد العام ٢٠٠٣ وفي الوقت الذي إفترضت فيه الرؤية الإيرانية لأمن الخليج العربي وجود دور قوي للدول الخليجية في أي جهود جديدة للأمن في المنطقة، إلا ان الاحتلال الأمريكي للعراق فرض واقعاً جديداً ترافق مع تنامي الدور الإيراني في المنطقة، وهو ما أوجد المزيد من الضغوط على الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، حيث برع بشكل واضح في هذه المرحلة غياب الرؤية العربية الخليجية لأمن الخليج، فظهور إيران كدولة لا يمكن تجاهلها في المنطقة، يستلزم على الدول العربية وخاصة الخليجية منها أن تدرك بأن هناك قوة إقليمية في المنطقة قد تختلف وتتقاطع المصالح العربية مع مصالحها، نظراً لاختلاف الاسس والمبادئ والآيديولوجيا التي يؤمن بها كل جانب، ولكن بعض دول الخليج تنظر إلى إيران بعيون أمريكية، غير أن التطورات التي شهدتها المنطقة والمتمثلة بإحتلال العراق وإعلان إيران عن تحولها إلى قوة نووية، أظهرت تعامل دول مجلس التعاون الخليجي السلبي مع تطورات المنطقة وأحداثها، في الوقت الذي استفادت فيه إيران من كافة التطورات التي شهدتها المنطقة، سواء من حيث نتائج الحرب في أفغانستان والعراق، أو بروز بعض القوى الإسلامية مثل حركة حماس في فلسطين، وحزب الله في لبنان، كانت السياسة الخليجية المتتبعة إزاء هذه التطورات تميّز بالسلبية (البسوني، ٢٠٠٦، ص: ٣٤-٣٥) .

وعلى الرغم من غياب الرؤية الخليجية الموحدة تجاه تطورات المنطقة، إلا أن البعض يرى أن السياسات التي اتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي إزاء تلك التطورات كانت واقعية وعقلانية، نظراً لأنماط هذه الدول المحددة وعدم قدرتها على مواجهتها، وفي هذا الإطار بقيت دول المجلس مرتبطة بأي طرف موازٍ للقوى المهيمنة، فبرز التوجه الخليجي إلى الدول الأجنبية بسبب التخوف من القوى الإقليمية الساعية للسيطرة على المنطقة، فالنقي الموقف الخليجي مع موقف الاتحاد الأوروبي، الذي أكد على إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومن هنا فقد عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير شراكة إستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، يمكن من خلالها

مناقشة اي قضية تتعلق بأمن الخليج، وفي هذا الصدد ربطت دول الخليج أمن المنطقة بأمنها مع التركيز على الاطماع الإيرانية، والسياسات الأمريكية في المنطقة، وعملت على ابرام العديد من الاتفاقيات الأمنية مع الدول الغربية. لا سيما الأوروبية منها، باعتبار ذلك من أدوات الاستقرار الأمني بالمنطقة ( شهاب، ٢٠١٠ ، ص: ٤٥ - ٤٦ ).

في حين أشار البعض الآخر إلى تدني أو إنعدام مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في تطورات المنطقة الأمنية، ولعل السبب في ذلك هو أن تلك الدول لم تسعَ منذ البداية إلى إيجاد دور بارز لها في جميع الازمات والتطورات التي شهدتها المنطقة، لأنها لا تمتلك أدوات التأثير على الأطراف الأخرى في المعادلة، وبالتالي أدى ذلك إلى غياب التصورات والرؤى الاستراتيجية التي من شأنها أن تعكس مستقبلاً على بشكل إيجابي على مصالحها، كما أن سبب إنعدام المشاركة الخليجية في أحداث المنطقة، هو فشل منظومة الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي في تأمين متطلبات الدفاع الإقليمي عن تلك الدول، في ظل الأحداث التي عصفت بالمنطقة (البسوني، ٢٠٠٦ ، ص: ٣٧ ) .

إذاً خلاصة القول إنه على الرغم من الدعوات الإيرانية المتكررة لإنشاء منظومة أمنية مشتركة في المنطقة، ومحاولاتها العديدة في مختلف المناسبات السياسية والاعلامية لبعث الثقة في نفوس الخليجيين، إلا أن الرؤية الخليجية لازالت غائبة في هذا الاطار، رغم إدراك دول الخليج بأنها أصبحت في مفترق طرق، في ظل المشروعات الأمنية التي تطرحها القوى الإقليمية والدولية، لأن تلك المشروعات لن تخدم في النهاية إلا مصالح تلك القوى .

## **المبحث الثاني :**

### **تداعيات الاحتلال العراقي على الاطراف الخليجية**

لقد ترك الاحتلال الأمريكي للعراق المنطقة أمام واقع جديد، مفاده أن الولايات المتحدة أصبحت جارة لدول المنطقة بشكل عام والدول الواقعة على سواحل الخليج العربي على وجه الخصوص، بمعنى أن دولة غربية عظمى تتسلح بجميع أنواع الاسلحة حلت في منطقة لها حساسيتها الكبيرة، وكانت على الدوام محطة أنظار الامم والشعوب المختلفة لكونها تخزن في جوفها الكثير من الخيرات، ومن هنا فقد كان للاحتلال الأمريكي للعراق تداعيات عدّة على الاطراف في المنطقة. لا سيما إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث مثل هذا الاحتلال من وجهة نظر تلك الاطراف مقدمة درامية استراتيجية لهجمة استراتيجية شاملة على المنطقة، بهدف إعادة صياغة الخارطة السياسية فيها .

ومن هنا يأتي هذا المبحث لتناول تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في مطابقين هما :

المطلب الأول : تداعيات إحتلال العراق على إيران .

المطلب الثاني : تداعيات إحتلال العراق على دول مجلس التعاون الخليجي .

## **المطلب الأول :**

### **تداعيات إحتلال العراق على إيران**

تمتاز إيران بموقع جغرافي مميز يربط بين منطقتين شديدين الحساسية وهما الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، ومن هنا فإن أي تطورات وتفاعلات تجري في هاتين المنطقتين تدخل في نطاق المجال الحيوي لإيران، وعليه فإنه من الطبيعي أن تكون إيران منغمسة بالأحداث التي يمر بها العراق بحكم موقعه في قلب المجال الإيراني، حيث ترك إحتلال العراق إيران أمام مأزق كبير فاق مأزقها خلال الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩١ ، فالمازنق الأول كان يستند إلى خصوصية وتعقيدات العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي من جانب، ومع العراق من جانب آخر، أما المأزنق الجديد فقد كان أكثر صعوبة وتعقيداً طيلة مراحل احتلال العراق، وبالرغم من ان إيران نجحت في الخروج من بدايات الأزمة الأمريكية - العراقية، عندما بدأت الولايات المتحدة

بحملتها التصعيبية ضد العراق، ومطالبتها دول العالم وفي مقدمتها دول الجوار العراقي بمساندتها في حملتها، إلا أن ذلك لا يعني نجاح ( طهران ) في عدم التورط بإستعداء ( واشنطن ) التي نظرت إلى الموقف الإيراني بأنه أقل من الحد المطلوب من قبل الادارة الأمريكية، أي ان السكوت الإيراني وعدم مساعدة النظام العراقي في مواجهة الغزو لم يكن هو المطلوب فقط، فكان هذا الموقف السلبي من وجهة نظر الولايات المتحدة احد اسباب ممارستها ضغوطاً مكثفة ضد إيران(النعمي، ٢٠١٣) .

التطورات الجديدة التي فرضها الاحتلال الأمريكي للعراق وضعت إيران أمام حقيقتين، الأولى تمثلت بإدراك إيران بأن الولايات المتحدة كانت جادة آنذاك في توجيه ضربة عسكرية لها في أي وقت، أما الحقيقة الثانية فهي إيمان إيران بأن خير وسيلة لتقادي الضربة الأمريكية هي تبني سياسة الردع الذاتي، والتي تقضي خلق معطيات تجبر الخصم على التراجع بشكل تلقائي عن توجيه اي ضربة، وفي سبيل الوصول إلى سياسة الردع هذه تبنت إيران جملة من الاجراءات والترتيبات ومن ابرزها ( شهاب، ٢٠١٠، ص: ٤٤-٤٥ ) :

- ١ - العمل على بناء توافق وطني إيراني امام التهديدات الأمريكية، وذلك من خلال تقليل حددة الخلافات بين المحافظين والإصلاحيين.
- ٢ - تعزيز العلاقات مع حلفاء الولايات المتحدة. لا سيما دول الاتحاد الأوروبي واليابان، وتشجيع اي مساع للاوساطة يقوم بها الجانبان الأوروبي والياباني .
- ٣ - التركيز على مجالات التعاون مع القوى الدولية الفاعلة التي تتعارض في سياساتها مع الولايات المتحدة، مثل روسيا والصين والهند .
- ٤ - تقوية علاقاتها الإقليمية ومحاولة تسوية الخلافات مع دول الجوار وفتح صفحة جديدة في العلاقات مع تلك الدول، وفي مقدمتها تركيا وأذربيجان وأفغانستان ومجلس التعاون الخليجي .
- ٥ - دعم الإسلام الشيعي في دول الجوار من أجل بناء حزام أمني شيعي حول إيران لمواجهة التهديدات الأمريكية المستمرة .
- ٦ -مواصلة تقوية البنية الدفاعية العسكرية، لكن مع الابتعاد عن إطلاق أي تصريحات تتضمن رسائل تهديد، والعمل على تأكيد إستعداد إيران للتعاون مع دول الجوار لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة دون اي تدخلات أجنبية .

٧ - العمل على تضييق نطاق أثر الضربة الأمريكية للعراق، خوفاً من ان تترك تطورات الاحداث بعد الحرب أثراً سلبياً على إيران، تجعلها تتخلّى عن دورها الإقليمي في سبيل تطويق الوجود الأمريكي في المنطقة .

إن إحتلال الولايات المتحدة للعراق يأتي في إطار إستراتيجية الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران، والتي تفترض من الناحية النظرية وجود تناقضات بين هاتين الدولتين والولايات المتحدة، ويتجسد ذلك في عادئية سياسية وايديولوجية تجعل من الصعب الالقاء بين الجانبيين، وبالتالي وفي سبيل تحقيق هذه الاستراتيجية جاءت الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣، بهدف القضاء عليه بإعتباره خصماً مستهدفاً بسياسة الاحتواء، وامام هذا الواقع الجديد برزت الخشية الإيرانية من الاحتواء الأمريكي. خاصة وأن أحد أهداف هذه الاستراتيجية قد انهار (إدريس، ٢٠٠٠، ص: ٣٦٢) .

وفي المقابل كان إحتواء إيران بالنسبة للولايات المتحدة مهمة صعبة، لا سيما في ضل عدم وجود اي قرارات صادرة عن مجلس الأمن بحق (طهران)، وبالرغم من صعوبة هذه المهمة سعت الولايات المتحدة جاهدة لخلق إجماع دولي ضد إيران يمكن من خلاله إحتواها، وفي هذا الصدد عرضت (واشنطن) جملة من التحديات التي زعمت بأن إيران تقوم بها ضدها وضد المجتمع الدولي، وفي مقدمة هذه التحديات أن إيران تأتي على رأس الدول الراعية للإرهاب وعمليات الاغتيالات في العالم، كما أنها تعمل على إحباط جهود الولايات المتحدة في عملية السلام بين العرب وأسرائيل، وذلك من خلال دعم (طهران) لحركة حماس وحزب الله، بالإضافة إلى ذلك فإن إيران تبذل جهوداً نشطة ترمي إلى حيازة اسلحة الدمار الشامل، في سبيل إمتلاك القدرة على الهيمنة الإقليمية في منطقة الخليج بالوسائل العسكرية، ومن هنا يمكن القول بأن الجوهر والهدف الأساسي من سياسة الاحتواء المزدوج هو من العراق وإيران من إمتلاك أي قدرة على تهديد المصالح الأمريكية (إدريس، ٢٠٠٠، ص: ٣٧٦-٣٧٧) .

وتجرد الاشارة هنا إلى أن إيران طالما أدركت بأن علاقاتها مع الولايات المتحدة تشكل المفتاح الرئيسي لمستقبل دورها السياسي في المنطقة، وذلك في ظل موازين القوى الدولية السائدة، وفي هذا الاطار عمل الجانبان بشكل دائم على تخفيف حدة اي توترات بينهما، وقد ظهر ذلك جلياً عندما وصل الرئيس الإيراني الاسبق (محمد خاتمي) إلى السلطة في العام ١٩٩٧، حيث أدى تبنيه لشعار يقوم على ثلاثة الاهداف (العزّة، الحكمة، والمصلحة)، وإعلانه عن مبدأ حوار

الحضارات مع الشعب الأمريكي، وعمله على بدء مرحلة جديدة قائمة على الانفتاح الواسع على العالم الخارجي، جميعها عوامل دفعت الولايات المتحدة إلى الإعلان عن رغبتها في فتح صفحة جديدة مع إيران، وإعترافها بصورة قريبة من الاعذار بحوادث تدخل أمريكية في السياسات الإيرانية في الماضي، كما أكدت الولايات المتحدة آنذاك وعلى لسان وزيرة خارجيتها ( مادلين أولبرايت )، اسفها لدعمها الجانب العراقي خلال الحرب العراقية - الإيرانية، معرية عن أملها في تطبيع العلاقات الإيرانية - الأمريكية ( شكاره، ٢٠٠٥، ص: ٤٥ ) .

وفي سبيل التقارب بين الجانبين عملت الولايات المتحدة على رفع الحظر عن إستيراد عدد من السلع الإيرانية، كما وعدت بإطلاق أرصدة إيران المجمدة منذ عهد الشاه وبالبالغة اثني عشر مليار دولار، تلك الاجراءات الأمريكية نلقتها إيران بترحيب كبير، على الرغم من أنها كانت تطالب بال المزيد، وتحديداً على صعيد الترتيبات الإقليمية وبشكل يتناسب وإمكاناتها الجيوسياسية الكبيرة في أكثر المناطق حيوية في العالم، والحقيقة أن الولايات المتحدة كانت تسعى من خلال تقريرها إلى إيران لاستخدام الأخيرة " كمخلب قط " تجاه العراق. خاصة وإن الولايات المتحدة تدرك بأن إيران تحضن المعارضة العراقية الأكبر والأكثر تأثيراً، ومن هنا واصلت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء التي تبنتها إزاء العراق وبالطريقة التي صممتها، والقائمة على تغيير النظام السياسي وتفعيل قانون تحرير العراق الذي صدر عن الكونгрس، ويرى البعض بأن سياسة إحتواء العراق تأتي كمرحلة أولى من مراحل سياسة الاحتواء المزدوج، والتي تتميز بأنها متعددة المراحل، مؤكدين ان المرحلة الثانية من تلك السياسة إنكشفت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتحديداً عندما صنف الرئيس الأمريكي السابق ( جورج بوش ) إيران ضمن " محور الشر "، حيث تأتي تصريحات بوش هذه في إطار السياسة الأمريكية الرامية إلى الإطاحة بنظام الحكم في إيران، أما البعض الآخر فيرى بأن إسقاط نظام الرئيس العراقي السابق ( صدام حسين )، سيعني ضمناً إحتواء إيران وعزلها تماماً داخل محيطها الإقليمي، من خلال تخفيض تهدياتها على بلدان الخليج العربي وخاصة السعودية ( شكاره، ٢٠٠٥، ص: ٥١-٤٩ ) .

تستند إيران في رؤيتها لأمن الخليج على قناعتها بأن الخليج هو ممر محلي وليس دولي، وبالتالي فإن مسؤولية حمايته، وإقامة ترتيبات أمنية على صفتها تقع على كاهل الدول الشاطئية له، وفي هذا الامر لا يوجد خلاف بين المحافظين والاصالحين في إيران. خاصة وإن مكانة بلادهم وجغرافيتها وسكانها تعطيها موقعاً مهيناً وعمقاً إستراتيجياً طبيعياً في منطقة الخليج، وفي

سبيل المحافظة على مكانة إيران ومركزها في المنطقة أدرك (طهران) أن أي ترتيبات جديدة تتضمن تغييرات في الحدود السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي يجب أن لا تمس أهمية إيران الاستراتيجية، وأن لا يؤدي ذلك إلى تقسيت تلك الدول إلى دوبيالت بشكل يسمح لتركيا بالتوسيع في المنطقة مما يزيد من خطر تلك الدولة المنافسة على إيران، وإنطلاقاً من هذه القناعة الإيرانية بربت نتيجة حتمية مفادها ضرورة المحافظة على وحدة تراب العراق، بعد الاحتلال الأمريكي له، لأن العراق يمثل العمق الاستراتيجي لإيران، وبالتالي فإن الحفاظ على وحدته يُعد ضمانة رئيسية من ضمانات الإقليم بشكل عام، وأمن إيران على وجه الخصوص. فضلاً عن ذلك فإن حفظ وحدة العراق ضرورة حتمية للمحافظة على التوازن الاستراتيجي بين تركيا وإيران (هوبن، ٢٠٠٧، ص: ٦٣).

إن حفاظ إيران على مكانتها الإقليمية ومركزها المتقدم في المنطقة دفعها على الدوام إلى رفض أي وجود أجنبي في منطقة الخليج، وتتصدر هذا الطرح أي مبادرة إيرانية تستهدف أمن الخليج. خاصة بعد دخول الولايات المتحدة إلى المنطقة في تسعينيات القرن الماضي، حيث سعت (واشنطن) بعد تحرير الكويت إلى خلق نوع من الاستقرار القائم على السيطرة على منطقة الخليج من خلال وجود قواتها في المنطقة، بالإضافة إلى إيجاد أسواق لأسلحتها، من خلال بيع الأسلحة المتقدمة لدول مجلس التعاون الخليجي في إطار الاستعداد للمواجهة مع العراق وإيران (عبدالمؤمن، ٢٠٠٤، ص: ٢٥).

خلاصة القول إن الاحتلال الأمريكي للعراق وضع إيران أمام مفارقة كبيرة، تتبع في جوهرها من إضرارها إلى التوفيق بين اعتبارين متعارضين في علاقاتها مع العراق، فإيران من جهة تسعى إلى تضييق الخناق على العراق منافسها التقليدي في المنطقة، وفي المقابل فإن الحفاظ على وحدة العراق يعتبر هدفاً أساسياً للسياسة الإيرانية، بإعتباره خير حافظ للتوازن الإقليمي، وأفضل ضمانات الأمن القومي الإيراني.

### المطلب الثاني :

#### تداعيات احتلال العراق على دول مجلس التعاون الخليجي .

تستند العلاقات الأمريكية - الخليجية منذ نشأتها ولعقود خلت على أساس المصلحة المتبادلة وتحديداً في المجال النفطي، حيث سبقت شركات النفط الأمريكية البعثات الدبلوماسية لواشنطن في أغلب دول الخليج العربي، وذلك إستناداً إلى النظرة الأمريكية تجاه منطقة الخليج

العربي، بأنه منطقة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة، بسبب ما تحويه تلك المنطقة من مادة تُعد شريان الحياة الاقتصادية لدول العالم، وعلى الرغم من حالات التناحر التي شابت العلاقات الأمريكية - الخليجية، بسبب السياسات النفطية وتطورات قضايا المنطقة وتحديداً الصراع العربي - الإسرائيلي، إلا أن تلك العلاقات حافظت على إستمرارها في ظل المصلحة المشتركة للجانبين (الطنيجي، ٢٠١٠، ص: ٥٥).

لقد مرت السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي بمراحل كثيرة، فرضتها الظروف والأحداث الدولية والإقليمية، بدءاً بالحرب الباردة التي فرضت على الولايات المتحدة مزيداً من الاهتمام بهذه المنطقة الحيوية، ومروراً بتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي التي ترتب عليها حظر على النفط العربي في سبعينيات القرن الماضي، وما اسفرت عنه من تحول كبير في السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج الأخرى وهي العراق وإيران، حيث أدى تطور العلاقات الأمريكية - الإيرانية في عهد الشاه إلى لعب الأخيرة دور "شرطى الخليج"، وبالتالي وجدت الولايات المتحدة آنذاك أنه لا حاجة لوجودها العسكري في تلك المنطقة، والاكتفاء بالقوة الإيرانية للعب هذا الدور، وانتهاءً بسقوط نظام الشاه وقيام حرب الخليج الأولى والثانية، حيث فرضت هذه التطورات الأخيرة على الولايات المتحدة المزيد من الاعباء في سبيل حماية مصالحها في المنطقة، الأمر الذي دفعها إلى تعزيز تواجدها العسكري في المنطقة، ونظراً لتراجع علاقات الولايات المتحدة مع كل من العراق وإيران، ووصولها إلى مستوى العداء، فقد كان التوجه الأمريكي نحو دول مجلس التعاون الخليجي، لإستخدام أراضيها كقواعد عسكرية أمريكية، وهو ما رحب به دول المجلس بسبب التهديدات التي أصبحت تفرضها كل من القوتين الإيرانية والعراقية عليها، فوجدت دول مجلس التعاون أن الوجود العسكري الأمريكي في أراضيها هو إجراء دفاعي عن أنها واستقرارها (عبدالله، ٢٠٠٤، ص: ٢٢-٢٥).

وقد فرض الوجود الأمريكي في منطقة الخليج في اعقاب حرب الخليج الثانية نمطاً جديداً من العلاقات الأمريكية - الخليجية، يقوم في الأساس على التعاون العسكري، مع البقاء في الوقت ذاته على العلاقات الودية بينهما والحفاظ على مسافة كافية تمنع تدخل أي منهما بشؤون الآخر، نظراً للفارق الدينية والحضارية والثقافية بين الجانبين، حيث كان من الصعب على دولة تؤمن بالحرية والديمقراطية كالولايات المتحدة أن تبرر للرأي العام والشارع الأمريكي إقامة علاقات مع بلدان غير ديمقراطية، وفي الجانب الآخر كان هناك خشية خليجية من ردود الفعل المحتملة من

الفئات المحافظة، والتي ترفض أي مستوى متقدم من العلاقات مع الولايات المتحدة، نظراً لاختلاف العادات والتقاليد بين الجانبين، وبسبب مناهضتهم للسياسات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل ( سليم، ١٩٩٨، ص: ٢١٥ ) .

في مطلع القرن الجديد وتحديداً بعد أحداث ١١ أيلول من العام ٢٠٠١، وفي ظل انهيار عملية السلام العربية - الإسرائيليية، شهدت العلاقات الأمريكية - الخليجية تغييراً في نمطها، حيث مرّت العلاقات الأمريكية - السعودية بحالة من الفتور كان سببها سياسة واشنطن ضد ما اسمته بالارهاب، وتمثل هذا الفتور في العلاقات العسكرية فقد قامت الولايات المتحدة بسحب قواتها من السعودية، كما بُرِزَ تراجع العلاقات أيضاً في الجانب الاقتصادي من خلال تراجع الولايات المتحدة عن المشاركة في مشروع الغاز السعودي، وفي الوقت ذاته عزّزت ( واشنطن ) من علاقاتها مع دول الخليج الأخرى، إنطلاقاً من إيمان الجانبين بضرورة الحفاظ على العلاقات التقليدية التي من شأنها خدمة المصالح المشتركة في مجال النفط والاستقرار السياسي، فالولايات المتحدة من جانبها لا تستطيع أن تتخلى عن منطقة الخليج العربي، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي بإشتاء السعودية لا تريد قطع علاقاتها مع واشنطن. لا سيما في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، لذا شهدت هذه الفترة تحركات كثيرة لمحاولة إعادة العلاقات إلى نمطها الذي كانت عليه قبل العام ١٩٩٠ ( الطنجي، ٢٠١٠، ص: ٦٦ ) .

ويرى الباحث أنه وعلى الرغم من حالات الفتور التي مررت بها العلاقات الأمريكية - السعودية في بعض الأحيان وتراجعها في أحياناً أخرى، إلا أن ذلك لا يعني الوصول إلى حد القطيعة، حيث عملت إدارتا البلدين على المحافظة على مستوى معين من علاقات التعاون، فعلى الجانب السعودي ظهر ذلك جلياً من خلال تقديم الرياض سراً التسهيلات للحملة العسكرية الأمريكية على العراق، وإن كان الموقف الرسمي السعودي المعلن معارض لتلك الحملة، كما كان هناك تعاون سعودي أمريكي في مجال الحرب على الإرهاب وتحديداً بعد التفجيرات الانتحارية التي وقعت في الرياض في أيار من العام ٢٠٠٣، والتي تبناها تنظيم القاعدة، أما الولايات المتحدة من جانبها فقد كانت على الدوام تؤكد على أهمية علاقاتها مع السعودية .

عندما إحتلت الولايات المتحدة العراق في العام ٢٠٠٣، برزت الخشية وهواجس الخوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي من هذا الوجود الاجنبي، حيث اعربت هذه الدول عن قلقها من سيناريوهات إثنين، الأول أن ذلك قد يؤدي في أي لحظة إلى تقارب أمريكي - إيراني، وهو ما

يترتب عليه بروز إيران كقوة عظمى مسلحة بالأسلحة النووية في المنطقة، أما السيناريو الثاني فهو ما قد يسفر عنه موقف الادارة الأمريكية المتشدد من إيران، وفي هذا الصدد لم تكن دول مجلس التعاون الخليجي المتحالف مع الولايات المتحدة متحمسة كثيراً لهذا الموقف، وذلك بسبب خشيتها من أن يتحول ذلك إلى حرب ناقية بظلالها على دول المنطقة كلها (كشك، ٤، ٢٠٠٤، ص:

. ٦٣

ويمكن القول هنا إنه وعلى الرغم من قلق دول مجلس التعاون الخليجي من الوجود الأمريكي في العراق بسيناريوهاته المختلفة، إلا أن تلك الدول كانت قد اعربت عن خشيتها من الانسحاب المبكر الذي اعلنه الرئيس الأمريكي (باراك اوباما)، لأن ذلك سيترك العراق تحت حكم القادة الشيعة المتحالفين مع إيران، والذين سيطروا على السلطة بعد سقوط نظام الرئيس العراقي الاسبق (صدام حسين) هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعربت دول المجلس عن خشيتها من فشل الادارة الأمريكية في القضاء على طموحات إيران النووية، الامر الذي يترك تلك الدول محصورة بين قوتين نوويتين في المنطقة هما إيران واسرائيل (ابراهيم، ٢٠٠٧، ص: ٧٦).

على الرغم من إتفاق دول مجلس التعاون الخليجي في مخاوفها من إبرام إتفاق أمريكي - إيراني، يسمح في تقوية المذهب الشيعي في المنطقة، إلا ان تلك دول المجلس لم تتفق فيما بينها على آلية التعامل مع هذه المعضلة، وطفا ذلك الخلاف على السطح إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٤ و ٢٠٠٩، حيث وضع هذا العدوان السعودية إلى جانب مصر وحلفائهما في جهة، وأكتفت هذه الدول بدعوات اسرائيل إلى وقف عدوانها على القطاع، والعمل على تحقيق التهدئة، بينما كانت قطر إلى جانب إيران وسوريا في الجهة الأخرى، وبارتكت إنتصارات المقاومة المتمثلة في حركة حماس، وفي هذا الصدد إنشقت قطر عن الجانب السعودي، وعملت على استضافة القادة الإيرانيين والسوريين ومن حركة حماس في مؤتمر لدعم قطاع غزة، وخلال هذا المؤتمر دعت ( الدوحة ) إلى سحب مبادرة السلام العربية التي تبنتها السعودية وقدّمت في العام ٢٠٠٢، وتتضمن هذه المبادرة إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية واسرائيل، مقابل إنسحاب الأخيرة الكامل من الاراضي التي إحتلتها عام ١٩٦٧، فضلاً عن إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين (المحيط، ٢٠١٤).

وفيما يتعلق بالوجود الأجنبي في منطقة الخليج فقد سادت لدى دول مجلس التعاون الخليجي في العقد الاخير من القرن الماضي، قناعة فرضتها حالات التوتر وعدم الاستقرار التي

شهتها المنطقة، ومفاد هذه القناعة أن أمن الخليج أصبح شأنًا دوليًّا، ولا بد من المحافظة عليه بشتى الوسائل، حتى وإن استدعي ذلك استخدام القوة، وانطلقت دول المجلس في هذه القناعة من التوافق الدولي القائل بـإن هناك تشابكًا قويًا بين أمن دول مجلس التعاون الخليجي وبين سلامته النظام الاقتصادي العالمي، ومن هنا بُرِزَ بديلان لدى دول المجلس حول أمن المنطقة: الأول إيجاد آلية للتنسيق الداعي الجماعي الخليجي من شأنها الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، أما البديل الثاني فهو لاجماع دول مجلس التعاون الخليجي الست على أهمية الوجود الاجنبي في المنطقة ولكن وفق إتفاقيات تلزم بين القوى الأجنبية الموجودة في المنطقة ودول المجلس (كشك، ٢٠٠٤، ص: ٦٨).

إذاً في النهاية يرى الباحث بأن العلاقات الإيرانية - الخليجية من جهة والعلاقات الخليجية - الأمريكية من جهة أخرى، أخذت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق مساراً آخرًا قائماً على الفرق والتوجه من الظروف الجديدة التي فرضها الاحتلال، فالجانب الإيراني يسعى لتعزيز دوره في العراق ومن خلاله في المنطقة، أما دول مجلس التعاون الخليجي فقد أخذت بالاقرب من الجانب الأمريكي الذي عزز هيمنته على المنطقة، سعياً إلى الحفاظ على أمن تلك الدول وهيبتها بعد الاحتلال، بإعتبار التوأمة الاجنبي في المنطقة من وجهة نظرها خير ضامن لعدم تعدي إيران عليها، كون منطقة الخليج العربي تعتبر منطقة مصالح أمريكية.

## الفصل الرابع

### أثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الإيرانية-الخليجية

يعتبر البرنامج النووي الإيراني منذ إكتشافه في أواخر العام ٢٠٠٢، أحد أبرز الازمات السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية، حيث أثار اكتشاف موقع (آراك) و(ونتانز) النوويين الكثير من التساؤلات حول الاهداف الحقيقية لهذه المواقع، والتي خلقت بدورها أجواءً وُوصفت بالحرجة، واسفرت عن صراع حاد بين القوى الإقليمية والدولية المختلفة، كما ثقلت هذه المسألة بظلالها على السياسة الخارجية الإيرانية، فإستحوذ بذلك البرنامج النووي على اهتمام مركزي من قبل الساسة الإيرانيين، في حين خلق أجواءً من الريبة لدى دول مجلس التعاون الخليجي .

ومن هنا جاء هذا الفصل لتناول أثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الإيرانية - الخليجية وذلك في مبحثين رئيسيين هما :  
المبحث الأول : البرنامج النووي الإيراني .

المبحث الثاني : آثار البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الإيرانية - الخليجية .

#### المبحث الأول

##### البرنامج النووي الإيراني

بدأ سعي إيران إلى إمتلاك التكنولوجيا النووية منذ خمسينيات القرن الماضي في عهد الشاه (محمد رضا بهلوى)، وإنطلقت في ذلك من إمكاناتها الجغرافية والاقتصادية، ومن قناعتها بأن إمتلاك الطاقة النووية قد يساعدها في تحقيق اهدافها الأساسية، المتمثلة في زيادة قوتها العسكرية والاقتصادية، فضلاً عن تعزيز دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا أعتبر المسؤولون الإيرانيون، أن خيار بناء برنامج نووي للأغراض السلمية حسب ادعائه يُعد من الاهداف والخيارات الأستراتيجية لبلادهم، لا سيما وانها تقع في منطقة تتسم بعدم الاستقرار السياسي .

وعليه يمكن دراسة هذا الموضوع في المطلبين التاليين :  
المطلب الأول : مراحل تطور الملف النووي الإيراني .  
المطلب الثاني : أهداف البرنامج النووي الإيراني وأبعاده .

## **المطلب الأول :**

### **مراحل تطور الملف النووي الإيراني**

إتسمت سياسة إيران النووية منذ بدايتها بالغموض وعدم الوضوح، نظراً لارتباطها بتوجهات غير محددة فرضتها عليها التطورات الداخلية والإقليمية والدولية، الأمر الذي إنعكس بشكل مباشر على برنامج طهران النووي ففرض عليه تطورات غير منتظمة منذ بدايته، بسبب تفاوت الاهتمام والدعم لهذا البرنامج وفقاً لما تشهدة البيئة الاقتصادية الداخلية، والتفاعلات الإقليمية والدولية.

ومن هنا سيتم بحث هذا الموضوع من خلال التعرض للمحاور التالية :

أولاً: مرحلة التأسيس ١٩٥٧ - ١٩٧٩ .

ثانياً: مرحلة التوقف ١٩٨٠ - ١٩٨٨ .

ثالثاً: مرحلة احياء البرنامج بعد العام ١٩٨٨ .

أولاً : مرحلة التأسيس ١٩٥٧ - ١٩٧٩ .

جاء تأسيس البرنامج النووي الإيراني كوجه من أوجه التعاون الإيراني - الأمريكي في المجال النووي، وبدأت أولى خطوات في هذا الاتجاه عام ١٩٥٧ عندما وقعت (واشنطن) و(طهران) على اتفاقية للتعاون النووي في المجالات المدنية تضمنت منح إيران مساعدات فنية وعدة كيلو غرامات من اليورانيوم المخصب للاغراض البحثية. فضلاً عن تعاون الجانبين في البحوث المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد بدأت إيران ومنذ العام ١٩٥٩ بخطوة تقضي بإنشاء (٢٣) مفاعلاً نووياً بحلول تسعينيات القرن الماضي، وبقدرة (٢٠) ألف ميغا واط، وفي العام ١٩٦٧ تم بناء أول منشأة نووية إيرانية ضخمة في جامعة طهران، حيث قامت الولايات المتحدة من جانبها بتزويد إيران باليورانيوم الذي تحتاجه كوقود لتشغيل هذه المنشأة (p:3، Sahimi, 2003).

وفي العام ١٩٦٩ وقعت إيران اتفاقاً مع مفوضية الطاقة النووية الفرنسية، للإستفادة من خبرات الأخيرة في إصلاح المشكلات الفنية المعقدة التي واجهت المفاعل البحثي في جامعة طهران، وفي العام ذاته تم تفعيل الاتفاقية الأمريكية - الإيرانية الموقعة عام ١٩٥٧، بعد تعديليها لتضمن توسيع العمل بها، وتمديد العمل بنصوصها لمدة عشر سنوات، في حين بدأ التفكير

الاستراتيجي الإيراني في سبيل امتلاك مفاعلات كبيرة للطاقة في أواخر العام ١٩٧٢، حيث أعلنت الحكومة الإيرانية في ذلك العام عن نيتها إنشاء عدد من محطات للطاقة النووية (العیدروس، ٢٠٠٢، ص: ٥٨١) .

كثفت إيران في سبعينيات القرن الماضي من جهودها نحو الاستفادة من الخبرات النووية للدول المختلفة، فظهر الاهتمام الإيراني بالتعاون مع الدول النووية الأخرى. لا سيما الأرجنتين والهند وجنوب أفريقيا، حيث قامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات النووية مع هذه الدول (الراوي، ٢٠٠٦، ص: ١٨٥) . كما عملت (طهران) على تعزيز تعاونها مع كل من فرنسا والمانيا، فاتجهت في البداية نحو فرنسا ووقعت عدة اتفاقيات معها، تتضمن إنشاء محطة للطاقة النووية، وتزويد طهران بخمسة مفاعلات وكميات من اليورانيوم، في حين ركز التعاون الإيراني - الألماني على إنشاء مفاعلين للطاقة النووية في مدينة (بوشهر)، وأمكانية تقديم تكنولوجيا لتصنيع اليورانيوم، بهدف مساعدة إيران على انتاجها لأسلحة نووية بنفسها دون اللجوء إلى آية مساعدة خارجية(الدجاني، ٢٠٠٠، ص: ٣٨) .

في العام ١٩٧٦ وبسبب اعلان الرئيس الأمريكي (جي米 كارتر) بان سياسة بلاده النووية قائمة على الحد من انتشار التكنولوجيا الذرية. خاصة في المجالات العسكرية، توقفت المحادثات بين الجانبين الإيراني والأمريكي، فأدرك الشاه بذلك أن الولايات المتحدة لن تسمح له بامتلاك التكنولوجيا النووية خوفاً من صناعة السلاح النووي، لذلك اتجه إلى المانيا الغربية وفرنسا لاستيراد المعدات والتقنيات النووية، فوّقعت إيران مع المانيا منتصف ذلك العام التعاقد النهائي بشأن مفاعلي (بوشهر) والذي لم يكن قد تم التوصل إليه سابقاً بالرغم من بدء الخبراء الالمان بالعمل به في آب ١٩٧٥. كما نص العقد على قيام الشركات الالمانية بتوريد الوقود اللازم لتشغيل المحطات الإيرانية، وفي نهاية العام ١٩٧٧ وقّعت إيران خطاب نيات مع الشركات الالمانية لشراء اربعة مفاعلات أخرى تعمل بالماء الخفيف، في إطار صفقة بحوالي (٥) بلايين مارك، يتم إنشاء مفاعلين منها في (أصفهان)، بينما يتم إنشاء المفاعلين الآخرين قرب الحدود مع تركيا (ابو مغلي، ١٩٨٢، ص: ٣٠-٣١) .

في العام ذاته وقّعت إيران اتفاقيات نووية أخرى ولكن مع الجانب الفرنسي، وتضمنت اتفاقاً لشراء مفاعلين فرنسيين، والاتفاق من حيث المبدأ على ستة مفاعلات أخرى في وقت لاحق، كما اتفق الجانبان في أيار من العام ١٩٧٧ على قيام فرنسا ببناء مفاعلين نووين في إيران في

منطقة (دار خوفين)، وفي آب من ذلك العام وافقت فرنسا على تدريب (٣٥٠) فنياً إيرانياً على تكنولوجيا الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (الدجاني، ٢٠٠٠، ص: ٤٠).

نتيجة زيادة الانتقادات الداخلية للبرنامج النووي الإيراني منذ العام ١٩٧٨، وبسبب الصعوبات والازمات المالية التي عانت منها إيران في ذلك الوقت، عانى البرنامج من حالات من التباطؤ، حيث تعرض المسؤولون بهيئة الطاقة الذرية لإتهامات كثيرة متعلقة بالفساد والاختلاس. الأمر الذي دفع إدارة الهيئة إلى تقديم استقالتها، وعندما اطاحت الثورة الإسلامية بالشاه وتغير نظام الحكم في ١١ شباط من عام ١٩٧٩ تم تعليق العمل بالبرنامج النووي الإيراني (الرواي، ٢٠٠٦، ص: ١٨٩).

### ثانياً : مرحلة التوقف ١٩٨٠ - ١٩٨٨ .

بعد وصول (الخميني) إلى السلطة في إيران إثر الثورة الإسلامية التي اطاحت بحكم الشاه في ١١ شباط ١٩٧٩، دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة، امتازت بالجمود في جميع الأنشطة النووية، بسبب اتخاذ قادة الثورة موقفاً سلبياً تجاه الطاقة النووية، فقامت الحكومة الإيرانية بإلغاء صفقات الأسلحة الضخمة والمشاريع الصناعية مع الدول الغربية، وفي هذا الإطار الغي (الخميني) الكثير من المشاريع المدنية الكبرى بسبب نظرته إلى تلك المشاريع على أنها تهدف "ضد الإسلام"، كما قام بإلغاء كافة العقود في المجال النووي على اعتبار أن توظيف الطاقة النووية لغير الأغراض السلمية منافي لرسالة الإسلام السلمية ومحرم أن توظف الابتكارات والعلوم لغير الأغراض الإنسانية (ذباب، ٢٠٠٤، ص: ٥٥).

ويرى بعض المختصين بالشأن الإيراني أن موقف الثورة السلبي من البرنامج النووي خلال السنوات الأولى، لم يدفع إيران إلى الاستغناء عن هذا البرنامج بشكل كلي، ويرهن هؤلاء المختصون نظرتهم بالقول إن حكومة (الخميني) لم توقف فعلياً جهودها البحثية النووية، حيث ابقيت على المفاعل البحثي الموجود في كلية (أمير اباد) التكنولوجية، واستمر العمل فيه لأغراض البحث النووي تحت رقابة وتقدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما استمر تدريب الاختصاصيين الإيرانيين على هذا المفاعل. فضلاً عن ذلك أن الذي أكد استمرار الأنشطة النووية انطلاق حريق داخل محطة لتوليد الطاقة النووية في (بوشهر) عام ١٩٨٢، مما يعني استمرار الاعمال داخل تلك المحطة، خاصة وإن السلطات الرسمية لم تعلن عن أسباب انطلاق الحريق (الرواي، ٢٠٠٦، ص: ١١٤).

لعبت تطورات الحرب العراقية - الإيرانية دوراً كبيراً في التفكير الاستراتيجي الإيراني بشكل عام، وفي المجال النووي خصوصاً، إنطلاقاً مما أثير آنذاك من أن العراق قد استخدمت أسلحة كيماوية في الحرب، ومن هنا استأنفت إيران برنامجها النووي عام ١٩٨٣، مستندة في ذلك إلى احکام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية<sup>٩</sup> لعام ١٩٦٨ التي وقعت عليها في تموز ١٩٦٨، وتحديداً المادة الرابعة منها والتي تنص على "الحق الغير قابل للتصريف في تطوير البحث وإنجاح واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، والحصول على المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية". ( Mayer، 2004، p: 5-7 )

في العام ١٩٨٣ استأنفت إيران العمل في برنامجها النووي، حيث نفذت الكثير من الأنشطة المتعلقة بدورة الوقود النووي الازمة لصنع السلاح النووي، وفي العام التالي قامت بدعم هيئة الطاقة النووية الإيرانية، وعملت على تأسيس مركز جديد لباحثات النووي في جامعة اصفهان، وتم خلال ذلك العام ايضاً وبمساعدة خبراء المان افتتاح مفاعل في (بوشهر)، غير أن تركيز القوات العراقية في ضرباتها على هذا المفاعل أدى إلى عدم إكمال العمل به، فتعطل بذلك السير في إجراءات إتمامه، مما دفع الخبراء الالمان إلى التخلي عن هذا المشروع، وترافق ذلك مع رفض المانيا تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية استئناف العمل في المشاريع النووية الإيرانية، الأمر الذي دفع إيران إلى التوجه للاتحاد السوفيتي، للإستفادة من التكنولوجيا النووية لموسكو، فاصبح بذلك الاعتماد على المساعدات السوفيتية جزءاً من برنامج إيران النووي ( مظلوم وعطيه، ٢٠١٠، ص: ٢٥٥-٢٥٦ ) .

في حزيران من العام ١٩٨٥ وقعت إيران مع الصين الشعبية، بروتوكولاً سرياً للتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فاستفادت وفق ذلك إيران من التكنولوجيا الصينية في تحديث وتطوير مركز اصفهان للبحوث النووية، وكان هذا التعاون الصيني - الإيراني في المجال النووي سرياً، إلى ان تم الكشف عنه لاحقاً بعد ان اعلنت إيران عن ذلك لوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٩٢ ( فريدمان، ٢٠٠٦، ص: ٣٦٩ ) .

---

<sup>٩</sup> تسمى أيضاً معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ( NPT ) وهي معاهدة دولية، بدأ التوقيع عليها في ١ تموز ١٩٦٨ للحد من انتشار الأسلحة النووية التي تهدد السلام العالمي ومستقبل البشرية تم اقتراح هذه المعاهدة من قبل إيرلندا وكانت فنلندا أول من وقع عليها ووقع عليها حتى الآن ١٨٩ دولة .

اعلن الرئيس الإيراني (الخميني) في عام ١٩٨٦ مواصلة بلاده تطوير قدراتها النووية، حيث عملت إيران على توقيع اتفاق مع باكستان، يتضمن التعاون بين الجانبين في المجالات العسكرية النووية. كما سعت إيران إلى الحصول على المساعدة من باكستان في عمليات تخصيب اليورانيوم، وفي عام ١٩٨٨ وقعت إيران اتفاقاً مع الأرجنتين، بهدف الحصول على كميات من اليورانيوم المخصب غيرالمخصص للاغراض العسكرية لمفاعل طهران التجاري. كما عملت إيران على شراء ثاني أكسيد اليورانيوم من الأرجنتين عن طريق الجزائر (الصدى، ٢٠٠٤، ص: ٦٧).

### ثالثاً: مرحلة احياء البرنامج بعد العام ١٩٨٨ .

دفع تدمير مفاعل بوشهر الرئيسي نتيجة تركيز الغارات الجوية العراقية عليه، المسؤولين الإيرانيين إلى إعادة تقييم مسألة المضي قدماً بالبرنامج النووي، فأسفر ذلك عن تفكير جدي من قبل هؤلاء المسؤولين في إعادة احياء البرنامج بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية في آب ١٩٨٨، وفي هذا الصدد إمتازت جهود إيران في المجال النووي بقوة دفع جديدة، جعلتها تعمل على إعادة ترميم وبناء قوتها العسكرية وبنيتها النووية الأساسية، فبدأت في العام ١٩٨٨ ببرنامج للتحديث العسكري، واحتل الملف النووي مكانة متقدمة في ذلك البرنامج، حيث عاودت في ذلك العام الاتصال بالشركات الألمانية، بغية إستئناف التعاون معها في المجال النووي، إلا ان الضغوط التي مارستها الادارة الأمريكية على الحكومة الألمانية حالت دون إتمام ذلك ( مظلوم وعطية، ٢٠١١، ص: ١٦٢ ) .

وفي إطار تفعيل البروتوكول الموقع في العام ١٩٨٥ بين إيران والصين، قامت الأخيرة بتزويد إيران بأربعة مفاعلات صغيرة قيل إنها تستخدم في المجالات التدريسية والبحثية، فتم إثر ذلك تشييد المفاعل الأول في عام ١٩٨٨، حتى أصبح جاهزاً في كانون الثاني ١٩٩٢، وفي العام ١٩٩٥، قامت الصين بتشييد المفاعلات الأخرى لتكون جاهزة في حزيران من العام ١٩٩٥. بالإضافة إلى ذلك عملت الصين على توفير ما يسمى بالمواد الانشطارية الازمة لتشغيل تلك المفاعلات ( النعيمي، ٢٠١٢، ص: ٣٥٦ ) .

شهد العام ١٩٨٩ توقيع ثالث إتفاقيات نووية بين إيران وكلٍ من كوريا الشمالية والارجنتين والاتحاد السوفيتي السابق، وتتضمن تلك الاتفاقيات الحصول على الخبرات في مجال الصواريخ والتكنولوجيا النووية من ( بيونغ يانغ )، والاستفادة من الجهود الأرجنتينية في بناء مصنع نووي

في مركز ( أصفهان ) للبحوث النووية. فضلاً عن قيام ( موسكو ) بإكمال مفاعلات ( بوشهر )، وإنشاء مفاعلين آخرين ( Timmerman ، 1996 ، p: 5 ).

ومع بداية العقد الأخير من القرن الماضي كثفت إيران من جهودها النووية، فكانت هذه الفترة البارزة في مراحل تطوير برنامج ( طهران ) النووي، لا سيما وانها ترافقت مع نهاية حرب الخليج الثانية، فحصلت إيران آنذاك على كميات كبيرة من اليورانيوم الصيني، وعلى جهازين حربيين نوويين من روسيا، ومن ثم زودت روسيا إيران بمفاعلين نووين بقدرة ( ١٠٠٠ ) ميجاواط وبقيمة مليار دولار ( الرواي ، ٢٠٠٦ ، ص: ١٢٨ ) .

عملت إيران مع بداية الألفية الجديدة على تدشين منشآتين نوويتين سريتين في مدينة ( أراك ) وتحتخص هذه بالماء الثقيل، و في مدينة ( نتانز ) وكانت لغرض إنتاج الوقود النووي، غير أن إكتشاف هاتين المنشآتين من قبل الاستخبارات الأمريكية منتصف ٢٠٠٢ ، ادى إلى قيادة الولايات المتحدة الأمريكية حملة تصعيدية كبيرة ضد إيران، فبدأت الاتهامات الأمريكية تتواتى ضد إيران بأنها تسعى من برنامجها النووي إلى إمتلاك السلاح النووي. وبعد أعلان الرئيس الإيراني، الاسبق ( محمد خاتمي ) مطلع العام ٢٠٠٣ عن إكتشاف مناجم يورانيوم في الاراضي الإيرانية، وتأكيداته بأنه سيتم استغلال ما تحويه تلك المناجم في البرنامج النووي. إزدادت الشكوك والاتهامات الأمريكية، فقام إثر ذلك وفد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة مديرها العام السابق ( محمد البرادعي )، بزيارة إلى منشآت إيران النووية، للتحقق من طبيعة الانتشطة فيها ( حسين ، ٢٠١١ ، ص: ١٣٢ ) .

وفي إطار الجولات التفتيشية لمراقبى الوكالة الدولية تم في العام ٢٠٠٤ إكتشاف موقعين عسكريين إيرانيين في منطقتي ( بارجين ) و ( لافيزان )، وكانا معديين لاختبار المتفجرات، وتخزين اجهزة ومواد ذات طبيعة نووية، إلا ان الحدث البارز كان في العام ٢٠٠٥ ، عندما قامت إيران بخطوة أثارت حالة من التوتر مع الوكالة الدولية والدول الغربية، حيث عملت على فك اختام الوكالة ووسائل مراقبتها عن منشآت قيل أنها تستخدم لتخصيب اليورانيوم، فتم على ضوء ذلك التصويت بالاجماع داخل الوكالة على حرمان إيران من كل الانتشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، فأدى هذا التطور إلى ايقاف ( طهران ) لعملها في المفاعلات النووية لفترة قصيرة، غير أنها عادت إلى العمل في مفاعل ( أصفهان ) ولكن تحت اشراف الوكالة، بشرط عدم القيام بتخصيب اليورانيوم، فشجعت هذه التطورات روسيا على القيام بدور كبير في الملف النووي الإيراني، حيث أكدت

(موسكو) على مقترح كانت قد قدمته، ويتضمن تقسيم عملية تخصيب اليورانيوم بينها وبين (طهران)، وذلك في سبيل تبديد الشكوك والمخاوف الدولية من تطوير البرنامج الإيراني نحو انتاج الاسلحة النووي (الرواي، ٢٠٠٦، ص: ١٥٤) .

أثارت تصريحات الرئيس الإيراني السابق ( محمود أحمدی نجاد ) في ١١ نيسان ٢٠٠٦، بأن بلاده نجحت في تخصيب اليورانيوم، وانها استكملت دورة الوقود النووي لاغراض سلمية، وتاكيداته بأن إيران أصبحت آنذاك الدولة الثامنة في العالم التي تمتلك تقنيات تخصيب اليورانيوم، وأن إضافتها إلى نادي الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية بات قريباً، جماعها أثارت موجة جديدة من الانتقادات والاتهامات الدولية. خاصة وانها جاءت بعد اقل من شهرين من اتهام (طهران) بخرق احكام معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية (الذبابي، ٢٠٠٦، ص: ٣) .

وفي العام ٢٠١٠ مز البرنامج النووي الإيراني بمرحلة جديدة إمتازت بإحراز تقدم كبير في هذا البرنامج، وذلك عندما تم ابرام اتفاق ثلاثي بين إيران وتركيا والبرازيل، ويتضمن إمكانية تبادل الوقود النووي بين تلك الدول. كما أعلنت إيران في ذلك العام أيضاً عن موقع محتملة لبناء منشآت نوية جديدة عليها. فضلاً عن ذلك بدأت ( طهران ) ببرنامج لبناء مفاعل، وبعد اقل من شهر استخدمت ( طهران ) معدات إضافية تم تركيبها لتخصيب مواد نوية إلى مستويات أعلى وبفاءة أكبر. كما بدأت بعمليات شحن وتجهيز الوقود لمحطة بوشهر النووية ( النعيمي، ٢٠١٢، ص: ١٤٢) .

في آب من العام ٢٠١٢ أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقرير لها أن (طهران) قد انتجت كميات كبيرة من اليورانيوم شبه المخصب، وذلك على الرغم من العقوبات الدولية الكثيرة عليها بسبب برنامجها النووي، كما اشار التقرير إلى أن إيران بدأت باستخدام اليورانيوم المخصب في إنتاج الوقود لمفاعل الاباحث في طهران، في حين أظهرت بيانات العام ٢٠١٣ تطوراً كبيراً في قدرات إيران على تخصيب اليورانيوم، مؤكدة أنه تم تشغيل الالاف من اجهزة الطرد المركزي في موقع (نتانز). بالإضافة إلى تطوير منشأة نوية بالقرب من مدينة (قم)(علو، ٢٠١٤) .

ومن هنا يمكن القول ان إيران استفادت كثيراً من الدعم الدولي في سبيل تطوير برنامجها النووي، ابتداءً من الدعم الأمريكي، ومروراً بالتعاون الفرنسي والالماني والدول النووية الأخرى، وانتهاءً بالجهود الروسية .

## **المطلب الثاني :**

### **أهداف البرنامج النووي الإيراني وأبعاده**

على الرغم من تصريحات المسؤولين الإيرانيين بأن برنامج بلادهم سلمي، إلا أن المبررات التي أوردوها لم تكن كافية لإقناع المجتمع الدولي بهذه التصريحات. خاصة وأن هذا البرنامج استحوذ منذ نشأته على اهتمام الحكومات الإيرانية المتعاقبة، وبالتالي وُصفت مقاصد ذلك البرنامج بأنها تتسم بقدر كبير من الضبابية والغموض، نظراً لما يترتب عليه من أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية.

وعليه سيتم في هذا المطلب بيان أهداف البرنامج وأبعاده على النحو التالي :

#### **أولاً - أهداف البرنامج النووي الإيراني .**

تتعدد الأهداف والمقاصد الإيرانية من تطويرها لبرنامجها النووي، وتتنوع وفقاً لنظرية المسؤولين الإيرانيين وسياسة بلادهم الخارجية، ويمكن هنا الحديث عن ابرز تلك الأهداف :

#### **١ - الأهداف الأيديولوجية .**

لقد ارتبط العامل الأيديولوجي والعقائدي بطبيعة النظام السياسي الإيراني منذ الـقدم، وفي هذا الإطار سعى (الشاه) إلى تسويق الأيديولوجيا البهلوية، التي كان يرى أنها صاحبة رسالة وحضارة تاريخية مميزة، وفي سبيل المحافظة على هيبة بلاده، وإرضاء غروره الوطني، ورفع الروح المعنوية لشعبه، وللتأكيد على أن إيران ليست في وضع مختلف، عمل (الشاه) جاهداً خلال فترة حكمه على امتلاك البرنامج النووي، مرتکزاً في ذلك إلى إمكانيات بلاده التي توفر من وجهة نظره حقاً مكتسباً لها في بسط نفوذها على المستوى الإقليمي، نظراً لتفاوت القدرات مع باقي دول الخليج، وفي مرحلة ما بعد عمل الإيرانيون على اسياخ الطابع العقائدي على بلادهم، ونظراً لسيطرة البُعد الديني على الاستراتيجية الإيرانية الجديدة، فقد سعت (طهران) إلى تحويل كل ما يدور في فلكها إلى نظام إسلامي، ووُجِدت في المؤسسة العسكرية خير وسيلة لتحقيق ذلك، ومن هنا فإن امتلاكها للتقنية النووية سيسمح لها بقيادة العالم الإسلامي، نظراً لاهتمام الدول الإسلامية بها كقوة إقليمية (العمار والحمداني، ٢٠٠٧، ص: ٢٦-٢٧) .

## ٢ - تنوع مصادر الطاقة وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

طالما أكدت إيران بان هدفها الاساسي من تطوير قدراتها النووية هو الاستخدامات السلمية للطاقة في مجال توليد الكهرباء، فقد فرض عليها النمو السريع في عدد السكان اعباء كبيرة تمثلت في زيادة الاستهلاك المحلي من النفط، إلى تقليل عوائد تصديره، وبالتالي فإن البرنامج النووي سيؤمن ما نسبته (%) من الطاقة الكهربائية. الامر الذي يعني تخفيض الاستهلاك من النفط والغاز. بالإضافة إلى ذلك فإن إتقان دورة الوقود، يعني أن تصبح إيران في المستقبل مزوداً للوقود النووي، وهو ما يسمح لها بالحفاظ على تواصلها مع التكنولوجيا الحديثة كما هو الحال مع الدول المتقدمة من هذا المجال (تشوبين، ٢٠٠٧، ص: ٥٥-٥٦) .

## ٣ - الأهداف العلمية .

سعت إيران جاهدة كغيرها من الدول إلى دخول (نادي الدول الحائزة على تقنيات نووية متقدمة )، وقد أكدت ذلك تصريحات المسؤولين الإيرانيين الذين أكدوا بأن إمتلاك القدرة العلمية يعني زيادة القوتين الاقتصادية والسياسية، وإن أي دولة لا تمتلك الطاقة النووية تتضررها الكثير من المشاكل، وبالتالي فقد نظروا إلى الطاقة النووية على أنها احتياجاً حقيقياً، داعين المختصين في هذا المجال إلى مواصلة تحركهم باتجاه التقنية المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك فإن امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية سيفتح أمامها آفاقاً واسعة في مختلف المجالات العلمية، كالطب والزراعة والصناعه وغيرها، ويرى البعض أن إعلان الرئيس الإيراني السابق (محمود أحمدي نجاد) عن دخول بلاده إلى نادي الدول الحائزة تقنيات نووية متقدمة ما هو الا ثمرة لهذا الانجاز العلمي (عباس، ٢٠١٢، ص: ٧٥-٧٦) .

## ٤ - الأهداف البيئية .

إنطلقت إيران في جهودها للحصول على التكنولوجيا النووية من الابحاث العلمية التي تدعو إلى الحد من الآثار البيئية المختلفة لاستخدامات الطاقة، نظراً لارتفاع حرارة كوكب الأرض، نتيجة انبعاث الغازات الناتجة عن الاحتراق، وهنا يمكن القول إن إيران تجاوزت حقيقةتين أساسيتين في سعيها للحصول على الطاقة النووية، باعتبارها من وجهة نظرهم احدى مصادر الطاقة المحافظة على البيئة، فالنشاطات النووية تتطلب إيجاد آلية فعالة للتخلص من النفايات النووية التي تعتبر أخطر وأكبر مشكلة تواجهها الدول النووية، اما الحقيقة الأخرى فهي هل تمتلك إيران إمكانية

الصيانة والتدعيم المستمر للمفاعلات النووية، والتي تُكلف أعباءً مالية وتقنولوجية ضخمة، وذلك بشكل دائم وليس مؤقت وبجهود ذاتيه (العمران والحمداني، ٢٠٠٧، ص: ٣٤) .

#### ٥ - الأهداف العسكرية .

تعتبر هذه الأهداف من المقاصد الخارجية للبرنامج النووي الإيراني، وعلى الرغم من تأكيدات إيران المتكررة بأن لا يوجد أهداف عسكرية ل برنامجه النووي، إلا أن الكثيرين شكوا في هذا الطرح، حيث ترافقت جهود إيران في المجال النووي مع إهتمامها بتسليح جيشه وتحسين منظوماتها الدفاعية والهجومية من أجل الحفاظ على مصالحها، منطلقة في ذلك من القناعة القائلة بأن امتلاك السلاح المتتطور يُعد في الوقت الحالي من المعايير الرئيسية لقياس قوة الدولة، ومدى تأثيرها بمحيطها، وعليه فقد أشارت بعض المصادر إلى عدم إمكانية استبعاد وجود أهداف عسكرية داعفة للبرنامج النووي الإيراني نظراً لشكوك وعدم المصداقية المحيطة بمقاصد البرنامج على الرغم من التزامات إيران الدولية في هذا المجال (مظلوم وعطية، ٢٠١١، ص: ١٦٧) .

#### ٦ - مواجهة التحديات الإقليمية .

وتحتاج إيران في البرنامج النووي خير وسيلة لمواجهة مخاطر البيئة غير المستقرة التي تحيط بها، فوجود خمس عشرة دولة تحيط بها من كل الجهات لا يجمع بينها نظام أمن إقليمي واضح، وتمتلك بعضها أسلحة نووية مُعلنة وغير مُعلنة، افرز تهديدات وتحديات إقليمية على الجانب الإيراني، وفي هذا الصدد أكدت إيران أن استراتيجيتها الدفاعية ترتكز على حماية مصالحها والسلامة الإقليمية لها، ومنع تشكيل أي فراغ استراتيجي في المنطقة، وبالتالي فإن العمل على التكامل الإقليمي والوقوف في وجه التهديدات يأتي كجزء من القدرة الدفاعية لها (القصاب، ٢٠٠٢، ص: ٢) .

#### ٧ - تحقيق التوازن مع إسرائيل .

أدركت إيران حجم التهديد الإسرائيلي لها بعد الخلافات الكبيرة بين الجانبين في التوجهات السياسية والثقافية والدينية بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ، وفي ظل التصعيد الإسرائيلي ضد البرنامج النووي الإيراني. فضلاً عن التهديدات الإسرائيلية المتكررة بتوجيهه ضربات وقائية ضد منشآت إيران النووية. كما إزدادت هذه التهديدات في عهد الرئيس الإيراني السابق ( محمود أحمدی نجاد )، الذي أكد معارضته لسياسات إسرائيل، وإعلانه دعم حزب الله اللبناني في حربه ضد إسرائيل، وأمام هذه التهديدات اتخذت إيران قراراً لبناء برنامج نووي متقدم، وعملت على تحديث

مجمل صنوف قواتها المسلحة وزيادة قدراتها النوعية والكمية. الامر الذي من شأنه إفقد إسرائيل الكثير من تفوقها النوعي في المنطقة (مظلوم وعطية، ٢٠١١، ص: ١٦٨ - ١٦٩).

#### ٨ - توسيع النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي .

ظهرت الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج بشكل واضح في عهد (الشاه)، الذي أكد على ضرورة لعب بلاده دوراً بارزاً في تلك المنطقة، من خلال ملء الفراغ فيها، لاسيما بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١، وتميزت الاستراتيجية الإيرانية في هذا المجال بالميل إلى السياسات والتحالفات الغربية، وتقوية الجبهة الداخلية العسكرية التقليدية وغير التقليدية ، وفي ظل احتلال ميزان القوى في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الإتحاد السوفيتي، إزدادت الآمال الإيرانية بممارسة الدور المنشود في الإقليم، فوجدت أن حيازتها لقوة النووية من شأنها أن تكون عاملاً ضغط على دول الخليج، وقد تشكل مانعاً أو عائقاً فعالاً لسياسات الدول التي تسعى لتوسيع نفوذها في تلك المنطقة (نهار، ٢٠٠٨، ص: ٥٨) .

#### ٩ - مواجهة التهديدات الأمريكية .

وجدت إيران بأن السير في طريق إنتاج الأسلحة النووية قد يوفر لها ضماناً ضد أي تهديد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. خاصة في ظل التهديدات الفعلية والمحتملة من الجانب الأمريكي، بعد دخوله إلى المنطقة، وزيادة وجوده العسكري فيها بعد حرب الخليج الثانية، وبالتالي فإن حيازة إيران لهذا النوع من الأسلحة سيجعلها تضمن لنفسها حماية أراضيها من أي عدوان أمريكي. فضلاً عن ذلك حرمان الأخيرة من إمكانية غزوها كما حصل للعراق (زكريا، ١٩٩٥، ص: ٩٢) .

#### ١٠ - الحصول على مكانة دولية .

بعد أن عانت إيران من عزلة دولية فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وجدت بأنه لا يمكن لأية دولة أن تلعب دوراً دولياً في ظل وجود دول نووية في العالم دون امتلاك قدرات نووية، ومن هنا فقد إحتلت القدرة النووية مكانة محورية في جهود إيران نحو تطوير القدرات الاستراتيجية لها، فقد كان سعيها لامتلاك برنامج نووي عسكري لا يهدف فقط إلى حماية دورها الإقليمي، بل يتعدى إلى توسيع هذا الدور ليكون لها حضور دولي لا يقل أهمية عن الدول النووية الأخرى في الإقليم، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن إيران حققت الكثير على صعيد تطوير قدراتها الصاروخية، كما أظهرت تفوقها الخارجي من خلال مخزوناتها الضخمة من مصادر الطاقة

المختلفة، وموقعها الجغرافي المهم الذي ساعدتها في توسيع نفوذها باتجاه العراق وسوريا واليمن  
(مظلوم وعطية، ٢٠١٠، ص: ٢٧٩) .

### ثانياً - أبعاد البرنامج النووي الإيراني .

ينطوي برنامج إيران النووي على جملة من الأبعاد الاستراتيجية الهامة. خاصة وان القدرات النووية طالما كانت تمثل عنصراً استراتيجياً لدولة عانت عبر تاريخها من الضغوطات الخارجية المتمثلة بالاحتلال والهيمنة، ومن هنا يمكن القول أن ثمة أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية وبالتالي سنتناولها على النحو التالي :

#### ١ - الأبعاد السياسية .

ربطت القيادة الإيرانية بين البرنامج النووي ومفهوم الاستقلال الذي يحمل مدلولات ذات أبعاد تاريخية وقومية ودينية، فهو من جهة يسمح بالمحافظة على الكربلاء القومي الإيراني، بعد ما عانت منه البلاد من احتلال وغزو ترك عندما ما يسمى "عقدة الضحية"، وجعل مفهوم الاستقلال امراً عالي الحساسية. كما يرتبط البرنامج النووي الإيراني أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالوحدة الوطنية، بأعتبارها الأساس الذي يلتقي من خلالها الإيرانيون حول النظام السياسي والدستور، وفي هذا الصدد لعب البرنامج النووي دوراً كبيراً في حشد الرأي العام الإيراني. خاصة في ظل التناقض الكبير بين المحافظين والاصالحين، حيث كان من ثمار هذا البرنامج فوز المحافظين على الاصالحين وتكريس السلطة باليديهم، وما فوز الرئيس السابق (احمدي نجاد) بأغلبية كبيرة في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ على منافسه (علي أكبر هاشمي رفسنجاني)، إلا دليل على ذلك (فتح الله، ٢٠٠٦، ص: ١٠) .

أما على المستوى الخارجي فقد ترك البرنامج النووي أثراً كبيرة على سياسة إيران الخارجية، ففي منطقة الخليج العربي ترك هذا البرنامج أبعاداً سياسية، أسفرت عن إنطباع لدى دول المنطقة بأن احتمالية امتلاك إيران للسلاح النووي يجعلها تصبح أكثر عدوانية في سعيها لتحقيق مصالحها في تلك المنطقة، وفي منطقة آسيا الوسطى سادت فرضية مفادها أن امتلاك إيران للأسلحة النووية خلافاً للالتزاماتها الدولية في هذا المجال سيمكّنها من فرض سيادتها على دول تلك المنطقة، وباتجاه الغرب إعتقدت إيران أن امتلاكها للتقنية النووية المتقدمة يعني إرسال رسائل إلى الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة، مفادها أنه ليس من السهل اخضاع إيران، ولن تكون وفق قولها

الضحية الثانية في المنطقة بعد العراق، وعليه فقد ظهر الموقف الإيراني المتشدد بشأن ملفها النووي، وأصبح بذلك السمة المميزة لسياساتها الخارجية ( محمود، ٢٠٠٥ ، ص: ٣٧ ) .

## ٢ - الأبعاد الأمنية .

نظرت إيران إلى الأمان على أنه أهم دوافع سعيها لتطوير قدراتها العسكرية، وذلك لتحقيق اهدافها الاستراتيجية المتمثلة في البقاء واستمرارية النظام، والردع وحماية مصالحها من أي تهديدات، والسمعة الدولية، والبحث عن الدور الإقليمي النافذ للبقاء، وذلك كون الأسلحة النووية قد برهنت فائدتها الكبيرة في تحقيق هذه الأهداف ( Eisenstadt، 1994,p: 43 ).

## ٣ - الأبعاد الاقتصادية .

نجحت إيران في العقد الأخير من القرن الماضي في الاستفادة من تطوير طاقتها النووية لتوليد الكهرباء وتخفيف استهلاكها من النفط والغاز، بهدف الحصول على العائدات المالية، حيث كانت هذه الخطوة لمعالجة التآكل المتزايد الذي شهدته القدرات التصديرية بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها آنذاك، وأيضاً بسبب زيادة الاستهلاك المحلي من النفط والذي بلغت نسبته في تلك الفترة نحو ( ٦٨ % ) من الناتج القومي الإجمالي، مما يعني أن عليها زيادة انتاجها لسد حاجاتها المحلية، والمحافظة على عائداتها النفطية التي تقدر بحالياً ( ٨٠ % ) من عملتها الصعبة، ومن جهة أخرى يستند الموقف الإيراني إلى أن نفقة الوقود المنتج محلياً تعتبر أقل بكثير من نفقة الوقود المستورد من الخارج ( عباس، ٢٠١٢ ، ص: ٧٦-٧٧ ).

إذاً خلاصة القول ان معايير الدور الإيراني تتضح من خلال استثمار البرنامج النووي باعتباره وسيلة تستطيع من خلاله تحقيق طموحاتها الداخلية والإقليمية والدولية وعلى مختلف المستويات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والعقائدية او الايديولوجية، اي ان طهران تحاول ان توسيع من نشاطها النووي وتوظيف التفوق الإقليمي في هذا الجانب لتحقيق نوع من الهيبة والنفوذ وتعزيز قدراتها البحثية والتقنية، والعمل على تحقيق قدرأً من الاكتفاء الذاتي في مجال تنويع مصادر الطاقة، فضلاً عن ان تبني هذا البرنامج سيجعل من إيران دولة متقدمة من دول العتبة النووية.

## **المبحث الثاني:**

### **آثار البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الإيرانية - الخليجية**

توصف العلاقات الخليجية-الإيرانية بعدم الاستقرار، نظراً لتأرجحها بين التشابك والتعييد، وعلى الرغم من توافر العديد من أوجه التعاون والعلاقات الاقتصادية والتجارية، إلا أن هناك مسائل عالقة بين الجانبين طالما اقت بظلالها على طبيعة العلاقات بينهما وقادتها نحو التأزم في بعض الأحيان، ومن ابرزها قضية أمن الخليج، وإحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، ومسألة البرنامج النووي الإيراني التي أصبحت في مقدمة المسائل المطروحة على طاولة صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي منذ العام ٢٠٠٢، نظراً لبعد هذا البرنامج الاستراتيجية والأمنية .

ومن هنا فإن هذا الفصل سيتناول أثر البرنامج النووي على طبيعة العلاقات الخليجية- الإيرانية، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

**المطلب الأول: المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني.**

**المطلب الثاني: دول مجلس التعاون الخليجي والبرنامج النووي الإيراني.**

## **المطلب الأول :**

### **المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني**

لقد أثار التسلح الإيراني المستمر قلقاً بالغاً على المستويين الإقليمي والدولي، كما ترك التهافت الإيراني على شراء الأسلحة والتكنولوجيا النووية علامات استفهام كثيرة. خاصة وإن هذا التسلح من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر في البيئة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تهديده لمصالح الدول الكبرى في المنطقة .

ومن هنا سيتم تناول المواقف المختلفة من البرنامج النووي الإيراني على النحو التالي :

**اولاً - الموقف الأمريكي .**

تابعت الولايات المتحدة الأمريكية التطورات والمراحل التي مرّ بها الملف النووي الإيراني، وحرست منذ عقود على التدخل بصورة سريعة لانهاء أي نية إيرانية لتطوير الأسلحة النووية، كما عملت الولايات المتحدة على تعطيل اتفاقيات نووية عدة بين إيران ودول أخرى، لأن هذه الاتفاقيات

قد تؤدي من وجهاً نظر ( واشنطن ) إلى الاستغناء عن الخبرات الأمريكية، غير أن الملف النووي الإيراني دخل منذ العام ٢٠٠١ مرحلة جديدة هي الأخطر في تاريخه، حيث تواترت منذ ذلك العام الاتهامات الأمريكية إلى إيران بأنها مصدر لارهاب، ووصفتها بأنها جزء من محور الشر، وبأنها تمثل أسلحة دمار شامل، وهو ما أثار توبراً بين الجانبين في تلك الفترة، ثم أزدادت حدة هذا التوتر بعد انتهاء الحرب الأمريكية في العراق عام ٢٠٠٣، حيث بدأت الولايات المتحدة بالضغط نحو تغيير الادارة الإيرانية لسياساتها، وهدتها بأنها ستواجه مصيرًا شبيهاً بمصير جارتها العراق وأفغانستان ( Zaberoski، 2005، p: 3 ).

وقد عبرت تصريحات الولايات المتحدة المتواالية عن موقفها الرافض للبرنامج النووي الإيراني، والقائم على استخدام مختلف الوسائل السياسية سواء من حيث فرض الإرادة الأمريكية على المنظمات الدولية، أو من حيث إقامة التحالفات السياسية، وأخيراً باستخدام الوسائل الاقتصادية المتمثلة في العقوبات التجارية والاستثمارية، والعقوبات المالية ( جلود، ٢٠١١، ص: ٤٨-٤٩ ).

## ثانياً: الثالث الأوروبي ( بريطانيا، فرنسا، والمانيا ) .

عملت إيران منذ عقود خلت على تطوير علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي نظراً لأهمية هذه الدول ودورها الكبير في أي قضية تعرض على الطاولة الدولية، ومن هنا سعت إيران من خلال علاقاتها مع هذه الدول إلى الاستفادة من قدراتها ودورها الذي يمكن أن تلعبه في مواجهة الضغوطات الأمريكية، لتحقيق طموحات إيران النووية، وذلك إنطلاقاً من حقيقة أساسية مفادها أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أحد الأطراف الثلاثة في المعادلة النووية الإيرانية، إلى جانب روسيا والصين، وقد اختلفت المواقف الأوروبية إزاء البرنامج النووي الإيراني وفقاً لمرحلتين زمنيتين، الأولى تمت منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى العام ٢٠٠٣، وشهدت هذه المرحلة جهوداً أوروبية حثيثة لتسوية الأزمة سلمياً، وذلك إنطلاقاً من قناعة تلك الدول بأن برنامج إيران النووي هو برنامج سلمي ولم يخرج عن أهدافه السلمية، وقوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أما خلال المرحلة الثانية والتي بدأت بعد الهجوم الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣، فقد استمرت في بدايتها الجهود الأوروبية الداعية إلى تسوية تلك الأزمة من خلال الطرق الدبلوماسية، غير أن وصول الرئيس الإيراني السابق ( احمدي نجاد ) للسلطة، وخطابه الشهير الذي هاجم فيه إسرائيل وهددتها بإزالتها من الخارطة، أدت إلى تغير جذري في موقف الدول الأوروبية، وتمثل ذلك بتوجيه الإنذارات

المتكررة إلى إيران بوقف المزايا التجارية الممنوحة لها في الأسواق الأوروبية. كما اتفقت كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا على صرورة إحالة الملف إلى مجلس الأمن، تمهدًا لفرض عقوبات على إيران في حال إصرارها على المضي قدماً في تنفيذ برنامجها النووي (صبري ٢٠٠٦، ص: ١٥).

### ثالثاً : روسيا الاتحادية .

يرى المختصون بالشأن الإيراني أن الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، كان الدور المحوري والابرز، في هذا الشأن بسبب العلاقات المتينة التي تربط روسيا مع الدول أطراف الأزمة، وفي هذا الصدد أطلقت روسيا مبادرات متعددة لتسوية تلك الأزمة، محكومة في ذلك بعدة محددات، بدءاً بالعلاقات التي تربطها مع إيران، حيث تعتبر روسيا واحداً من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، ومروراً بالحرس الروسي على عدم إمتلاك إيران للأسلحة النووية، وانتهاءً بأزمة اللغة الروسية حيال الموقف الغربي من الانتشار النووي، والتي تولدت إثر الأزمة النووية لكوريا الشمالية، ففي الوقت الذي تخلت فيه روسيا عن صفقات نووية ضخمة مع كوريا الشمالية، وقعت الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقية نووية مع كوريا الشمالية، وذلك على الرغم من أن واشنطن هي من أثارت الشكوك حول أهداف البرنامج النووي الكوري (محمود، ٢٠٠٧) .

### رابعاً : جمهورية الصين الشعبية .

إنطلقت الصين في موقفها تجاه تطورات الملف النووي الإيراني، من طبيعتها السلمية وسياساتها القائمة على فكرة رفض العنف، والابتعاد عن الاكراه والقوة، والدعوة إلى الحوار كوسيلة لمعالجة الملفات الساخنة والقضايا المتشابكة، وفي هذا الصدد ترى الصين بأن فرض العقوبات على إيران وتطويرها إلى مستوى الخنق الاقتصادي سيؤدي حتماً إلى الانفجار، اي ان معارضتها لفرض العقوبات ينطلق من إدراكتها للنتيجة النهائية للعقوبات. كما أنها تستند في موقفها هذا إلى أسباب ذات طبيعة اقتصادية، مرتبطة بشكل مباشر بمصالحها الاستراتيجية، لا سيما وان إيران تعتبر ثالث أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين، ويرى البعض أن الصين إستطاعت في تعاملها مع الملف النووي الإيراني أن تمسك العصا من المنتصف، فهي من جهة تعمل على عدم إمتلاك إيران لقدرات نووية متقدمة، ومن جهة أخرى تعمل على استخدام الدبلوماسية لحل تلك الأزمة، دون اللجوء إلى عقوبات قد تضر بمصالحها الاقتصادية، وقد وضع الملف النووي الإيراني الصين في موقف حرج داخل مجلس الأمن الدولي، فهي تسعى إلى خلق توازن بين علاقاتها مع الولايات المتحدة في مختلف المجالات، وبين مصالحها الاستراتيجية مع إيران(النعماني، ٢٠١٠) .

## **خامساً :الموقف الإسرائيلي .**

خلق البرنامج النووي الإيراني منذ بداياته هاجساً شديداً لدى إسرائيل، حيث رفضت إسرائيل منذ البداية، حصول إيران على تكنولوجيا نووية تستطيع من خلالها إتمام دورة الوقود النووي، بمستوى قد يشكل خطراً على أمن إسرائيل، وعلى الرغم من امتلاكها لترسانة ضخمة من الرؤوس النووية، ورفضها الانضمام لمعاهدة حظر الانتشار النووي، إلا أن إسرائيل لم تخفِ مخاوفها من برنامج إيران النووي الإيراني، بسبب قلقها الكبير من احتمالات امتلاك إيران للأسلحة النووية، ولتخوف من كسر الاحتكار النووي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، لذا فقد أطلقت ( تل أبيب ) العديد من التهديدات بشن هجمات عسكرية على إيران وتدمير منشآتها العسكرية، وفي هذا الصدد يمكن القول إن موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني يُعد إمتداداً للموقف الأمريكي المعارض منذ الثورة الإيرانية ١٩٧٩ . كما النتت وجهتا النظر الأمريكية والإسرائيلية في إتهام إيران بالتورط بعمليات وُصفت بالارهابية ضد أهداف أمريكية في العراق، وتصنيف إيران على أنها من دول محور الشر وراعية للإرهاب ( مظلوم وعطية، ٢٠١٠ ، ص: ٢٨١ ) .

## **سادساً :الموقف التركي :**

كانت تركيا ولا زالت تنظر إلى إيران على أنها دولة قومية كبيرة ومهمة، ويجب إدارة العلاقات معها على أساس استخدام القوة الناعمة وليس المواجهة، لذلك استمرت حالة التنافس التي حكمت علاقات البلدين عبر التاريخ، وفي ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ بالتزامن مع مسألة إثارة الملف النووي الإيراني، فإن الرؤية التركية لإيران لم تختلف كثيراً عن الحكومات التي سبقتها، بل استمرت السياسة التركية القائمة على تأمين الطاقة والتعاون الاقتصادي، والتنسيق في المسائل الأمنية، والتنافس على النفوذ الإقليمي، وقد فرض تصاعد التحدي الإيراني المتمثل في تزايد نفوذها وتنامي دورها في الشرق الأوسط، على تركيا اعباءً جديدة تمثلت في ضرورة تحقيق نوع من التوازن في المنطقة، وذلك انطلاقاً من سياسة التنافس بين الجانبين، وفي هذا الإطار حرصت تركيا على التعامل مع الملف النووي الإيراني بدقة عالية، وتجسد الموقف التركي من هذا الملف في استخدامها لغة متوازنة تؤكد أن قضية البرنامج النووي الإيراني لا يمكن أن تُحل إلا بالحوار وبالوسائل السلمية، وتقول أن النشاطات النووية الإيرانية ذات أهداف سلمية وأن من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية وانتاجها للأغراض السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهنا يظهر الفرق التركي من احتمال توجيه الضغوط

المطبقة على إيران عليها ذاتها لأنها سعت في السنوات الأخيرة للاستفادة من التكنولوجيا النووية، كما أن تركيا كانت تعترض على سياسة الكيل بمكيالين في المنطقة بخصوص هذا الموضوع، لذلك أيدت العرض الذي تقدمت به سوريا للأمم المتحدة والهادف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية والذي يستهدف في الأساس إسرائيل (أوغور، ٢٠١٠ ، ص: ٢٣٥ - ٢٣٦).

سابعاً: مجلس الأمن الدولي.

شهد العام ٢٠٠٦ أول نشاط لمجلس الأمن الدولي في مسألة الملف النووي الإيراني، وذلك بعد قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط من ذلك العام، والمتضمن إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن، ونتيجة لتصعيد الولايات المتحدة الأمريكية من لهجتها تجاه إيران، واتهامها بإصرارها على تخصيب اليورانيوم، أخذت بالضغط على مجلس الأمن الدولي للفيام بدوره في هذا المسوأة، فاصدر المجلس بيان اشبه بالتوصية، أعاد فيه التأكيد على التزامه بمعاهدة الحظر، وحق الاطراف في الطاقة السلمية، معربا عن قلقه البالغ من تقارير الوكالة الدولية حول النشاطات النووية الإيرانية، ( عباس، ٢٠١٢ ، ص: ٢٢٢ ) .

وفي ٣١ تموز ٢٠٠٦ صدر أول قرار عن مجلس الأمن في هذا الشأن، وحمل الرقم (١٦٩٦)، وتضمن ما يليه (صحيفة الدستور الاردنية، ٢٠٠٦، ص: ٢٠) :

- يجب على إيران ان تتخذ خطوات عاجلة لاظهار ان برنامجها النووي لأغراض سلمية.
  - يجب عليها تعليق جميع انشطتها المتعلقة بالتخصيب وإعادة معالجة اليورانيوم .
  - يكون هذا التعليق كامل وموثوق من اجل ايجاد حل دبلوماسي عبر التفاوض .
  - ترتبط الاقتراحات التي قدمتها مجموعة ( ١+٥ ) بدعم من الاتحاد الأوروبي، بتقديم حواجز اقتصادية لدعم الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني .
  - يتعين على الدول ان تمنع نقل المواد والبصائر والتكنولوجيا التي قد تسهم في أنشطة إيران بتخصيب اليورانيوم، واعادة المعالجة، وبرامج الصواريخ البالستية .
  - يواصل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية العمل مع إيران لتوضيح جميع القضايا العالقة الخاصة بالملف النووي .
  - تقدم الوكالة الدولية تقريراً في ٣١ آب ٢٠٠٦ ، تبين فيه ما اذا كانت إيران اكملت تعليقها الكامل والدائم لتخصيب اليورانيوم .

٨- إذا لم تذعن إيران لهذا القرار فإن المجلس سيتبني تدابير ملائمة بموجب الفقرة (٤) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يتتيح فرض عقوبات اقتصادية .

ثم تالت بعد ذلك القرارات الاممية ضد إيران، فصدر في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٦ ، القرار رقم ( ١٧٣٧ ) ، والمتضمن عقوبات على إيران نطال برامجها النووية والبالستية بسبب رفضها تعليق انشطتها النووية الحساسة، في حين صدر القرار رقم ( ١٧٤٧ ) في ٢٤ اذار ٢٠٠٧ ، وأكد هذا القرار على قراري المجلس السابقين بشأن عدم التزام إيران بقرارات الوكالة، وكرر تصميمه على الضغط عليها بتشديد العقوبات السابقة المتضمنة منع تصدير واستيراد الأسلحة من وإلى إيران، وفي ٣ اذار ٢٠٠٨ إصدر مجلس الأمن قراره رقم ( ١٨٠٣ ) ، وأكده فيه على التزامه بمعاهدة حظر الانتشار النووي، وضرورة وفاء جميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة وفاءً تاماً بجميع ما عليها من واجبات، وإثر صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٥ أيلول ٢٠٠٨ ، والمتضمن تأكيدات بأن إيران مستمرة بنشاطها النووية، اتخذ مجلس الأمن قراره رقم ( ١٨٣٥ ) ، في السابع والعشرين من الشهر ذاته، والذي أكد فيه على قراراته السابقة، دون إضافة أي عقوبات جديدة، وداعياً إلى حل تفاوضي للأزمة، وفي ٣١ ايار ٢٠١٠ عادت الوكالة وأصدرت تقريراً لها، ببيت فيه أن إيران لم توقف أنشطة التخصيب، ولم تستأنف العمل بالبروتوكول النموذجي الإضافي، وهو ما أدى إلى إتخاذ المجلس للقرار رقم ( ١٩٢٩ ) في ٩ حزيران ٢٠١٠ ، والذي وصف في وقته بأنه أشد القرارات على إيران من حيث العقوبات التي تضمنها. (عباس، ٢٠١٢ ، ص: ٢٣٣ - ٢٣٤).

خلاصة القول إن هناك مواقف متعددة ومتناقضة لعدد من دول العالم وبما فيها الدول الكبرى، بشأن إيران وبرنامجهما النووي، فقد احتل هذا الملف أهمية بالغة وحساسة جداً في صراع تقاطع المصالح العالمية، الذي تحمل فيه المصالح والمنافع المتبادلة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، مكانة بارزة في علاقات الدول مع بعضها البعض.

## **المطلب الثاني:**

### **دول مجلس التعاون الخليجي والبرنامج النووي الإيراني**

أثارت ادعاءات الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حول نية إيران تطوير برنامجها النووي لغراض عسكرية، مخاوف كثيرة لدى دول الخليج. خاصة وأن ذلك سيهدى من وجهة نظر بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى سباق بين دول المنطقة لامتلاك الأسلحة النووية، فضلاً عن إمكانية ظهور مخاطر بيئية تأتي بظلها على تلك الدول، بسبب قرب المنشآت النووية الإيرانية من الخليج العربي، غير أن هذه المخاوف لم تدفع دول المجلس السنت (السعودية، الكويت، عُمان، البحرين، قطر، الإمارات)، إلى اتخاذ آلية واحدة واضحة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني (باديب، ٢٠٠٥، ص: ٢٧).

وعلى الرغم من المحاولات المتكررة من قبل إيران، والرامية إلى التأكيد للدول الخليجية على سلمية برنامجها، إلا أن هذا البرنامج فرض نفسه على إجتماعات مجلس التعاون الخليجي التي اعقبت إثارة مسألة التسلح الإيراني، حيث تم تداول هذه المسألة في القمة السادسة والعشرين لمجلس التعاون الخليجي والتي عقدت في دولة الإمارات العربية في كانون الأول ٢٠٠٥، وفي بيانه الختامي أكد المجلس رفضه لاي سباق نووي في المنطقة، وأعرب عن عدم ثقته بالنوايا الإيرانية. كما دعا إلى ايجاد آلية بين إيران ودول المجلس بشأن إخلاء منطقة الخليج من الأسلحة النووية (ادريس، ٢٠٠٦، ص: ١٠٤).

وتراوحت المواقف الخليجية بين التهديد وهو ما تميز به موقف السعودية، وتجنب التصريحات المباشرة ضد برنامج إيران النووي كما هو الحال في الموقف القطري، والموقف المتشدد، ويظهر ذلك في الموقف الكويتي، حيث اعتبرت الحكومة الكويتية ان إيران تشكل خطراً استراتيجياً بعيد المدى على دول الخليج العربي. خاصة في ظل تطويرها لأسلحة الدمار الشامل، في حين إكتفت الإمارات العربية بالاعراب عن قلقها من القدرات النووية الإيرانية، واعتبرت ان وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الأوسط امر ضار وغير مجيء، أما الموقف البحريني فكان أكثر علانية في تشدداته تجاه البرنامج النووي الإيراني، وهو ما ألقى بظلاته على العلاقات بين البلدين، بينما أكدت عُمان من جانبها ان البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي ويسعى إلى إنتاج الطاقة الكهربائية (مظلوم وعطية، ٢٠١٠، ص: ٢٨٣-٢٨٤).

وقد سمح موقف سلطنة عُمان هذا من البرنامج النووي لها بأن تلعب دوراً كبيراً في المفاوضات التي جرت بين إيران والدول الغربية، ففي العام ٢٠١٣، استضافت (مسقط) جولة من المفاوضات السرية كشف عنها وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري)، والتي اسفرت عن إطلاق سجناء من كلا الجانبين، في حين أُستأنفت في مسقط في ٩ تشرين الأول ٢٠١٤، مفاوضات الملف النووي التي جرت بين المسؤولين الإيرانيين والأمريكيين، وبحضور مبعوثة الاتحاد الأوروبي (كاثرين آشتون)، وذلك في سبيل تقارب وجهات النظر حول النقاط الخلافية العالقة، للوصول إلى اتفاق نهائي بشأن النووي الإيراني (العربية، ٢٠١٤).

وعلى الرغم من المواقف المتباعدة لدول مجلس التعاون الخليجي من برنامج إيران النووي، إلا أنها أجمعت على خطورته بالنسبة لأنها القومي. لا في ظل وجود دول قريبة منها تملك انشطة نووية متقدمة مثل إيران وبعضها يملك السلاح النووي مثل إسرائيل والهند وباكستان، وفي هذا الصدد أكدت دول المجلس على وجود عدة أثار يمكن أن تترجم عن برنامج إيران النووي والتي يمكن إستعراضها على النحو التالي:

#### أولاً - الآثار الأمنية.

أكد المؤيدون الخليجيون لهذا البرنامج أن نسبة التخصيب في منشآت إيران النووية لم تتجاوز (٤% ميغاوات)، وهي نسبة من وجهة نظرهم لا تكفي لصنع قنبلة نووية، غير أن المعارضين له اشاروا إلى أن هدف إيران الأساسي من هذا البرنامج هو إنتاج الأسلحة النووية، والتي تركت بدورها أثراً أمنياً تتمثل فيما يلي:

#### ١ - صعوبة التوصل إلى توافق أمني مشترك:

إصطدمت مساعي دول مجلس التعاون للوصول إلى صيغة مشتركة تسهم في امن واستقرار هذه المنطقة الحساسة، بظهور البرنامج النووي الإيراني كأحد التهديدات الجديدة لاستقرار وأمن المنطقة، وباعتباره عائقاً أمام الصيغة الأمنية التي تسعى تلك الدول للوصول إليها. فضلاً عن وقوفه أمام تنمية وتطوير العلاقات الإيرانية - الخليجية، وقد طرح الجانبان العديد من المبادرات والصيغ لضمان أمن الخليج، إلا أن إصرار إيران على إمتلاك البرنامج النووي كان على الدوام يجهض أي جهود ساعية للتوصول على تلك الصيغ (نقى الدين، ٢٠١١، ص: ٥).

في مطلع عام ٢٠١٢ شهدت أزمة البرنامج النووي الإيراني تصعيداً خطيراً بسبب حزمة القرارات الدولية التي اتخذتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وما قابلها من ردود فعل إيرانية،

ففي الوقت الذي اقرت فيه الدول الاوروبية عقوبات تتضمن حظر استيراد النفط الإيراني، كرد على إصرار إيران على مواصلة برنامجها النووي، هددت الأخيرة باغلاق مضيق هرمز ووقف الملاحة فيه. كما حذرت دول الخليج العربي من ان هذا الحظر يعني اعلان الحرب، وبالتالي فقد تركت هذه التطورات مسألة الملف النووي الإيراني في منعطف خطير، قد يؤدي إلى تطورات تتعكس على أمن الخليج، وتقوض فرص ايجاد صيغة امنية في المنطقة، وهو ما زاد من القلق الخليجي إزاء هذا البرنامج ( مركز الجريدة، ٢٠١٢ ) .

## ٢ - زعزعة استقرار منطقة الخليج العربي .

لقد نظرت دول مجلس التعاون الخليجي إلى مسألة زعزعة استقرار المنطقة من زاويتين، الأولى ترى بأن حصول إيران على الاسلحة النووية يعني تكريس الخلل القائم في موازين القوى بينها وبين الدول العربية بشكل عام، ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، لا سيما وان الكثير من المختصين أكدوا بأن تمدد إيران وتوسيعها إذا ما ارادت ذلك سيكون إلى الغرب وتحديداً باتجاه دول الخليج العربي، وذلك بسبب وجود قوى نووية كبيرة على حدودها الشرقية مثل ( الصين والهند وباكستان ) ، كما توجد روسيا تلك الدولة العظمى على حدودها الشمالية، أما الزاوية الثانية، فتؤكد أن إصرار إيران على إمتلاك قدرات نووية سيدفع دول المنطقة نحو السعي لامتلاك برامج مماثلة، وهو ما يعني قيام سباق تسلح في المنطقة، وفي هذا الصدد هددت السعودية بانها ستقدم على إتخاذ قرار بإمتلاك الاسلحة النووية إذا ما امتلكتها إيران ( البيان، ٢٠١١ ) .

## ٣ - آثار حدوث مواجهة عسكرية بين إيران والمجموعة الدولية .

إن سعي إيران إلى ممارسة دور ونفوذ في المنطقة، وسعيها للحصول على عناصر القوة، وامتلاك التكنولوجيا النووية، امر بات يذرر بإمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والاطراف الدولية المعنية بذلك القضية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وسيترك هذا الصراع أثراً على منطقة الخليج العربي. لا سيما في ظل التهديدات الأمريكية بالقيام بعمل عسكري إذا لم تتراجع إيران عن طموحاتها النووية، ورد إيران بالتهديد بضرب القواعد الجوية والقطع العسكرية الأمريكية المتواجدة في دول الخليج العربي، الامر الذي سينعكس مباشرة على سلامه تلك الدول وسلامة مواطنها، وبالتالي فقد وضع البرنامج النووي الإيراني دول مجلس التعاون الخليجي أمام مأزق كبير في حال نشوب حرب في المنطقة ( تقي الدين، ٢٠١١ ، ص: ٥ ) .

## **ثانياً - الآثار السياسية .**

ترك البرنامج النووي الإيراني العديد من الآثار السياسية على منطقة الخليج العربي، والتي إنعكست بدورها على العلاقات الإيرانية - الخليجية، ومن ابرز هذه الآثار :

### **١ - تفويض جهود حسن الجوار .**

إن إمتلاك إيران لبرنامج نووي متقدم يُعد من ابرز الاسباب التي تقوض الخطوات المبذولة من الجانبين الإيراني والخليجي، في سبيل الوصول إلى مرحلة متقدمة من حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، والتي بدورها حالت دون الوصول إلى المنظومة الإقليمية المنشودة، القائمة على قواعد متينة تحفظ لكل جانب مصالحه العليا، والمستندة في الأساس على عدم اللجوء إلى القوة، وحل القضايا العالقة بين الأطراف بطرق سلمية وودية، وبالتالي فإن إمتلاك إيران للبرنامج النووي والأسلحة النووية من شأنه أن يؤدي إلى تراجع كبير في العلاقات الإيرانية - الخليجية، وقد يجعل إيران أكثر اصراراً على موقفها من الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها (الانصاري، ٢٠٠٦، ص: ٦) .

### **٢ - تصاعد نفوذ إيران الإقليمي .**

لقد أفلق تنامي الدور الإيراني في المنطقة، وتحديداً في العراق بعد سقوط نظام الرئيس السابق (صدام حسين)، إثر الاحتلال الأمريكي لهذا البلد، أفلق ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تركت هذه التطورات أثاراً كبيرة على دول المنطقة، بعد فقدانها الدرع الذي كان يحميها من الاطماع الإيرانية، وفي هذا الصدد بدأت الاطماع الإيرانية في تلك المنطقة تتنامي، وأصبحت طموحاتها في لعب دور بارز في شؤون الخليج أكثر علانية. لا سيما في ظل تزايد التدخل الإيراني في الشأن العراقي، فترك ذلك المزيد من التخوفات لدى الدول الخليجية من تصدير ذلك الدور إلى أراضيها، وما يؤكد هذه الاطماع هو اشارة إيران إلى أنها على استعداد لاحتلال محل الجيش الأمريكي في العراق والأخذ على عاتقها حماية منه الداخلي، ومن ثم إدارة شؤونه السياسية والأمنية، وهو ما يعني تحكم إيران بمصير هذا البلد والسيطرة عليه اقتصادياً وسياسياً ( El-Hokayem and Legrenzi, 2006, p: 4 ) .

### **٣ - إنتقال المعركة الطائفية من العراق إلى دول الخليج .**

كان التدخل الإيراني في الشأن العراقي خلال الاحتلال الأمريكي وبعده، عامل تناقض بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، فقد ترك وصول الطائفة الشيعية الموالية لإيران إلى السلطة في العراق، مخاوف كبيرة لدى دول المجلس وتحديداً السعودية والبحرين، لما

لذلك من أثار مُقلقة على الاستقرار الداخلي في هذه الدول، فقد شجع نجاح الأحزاب الشيعية في العراق، المجتمع الشيعي في السعودية والبحرين، على رفع سقف مطالبه، وفرض مطالب جديدة، على حكومات البلدين، تتمثل في توسيع حقوقهم السياسية وزيادة دورهم في الحياة الاقتصادية، ومن هنا كان القلق الخليجي من إمكانية إنتقال العنف الدائري في العراق، والمصادمات بين السنة والشيعة إلى أراضي تلك الدول (المبيضين، ٢٠٠٨، ص: ٣٧٩٣٨٠).

### ثالثاً - الآثار البيئية.

تبرز الآثار البيئية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني في أهميتها إلى جانب الآثار الأمنية السياسية، وتتعدد تلك الآثار وتختلف بإختلاف العوامل الطبيعية والاصطناعية، وعليه يمكن الحديث هنا عن بعض الآثار البيئية التي قد يتركها البرنامج النووي الإيراني، ومن أبرز تلك الآثار:

#### ١- حدوث تسرب إشعاعي.

لم تخف دول مجلس التعاون الخليجي خشيتها من الكشف عن برنامج إيران النووي، من مسألة التسرب الإشعاعي، والأخطر التي قد يتركها على تلك الدول، وذلك إنطلاقاً من قناعاتها بأنها ستكون في مقدمة الدول التي سوف تصاب بالضرر المباشر، جراء أي تسرب نووي من مفاعل ( بوشهر )، القريب من الاراضي الخليجية، والذي يُعد أحد أهم مراافق المشروع النووي الإيراني. لا سيما وإن هذا المفاعل يعتمد بصفة أساسية على التقنيات الروسية، والتي أكدت الدول الغربية بانها تفتقر لعناصر الأمان النووي المضمونة، الامر الذي يجعل دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث اي تسرب ( كشك، ٢٠٠٤، ص: ٦٢).

وقد زاد تعرض منطقة ( بوشهر ) الإيرانية لزلزال في نيسان ٢٠١٣، من مخاوف دول مجلس التعاون من إحتمال حدوث تسرب اشعاعي في المفاعل النووي الواقع في تلك المنطقة، فدعت تلك الدول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الكشف على المفاعل والتأكد من سلامته، والتحقق من مدى الأضرار التي قد تترجم عنه، جراء ذلك الزلزال. كما كررت تلك الدول دعوتها إيران إلى ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية لسلامة وسلامة في منشآتها النووية ( العيسى، ٢٠١٣، ص: ٥ ) .

## ٢ - التخلص من النفايات النووية .

ترك المفاعلات النووية الإيرانية الموجودة بالقرب من الحدود مع دول مجلس التعاون الخليجي، فلماً كبيراً لدى تلك الدول من آثار النفايات النووية الكبيرة عليها، وتشير الدراسات المختصة أن إيران إذا ما أرادت التخلص من نفاياتها النووية وموادها المشعة فإن ذلك سيكون في مياه الخليج العربي، وهو ما قد يؤدي إلى أزمة ثالثة تؤدي بظلالها على دول الخليج جميعها، والتي قد تستمر آثارها لعشرات السنين، ولأن مسألة التخلص من النفايات النووية تعد من اعقد المسائل التي تواجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتهتم بها، بسبب ما تتركه من تحديات كبيرة على دول العالم وتحديداً تلك الدول الساعية إلى إنتاج الطاقة النووية، نظراً لمخاطرها الكبيرة على الإنسان والحيوان والنبات، فقد كانت مسألة النفايات النووية الناجمة عن تشغيل المفاعلات النووية، من أهم الصعوبات التي تواجه برنامج إيران النووي، (الشمرى، ٢٠١٠، ص: ٧٧).

وفي ظل البرنامج النووي الإيراني والتطورات التي شهدتها وأثاره القائمة والأخرى المحتملة. فإن الباحث يرى أن أمام دول مجلس التعاون الخليجي، ثلاثة خيارات رئيسية حيال ذلك البرنامج، وهي :

### الخيار الأول- التمسك بنظام حظر الانتشار النووي العالمي .

أثارت زيادة الانتشار النووي في الفترة الأخيرة الكثير من المخاوف من خطر هذا الانتشار، بسبب ما ترتب على ذلك من خلق نظام جديد معقد وضخم لحظر الانتشار، ومن هنا تعتبر العودة إلى معاهدة حظر الانتشار النووي خير وسيلة للتقليل من هذه المواقف، كون تلك المعاهدة تُعد حجر الزاوية للجهود الدولية التي تسعى إلى تطوير وإقامة نظام فعال لحظر الانتشار النووي، واليوم تعتبر الأمم المتحدة صاحبة المسؤولية عن تنفيذ بنود المعاهدة، إنطلاقاً من دورها الكبير في ضمان الازعاف لها، من خلال فرض العقوبات على الانتهاكات التي تؤدي إلى الإخلال بها أو الخروج على ما تضمنته من تعهدات والتزامات (حقى، ٢٠١٠، ص: ٢٨٦) .

وفي هذا الإطار فإن أفضل الأساليب الممكن إنتهاجها من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، لمواجهة المخاطر الناجمة عن امتلاك إيران للسلاح النووي وتهديداته للامن في منطقة الخليج، هو التمسك بنظام حظر الانتشار العالمي، كونه يمثل أحد أبرز الكوابح التي تعيق امتلاك إيران للسلاح النووي. خاصة في ظل الأشكالات التي أثارها ويشيرها البرنامج النووي الإيراني، بإعتباره تحدي خطير على الأمن في الخليج العربي، ومحفز لقيام سباق تسليح في المنطقة.

وفي ظل ما شهدته مدينة لوزان السويسرية من مفاوضات بين مجموعة (١+٥) وإيران من أجل التوصل إلى حل توافقي حول برنامج الأخيرة النووي، وما يشهده هذا الملف من تطورات هذه الأيام تشير إلى أنه تلوح في الأفق إمكانية إيجاد هذا الحل بين الاطراف المعنية حول ذلك البرنامج، فإن الباحث يرى بأن هذه التطورات تعزز خيار دول مجلس التعاون الخليجي، بالتأكيد على التمسك بنظام حظر الانتشار العالمي .

**الخيار الثاني - الدعوة إلى جعل منطقة الخليج العربي منطقة منزوعة السلاح النووي .**  
تعد دول الخليج العربي من الدول الأكثر تأثراً في قضية البرنامج النووي الإيراني، بسبب حساسية موقفها كونها دول تقع ضمن نطاق الاقليم، وبالتالي وفي سبيل مواجهة خطر هذا البرنامج، فإن امامها خيار تدوير مسألة امتلاك إيران للأسلحة النووية، والعمل على اصدار قرار من الامم المتحدة يقضي بجعل منطقة الخليج العربي منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل بما فيها الاسلحه النووية، والتاكيد على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٢٦٣) الصادر بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٧٤ ، والمتضمن انشاء منطقة لا نووية في الشرق الاوسط .

وتجرد الاشارة هنا إلى ان دول مجلس التعاون الخليجي طالما أكدت على هذه الدعوة، وفي هذا الصدد أكدت مجلس التعاون الخليجي ان نقطة البداية لمشروع انشاء المناطق الخالية من الاسلحه النووية في الخليج العربي تبدأ من المشروع النووي الإيراني، مؤكدة انه لا يوجد اي تفسيرات لمثل هذا النشاط النووي لإيران، والذي يحتوي بين طياته الكثير من المخاطر لكل شعوب منطقة الخليج ( العكلة، ٢٠١٣ ، ص: ٣٨٢ ).

**الخيار الثالث - تبني إستراتيجية نووية خليجية .**

تشير الدراسات إلى أن إمتلاك إيران للسلاح النووي دليل مادي على عجز الجهود الدولية ومعاهدة حظر الانتشار النووي، عن وقف انتشار الاسلحه النووية في العالم، ومن جهة اخرى يدل ايضاً على أن منطقة الشرق الاوسط دخلت في حالة من سباق التسلح النووي. لا سيما في ظل إمتلاك اسرائيل لسلاح نووي مشابه غير معن، وبالتالي فإن أفضل الخيارات لدول مجلس التعاون الخليجي أمام هذا الواقع هو إمتلاك برنامج نووي مستقل، وذلك إنطلاقاً من حقيقة أساسية وقناعة خليجية مفادها أن السلاح النووي الإيراني لن يكون موجهاً نحو اسرائيل، وإن الهدف الاساسي منه ليس التصدي للتسلح النووي الإسرائيلي، لأن إيران مهتمة ببيئتها المجاورة في منطقتي الخليج العربي وآسيا الوسطى، أكثر من إهتمامها بالخطر الإسرائيلي.

## **الخاتمة :**

تناولت الدراسة موضوعاً حيوياً طالما جذب انتباه الكثير من الدارسين للعلاقات الدولية، وهو السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي، فالعلاقات الإيرانية الخليجية أصبحت محطة اهتمام عالمي متزايد خلال العقود الماضية، نظراً للأهمية الكبيرة لمنطقة الخليج العربي، بسبب موقع المنطقة الاستراتيجي الذي يميزها عن غيرها، وبسبب إحتوائها على أكبر خزين نفطي في العالم، وإسهاماتها خلال العقود الأخيرين في صياغة العديد من التحولات والتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية والإقليمية.

وقد فرض كل من الاحتلال الأمريكي للعراق وما نجم عنه من نتائج وتداعيات، والبرنامج النووي الإيراني وما خلقه من أخطار إقليمية ودولية، تحديات فرضت نفسها بقوة على منطقة الخليج العربي. خاصة في ظل إستفادة إيران من هذه التطورات لتعزيز رصيدها من القوة والمكانة في المنطقة، وبالتالي بروزها كقوة إقليمية جديدة، أصبحت منافسة لقوى الكبرى.

ومن هنا خرجت الدراسة بعدة نتائج وتوصيات والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

### **أولاً : النتائج .**

١ - إن العلاقات الإيرانية - الخليجية ولدتها الجغرافيا والديموغرافيا، وقد إقترن تلك العلاقات بإطمام إيراني واضح في منطقة الخليج العربي، ففرضت على صانع القرار في إيران إنتهاج سياسة أطلق عليها التغريب وإحكام السيطرة، ومن ثم أخذت هذه العلاقات طابع العدائية منذ إحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث .

٢ - هناك مجموعة من عوامل التقارب والتبعاد التي فرضت نفسها على العلاقات الإيرانية - الخليجية، وانعكست بشكل مباشر على طبيعة التفاعلات بين الجانبين .

٣ - فرض الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، تحديات جديدة وكبيرة على أمن الخليج العربي، لا سيما في ظل غياب رؤية عربية - خليجية لأمن الخليج، حيث أدى هذا التطور إلى خلق تهديدات موجهة من جانب قوى إقليمية ودولية، تطمح إلى أداء دور في التفاعلات الجارية في المنطقة .

٤ - على الرغم من الخشية المشتركة لإيران ودول مجلس التعاون الخليجي، من الهيمنة والاحتواء الأمريكي للمنطقة بعد إحتلال العراق، إلا أن هذا الاحتلال زاد في الوقت ذاته من توتر العلاقات الإيرانية - الخليجية، لأنه أفسح مجالاً لإيران للعب دور بارز على الأراضي العراقية .

٥ - خلق البرنامج النووي الإيراني حالة من عدم الاستقرار في مسيرة العلاقات الإيرانية - الخليجية، وذلك بسبب الدور السلبي لإيران في زعزعة النظام الأمني الخليجي، والمنطلق من ايمان طهران بأهمية تصدير الثورة واستمرار احتلالها للجزر الاماراتية الثلاث وتبنيها استراتيجية المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودعم المعارضات والتجمعات ذات الصبغة الايديولوجية والمذهبية في دول الخليج العربي .

٦ - إن التطورات التي شهدتها البرنامج النووي الإيراني في السنوات الأخيرة، يفرض على دول مجلس التعاون الخليجي عدة خيارات، تمثل في التمسك بنظام حظر الانتشار النووي العالمي، والدعوة إلى جعل منطقة الخليج العربي منزوعة السلاح النووي، واخيراً تبني إستراتيجية نووية خليجية .

ثانياً : التوصيات .

من خلال هذه الدراسة امكن صياغة التوصيات التالية :

١ - يجب على دول مجلس التعاون الخليجي العمل على مواجهة طموحات إيران التوسعية باتجاه منطقة الخليج العربي، وذلك من خلال رأب الصدع فيما بينها، واستخدام المفاوضات كوسيلة لتسوية الأمور العالقة مع إيران. بالإضافة إلى إنتهاج الوسائل الدبلوماسية لنقل الحقوق العربية إلى الطاولة الدولية .

٢ - العمل على إيجاد منظومة دفاعية خلنجية، وإنشاء آلية للتعاون العسكري فيما بين دول المجلس، من خلال تطوير الجيوش والقوات المسلحة. خاصة في ظل وجود القدرات المالية اللازمة لهذه الخطوات .

٣ - محاولة إيجاد دور إقليمي فاعل في مسألة إرساء الأمن في منطقة الخليج العربي، من خلال إقامة دول مجلس التعاون الخليجي، لحوار بناء وفعال مع إيران، وذلك لتبييد الهواجس وإقامة جسور الثقة بين الجانبين، وإقامة ترتيبات أمنية مشتركة لا تعتمد على التهديد، بل تركز على إعطاء مزيد من الضمانات بحل القضايا الخلافية، وعدم الاعتداء.

٤ - على الجانب الإيراني الالتزام بتعهداته الدولية المتصلة بحظر حيازة الأسلحة النووية، وتفعيل الأحكام الدولية الخاصة بإمتلاك برنامج نووي مخصص للأغراض السلمية، والاذعان لأحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ ، الداعية إلى التوصل إلى وقف سباق التسلح النووي.

٥ - على الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، تبني إستراتيجية واضحة وموحدة، بشأن إمتلاك مشاريع ومحطات نووية، والعمل على مواكبة التطورات العالمية الخاصة في هذا المجال، لإظهار نوع من الندية لإيران .

## المراجع :

### اولاً : المراجع العربية .

- ١ - ابو مغلي، محمد ( ١٩٨٢ ) ، العلاقات الإيرانية الأمريكية واثرها في الخليج العربي من ١٩٤١ - ١٩٧٩ ، البصرة: مركز دراسات الخليج العربي .
- ٢ - ابى عاد، ناجي وجريسون، ميشيل ( ١٩٩٩ ) ، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية، ترجمة: النجار، محمد، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع .
- ٣ - ابراهيم، شهروز ( ٢٠٠٧ ) ، الخليج الفارسي: النظام الجديد للقوى، مختارات إيرانية، العدد: ٣٦، ص: ٧٢ - ٨٦ .
- ٤ - ادريس، محمد ( ٢٠٠٦ ) ، التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد ٦٦، ص: ١٠١ - ١٠٧ .
- ٥ - ادريس، محمد ( ٢٠٠٠ ) ، النظام الإقليمي للخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- ٦ - ادريس، محمد ( ٢٠٠٣ ) ، مجلس التعاون الخليجي، في التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ ، الشارقة: جريدة الخليج، الطبعة ١ .
- ٧ - الاسطل، كمال ( ١٩٩٩ ) ، نحو صياغة نظرية لأمن دول التعاون الخليجي العربي، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- ٨ - الانصاري، عبدالحميد ( ٢٠٠٦ ) ، متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٦، ص: ٤ - ١٢ .
- ٩ - البسيوني، سمير ( ٢٠٠٧ ) ، كيف سيتعامل العرب مع إيران النووي؟، مختارات إيرانية، العدد ٧١، ص: ٢٩ - ٣٧ .
- ١٠ - التدمري، احمد ( ١٩٩٩ ) ، إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين: العهد البهلوi وعهد الجمهورية الاسلامية ومتطلبات التغيير، ورقة عمل مقدمة لندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران، جامعة الكويت .
- ١١ - الحمد، تركي ( ٢٠٠١ ) ، حلفاء لا اتباع، جريدة الشرق الاوسط، العدد ٨٢٥١، ١ تموز، ص: ٣ .

- ١٢ - الدجاني، احمد ( ٢٠٠٠ ) ، *تأملات في الردع النووي في عالمنا المعاصر*، الرباط : مطبوعات اكاديمية المملكة المغربية .
- ١٣ - الديابي، جميل ( ٢٠٠٦ ) ، نجاد وعود الثواب، *صحيفة الحياة اللندنية*، العدد ١٥٧٣٩ ، ٨ ايار، ص: ٣ .
- ١٤ - الراوي، رياض ( ٢٠٠٦ ) ، *البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط*، دمشق : الاوائل للتوزيع والنشر .
- ١٥ - الرمضاني، مازن ( ١٩٩٤ ) ، *السياسة الخارجية - دراسة نظرية*، بغداد: دار الشؤون الثقافية .
- ١٦ - الزهيري، ابو بكر ( ٢٠١١ ) ، *التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي*، صنعاء: مكتبة مركز الصادق .
- ١٧ - السعيد، عبدالمؤمن ( ٢٠١١ ) ، ولايتى هل يعيid صناعة السياسة الخارجية الإيرانية، *مختارات إيرانية*، العدد ١٣٢ ، ص: ٤٩ - ٥٧ .
- ١٨ - الشمري، حمدان ( ٢٠١٠ ) ، *الملف النووي الإيراني : إلى أين؟*، الكويت: مجلس الامة الكويتي .
- ١٩ - الصدي، بازتاب ( ٢٠٠٤ ) ، التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البرنامج النووي الإيراني، *مجلة مختارات إيرانية*، العدد ٣٣ ) ، ٦٥ - ٧١ .
- ٢٠ - الطنجي، عبدالله ( ٢٠١٠ ) ، *الموقع الجيوسياسي لدولة الامارات العربية المتحدة وأثره على السياسة الخارجية*، رسالة ماجستير غير منشورة، الاردن، عمان: جامعة الشرق الأوسط .
- ٢١ - العتيبي، منصور ( ٢٠٠٨ ) ، *السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٧٩ - ٢٠٠٠* ، دبي: المركز الخليجي للأبحاث .
- ٢٢ - العكلة، وسام الدين ( ٢٠١٣ ) ، *التحدي النووي الإيراني: حقيقة ام وهم*، دير الزور: دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر .
- ٢٣ - العمار، منعم والحمداني، عبدالرحمن ( ٢٠٠٧ ) ، *إيران وقابلية التكوين من جديد - رؤية جيواستراتيجية تحقق في الاستجابة لحقائق التغيير الدولي والإقليمي*، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١٧ ، ص: ٢٢ - ٣٤ .
- ٢٤ - العيدروس، محمد ( ٢٠٠٢ ) ، *جمهورية إيران الاسلامية والجزر العربية ( ١٩٧٩ - ١٩٩٧ )*، القاهرة : دار الكتاب الحديث .

- ٢٥ - العيسى، احمد ( ٢٠١٣ ) ، وزير الخارجية الكويتى: قلقون بشأن «مفاعل بوشهر».. وننتظر تقرير وكالة الطاقة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٢٥٧٦ ، الخميس ٢٥ نيسان، ص: ٥ .
- ٢٦ - العيسى، شملان ( ١٩٩٦ ) ، الخلافات بين الامارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٦ ، ص: ٥١ - ٥٨ .
- ٢٧ - الغريب، عبدالله ( ٢٠٠٥ ) ، وجاء دور المجروس.. الابعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، الرياض: مكتبة الرضوان .
- ٢٨ - القصاب، عبدالوهاب ( ٢٠٠٢ ) ، اثر الدوافع الداخلية في صياغة السياسة العسكرية الإيرانية - سياسة تملك اسلحة الدمار الشامل مثلًا، المؤتمر العلمي الأول لمركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة .
- ٢٩ - الكفروي، محمد ( ٢٠٠٩ ) ، الامارات العربية المتحدة بين القديم والحديث ومشكلة الجزر الثلاث، القاهرة: دار قتبة .
- ٣٠ - اللباد، مصطفى ( ٢٠٠٣ ) ، خاتمي .. أمن الخليج حجر الرحى، على الموقع : <http://daharchives.alhayat.com>
- ٣١ - المبيضين، مخلد ( ٢٠٠٨ ) ، العلاقات الخليجية - الإيرانية ١٩٩٧ - ٢٠٠٦ .. السعودية حالة دراسة، مجلة المنارة، المجلد ١٤ ، العدد ٢ ، ص: ٣٤١ - ٣٩٠ .
- ٣٢ - المحيط ( ٢٠١٤ ) ، ثلاثة حروب على غزة .. عدو واحد وموافق إقليمية متغيرة، على الموقع : <http://moheet.com/2014/08/04/2115299>
- ٣٣ - المشاط، محمد ( ٢٠٠٨ ) ، كنت سفيراً للعراق في واشنطن: حكاياتي مع صدام في غزو الكويت، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- ٣٤ - المصلحة الوطنية ، على الموقع : <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- ٣٥ - المطيري، وضـهـه ( ٢٠١٢ ) ، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج ٢٠٠٣ - ٢٠١١ ، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط .
- ٣٦ - القنبي، هديل ( ٢٠١١ ) ، أثر التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي من العام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، الزرقاء: الجامعة الهاشمية .

- ٣٧ - الموسوي، صباح وآخرون (٢٠١٣)، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والاسلامية**، عمان: دار عمان للنشر والتوزيع .
- ٣٨ - الموسوي، موسى (٢٠٠٧) ، **ثورة الخميني .. الثورة البائسة**، بدون دار نشر .
- ٣٩ - النعmani، محمد (٢٠١٠) ، **المواقف الصينية من إيران و برنامجه النووي**، على الموقع :  
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208417>
- ٤٠ - النعيمي، احمد (٢٠١٢) ، **السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١** ، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع .
- ٤١ - النعيمي، سلطان (٢٠١٣) ، **التقارب الخليجي الإيراني .. ما له وما عليه**، على الموقع . <http://elaph.com/Web/NewsPapers/2013/12/855490.html>:
- ٤٢ - الهزيمة، محمد (٢٠٠٧) ، **قضايا دولية معاصرة**، عمان: دار الحامد .
- ٤٣ - الهيتي، صبري (١٩٧٨) ، **ال الخليج العربي: دراسات في الجغرافية السياسية**، بغداد: دار الورق .
- ٤٤ - البيان، كارين (٢٠١١) ، **تركي الفيصل: السعودية ستمتلك أسلحة نووية إذا ما فعلت إيران**، على الموقع . <http://www.nationalkuwait.com>:
- ٤٥ - اوغور، حقي (٢٠١٠) ، **تركيا وإيران ... بعد عن حافة الصدام** . في : محمد عبدالعاطي (محرر ) ، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٢٧ - ٢٤٠ .
- ٤٦ - باديب، محمد (٢٠٠٥) ، **العلاقات بين المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية**، **مجلة آراء الخليج**، العدد ٢٤، ص: ٣١ - ٢٤ .
- ٤٧ - بدران، ودودة (١٩٩٤) ، **الرؤية الأمريكية لأمن الخليج**، في: المشاط، عبد المنعم (محرر)، **أمن الخليج العربي: دراسة في الأدراك والسياسات**، القاهرة: مركز البحث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة .
- ٤٨ - بشارة، وأخرون (٢٠١٢) ، **العرب وإيران .. مراجعة في التاريخ والسياسة**، بيروت: مطبوع الدار العربية للعلوم .
- ٤٩ - تشوبين، شاهرام (٢٠٠٧) ، **طموحات إيران النووية**، ترجمة: شيخا، بسام، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون .

- ٥٠ - نقى الدين، رندة (٢٠١١)، مخاطر النووي الإيراني، جريدة الحياة اللندنية، العدد ١٧٥١٢ ، ١٦ أذار، ص: ٥ .
- ٥١ - جريدة البيان الاماراتية (٢٠٠١ )، دوافع وآفاق التقارب السعودي – الإيراني، على الموقع <http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1479&lang> :
- ٥٢ - جريدة العرب (٢٠١٤ )، خلاف نفطي جديد بين السعودية والكويت حول حقل الدرة البحري، العدد ٩٧٢٧، ٣٠ تشرين الثاني، ص: ١١ .
- ٥٣ - جلود، ميثاق (٢٠١١ )، موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٣٠٤ ، ص: ٤٨ – ٤٩ .
- ٥٤ - حسين، زكريا (٢٠١١ )، أزمة البرنامج النووي الإيراني : التحديات المتبادلة الإيرانية – الإسرائيلية – الأمريكية ، الاسكندرية: مؤسسة حرس الدولية للنشر والتوزيع .
- ٥٥ - حتّي، ناصيف (١٩٨٥ )، النظريّة في العلاقات الدوليّة، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي .
- ٥٦ - حّقي، سعد (٢٠١٠ )، مبادئ العلاقات الدوليّة، ط٥، بغداد: شركة العائد لصناعة الكتاب، المكتبة القانونية .
- ٥٧ - حوات، محمد (٢٠٠٤ )، العلاقات العربيّة – الإيرانية في المنظورين الاعلامي والاستراتيجي، مجلة ابحاث جامعية، العدد ٢ ، ص: ١٩٢ – ٢١٦ .
- ٥٨ - دقامة، عبدالله (٢٠٠٠ )، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٨٨ – ١٩٩٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة، المفرق: جامعة آل البيت .
- ٥٩ - دياب، احمد (٢٠١٥ )، إيران وروسيا .. حجر عثرة في وجه دول الخليج إنقاذ اليمن من الانقلاب الحوثي، على الموقع <http://arb.majalla.com>: .
- ٦٠ - دياب، ميرفت (٢٠٠٣ )، أمن الخليج بعد صدام في ظل رؤية أمريكية، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٣٨ ، ص: ٤٣ – ٣٥ .
- ٦١ - ذياب، احمد (٢٠٠٤ )، الموقف الأمريكي من القوى النووية الناشئة ، مجلة السياسة الدوليّة، العدد ١٥٥ ، ص: ٥٣ – ٥٩ .
- ٦٢- رجب، يحيى (١٩٨٩ )، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، الكويت: مكتبة دار العروبة .

- ٦٣ - زكريا، حسين ( ١٩٩٥ ) ، الترسانة النووية الإيرانية: التهديد والمواجهة، مجلة كراسات استراتيجية، العدد ٢٨ ، السنة ٥ ، ص: ٩١ - ٩٨ .
- ٦٤ - سلامة، غسان ( ١٩٨١ ) ، تأثير العلاقات العربية والدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨ ، ص: ٨٢-٧٦ .
- ٦٥ - سليم، طلعت ( ١٩٩٨ ) ، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي، ط٢ ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- ٦٦ - شكاره، احمد ( ٢٠٠٥ ) ، تداعيات حرب افغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث .
- ٦٧ - شهاب، احمد ( ٢٠١٠ ) ، الخطر الإيراني وأمن الخليج العربي، مجلة أراء حول الخليج، العدد ٦٤ ، ص: ٤٢ - ٥٧ .
- ٦٨ - صبري، محمد ( ٢٠٠٦ ) ، مواقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حيال الملف النووي الإيراني، مختارات ايرانية، العدد ٦٤ ، ص: ١٢ - ٢١ .
- ٦٩ - عباس، عامر ( ٢٠١٢ ) ، البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، بيروت: مكتبة زين الحقوقية والادبية .
- ٧٠ - عبدالرزاق، محمود ( ٢٠١٢ ) ، حقل الدرة يثير مشاكل تتعلق بالسيادة بين الكويت وال سعودية وإيران، على الموقع : <http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=210984>
- ٧١ - عبدالسلام، محمد ( ٢٠٠٨ ) ، أمن الخليج بين رؤية إيرانية وتصورات عربية و تحالفات دولية، على الموقع : <http://www.swissinfo.ch/ara> .
- ٧٢ - عبدالله، عبدالخالق ( ٢٠٠٤ ) ، الولايات المتحدة الأمريكية ومعضلة أمن الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٩ ، ص: ١٩ - ٣٢ .
- ٧٣ - عبد المؤمن، محمد ( ٢٠٠٠ ) ، القارب الإيراني الخليجي .. سلاح ذو حدين، على الموقع . <http://www.onislam.net/arabic>:
- ٧٤ - عبد المؤمن، محمد ( ٢٠٠٤ ) ، إيران ورسم خريطة جديدة للمنطقة، مختارات إيرانية، العدد ٤٢ ، ص: ٢٣ - ٣٧ .
- ٧٥ - عثمان، خالد ( ٢٠١٢ ) ، حقل الدرة للغاز والاطماع الإيرانية، على الموقع :

. <http://www.argaam.com/article/articledetail/251097>

- ٧٦ - عثمان، سيد عوض ( ٢٠٠٢ ) ، العلاقات الإيرانية - الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل، **مختارات إيرانية**، العدد ٢٨ ، ص: ٤ - ١٢ .
- ٧٧ - علو، احمد ( ٢٠١٤ ) ، الملف النووي الإيراني بين الحقائق العلمية والواقع السياسية، على الموقع : <http://www.lebarmy.gov.lb>
- ٧٨ - عويس، رمضان ( ٢٠٠١ ) ، **إيران والخليج .. نقلة نوعية رغم المحاذير** ، على الموقع : <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions>
- ٧٩ - فتح الله، حسين ( ٢٠٠٦ ) ، الدبلوماسية والقوة، **مجلة بيوز ويك العربية**، العدد ٢٩٣ ، ص: ٨ - ١٩ .
- ٨٠ - فريدمان، توماس ( ٢٠٠٦ ) ، **العالم مسطح : تاريخ موجز لقرن الحادي والعشرين**، ترجمة : الايوبى، عمر ، بيروت : دار الكتاب العربي .
- ٨١ - قناة العربية ( ٢٠١٤ ) ، مفاوضات النووي تتواصل في مسقط، ٩ تشرين الثاني ، على الموقع : <http://www.alarabiya.net/ar/iran>
- ٨٢ - كشك، اشرف ( ٢٠٠٥ ) ، **أمن الخليج بعد حرب العراق**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٥ ، ص: ٥٢ - ٦١ .
- ٨٣ - كشك، اشرف ( ٢٠٠٤ ) ، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد ٦٢ ، ص: ٥٩ - ٧٠ .
- ٨٤ - كلام، صادق ( ٢٠٠٤ ) ، **الثورة الإسلامية في إيران الأسباب والمقدمات**، ترجمة : محمد، هويدا، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة .
- ٨٥ - لبلافين، ديفيد ( ٢٠٠٦ ) ، **الأسلحة النووية والسلام العربي الإسرائيلي**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٥ ، ص: ٨٧ - ٩٨ .
- ٨٦ - لوران، إريك ( ٢٠٠٣ ) ، **حرب آل بوش .. أسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها**، ترجمة: حرفوش، سلمان، بيروت: دار الخيال للطباعة والنشر .
- ٨٧ - محافظة، علي ( ١٩٩٦ ) ، **صراع الأدوار في المشرق العربي .. نظارات في المستقبل**، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢١١ ، ص: ١١ - ٢٣ .

- ٨٨ - محمود، احمد ( ٢٠٠٥ ) ، البرنامج النووي الإيراني : آفاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة : وكالة الاهرام للتوزيع .
- ٨٩ - محمود، احمد ( ٢٠٠٧ ) ، الدور الروسي في الازمة النووية الإيرانية، على الموقع : <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=706229&eid=4285>
- ٩٠ - مركز الجزيرة للدراسات ( ٢٠١٢ ) ، إغلاق مضيق هرمز: خيارات دول الخليج، على الموقع : <http://studies.aljazeera.net>
- ٩١ - مسعد، نيفين ( ٢٠٠٢ ) ، صنع القرار في إيران وال العلاقات العربية - الإيرانية، ط ٢ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- ٩٢ - مظلوم، محمد وعطاية، ممدوح ( ٢٠١١ ) ، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، القاهرة: المكتبة الأكاديمية .
- ٩٣ - مقداد، اسماعيل ( ٢٠١١ ) ، العلاقات السياسية الدولية : النظرية والواقع، القاهرة: المكتبة الأكاديمية .
- ٩٤ - مظلوم، محمد وعطاية، ممدوح ( ٢٠١٠ ) ، الصراع النووي في قارة آسيا، القاهرة : المكتبة الأكاديمية .
- ٩٥ - نزار، جعفر ( ١٩٧٩ ) ، الثورة الاسلامية في إيران وقائع وحداث، طهران: مكتبة نرجس .
- ٩٦ - نهار، غازي ( ٢٠٠٨ ) ، المنظور الإيراني لأمن الخليج : الواقع والخيارات، مجلة النهضة، المجلد التاسع، العدد ٣، ص: ٥٢ - ٦١ .
- ٩٧ - هويدن، محمد ( ٢٠٠٧ ) ، دعوة إيران لنظام أمني خليجي مشترك، مجلة المجلة، العدد ١٤٢٧، ص: ٥١ - ٦٥ .

## ثانياً : المراجع الأجنبية .

- 1 – Al-Suwaidi, Jamal( 1996 ), Iran and the Gulf: A search for Stability, Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research,
- 2 – Eisenstadt, Michael ( 1994 ), Deja Vu All over Again? an Assessment of Iran's Military Buildup, Washington: Washington Institute for Near East Policy
- 3 – El-Hokayem, E., Legrenzi, M (2006). The Arab Gulf States in the Shadow Of the Iranian Nuclear Challenge, Washington: The Henry L. Stimson Center, 1–25.
- 4 – Mayer, C. (2004). National Security to Nationalist Myth: Why Iran Wants Nuclear Weapons,**unpublished master thesis**, Naval Postgraduate School Monterey, California' .
- 5 – Kaplan, Morton ( 1957 ), System And Process In International Politics, New York: John Wiley & Sons .
- 6 – Sahimi, M (2003). Iran's Nuclear Program. Part I: Its History, Online Article, Payvand Iran News, 10 February
- 7 – Timmerman, Kenneth (1996 ), Iran's Nuclear Program Myth and Reality, Milano: Middle East Data Project .
- 8 – Zaberoski, J ( 2005), Deterring a Nuclear Iran, **The Washington Quarterly**, vol 28, no. 3 .

## **Abstract :**

This study addressed Iran's Foreign Policy Toward The Gulf Cooperation Council states, during the period 2003 – 2013, where she focused on the developments and events, regional and international, represented by the US occupation of Iraq in 2003, Iran's nuclear program, and the impact these developments have on the foreign policy of Iran and specifically its relations with the GCC countries.

The study reviewed the evolution of the Iranian – Gulf relations, and, based mainly on the Iranian expansionist ambitions toward the Arab Gulf states, as it were governed by a set of convergence and divergence factors, which imposed itself on any interactions between the two sides.

The study also focused on the nature of relations between the two sides under the US occupation of Iraq, coupled with a range of US interests, and left this occupation of the repercussions of the Gulf Cooperation Council (GCC) and Iran, and showed visions raised by the parties concerned regional and international to maintain the security of the Gulf.

The study also addressed the Iranian nuclear file and the various developments since its inception, focusing on the objectives and various dimensions, stirring existing and projected at the regional and international levels, international and regional him and attitudes, specifically the positions of the Gulf Cooperation Council (GCC).

The study in dealing with this subject on the curriculum of the international system analysis, to indicate the nature of the Iranian Gulf relations, and to study the relics left by the US occupation of Iraq and the issue of Iran's nuclear program, as the international system from the

perspective of the researcher is one of the most influential in Iranian foreign policy variables, and then tried to The study focus on the interests and aspirations of Iran and the Gulf and objectives of mutual relations, using the approach of national interest or national, because the foreign policy of both sides and mutual relations proceed from the national interest for them.

And it exited the study's lead to major that the US occupation of Iraq, and the Iranian nuclear file imposed significant challenges on the Arabian Gulf security, and created instability in the march–Iranian relations – the Gulf, due to the negative role of Iran to destabilize the Gulf security system, and his ambitions to play a regional role in the region